

التعامل مع حماس

26 كانون الثاني 2004



international
crisis group
المجموعة الدولية
لمعالجة الأزمات

تقرير الشرق الأوسط رقم 21
عمان/بروكسل

الرجاء العلم بأن هذا التقرير بالعربية هو ترجمة من الإنجليزية وفي حال حصول أي اختلاف فان النسخة الإنجليزية هي الأصل

قائمة المحتويات

i	ملخص تنفيذي وتوصيات	
1	المقدمة	-1
5	حماس: النشأة والتطور	-2
5	أ- النشأة	
6	ب- التحول	
8	ج- الصمود	
10	د- تحدي أو سولو	
13	حماس وسياسات العنف	-3
13	أ- الهيكل التنظيمي	
14	ب- ميثاق حماس	
15	ج- حماس وحل الدولتين	
19	د- حماس واستخدام العنف	
23	الخيارات والتوقعات المستقبلية	-4
23	أ- مواجهة حماس	
26	ب- لتعامل مع حماس	
28	ج- جس النض: حماس ووقف اطلاق النار المرأوغ	
28	1- لماذا وافقت حماس على وقف اطلاق النار؟	
30	2- لماذا انهيار وقف اطلاق النار؟	
31	3- ما هي فرص التوصل الى وقف جديد لطلاق النار؟	
34	5- نظرة مستقبلية	
37	6- الخاتمة	
	الملاحق	
39	أ- خارطة المناطق الفلسطيني المحتلة	

التعامل مع حماس الملخص التنفيذي والتوصيات

إن القرار المتعلق بكيفية التعامل مع حماس يتطلب فهماً لطبيعة حماس ودورها على الساحة الفلسطينية، حيث يشكل التيار الإسلامي جزءاً عضوياً يزداد اتساعاً من المشهد السياسي منذ نصف قرن على الأقل، يطغى عليه البعد الاجتماعي والإصلاحي أحياناً، وأحياناً أخرى تطغى عليه صبغة العنف والتسييس الشديد، ولكن هذا التيار القائم على خليط من الصبغتين يتزايد شعبية، مما يجعل من حركة حماس منافساً جدياً لفتح وللحركة الوطنية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وتتنوع الأسباب وراء قوة حماس، منها وضوح الإيديولوجيا، والبرنامج البسيط، وتقديم الرعاية للقاعدة الشعبية، وتأسيس شبكة رعاية اجتماعية فعالة، والمؤهلات الإسلامية، والمقدرة على إلحاق الأذى بإسرائيل. كما أن مكانة حماس في صفوف الفلسطينيين تتأذى أيضاً من فشل السلطة الفلسطينية كدولة أولية في رعاية سلامة الشعب الفلسطيني، وفشلها في الجانب السياسي في إنجاز تقرير المصير لهذا الشعب. فقد راهنت حماس طيلة عملية أوصلو على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق ما وعدت بتحقيقه، ويبدو، حتى الآن، أنها كانت مصيبة في رهانها. كما كانت حماس مرنة تكتيكياً. فخلافاً لغالبية التنظيمات الفلسطينية الراديكالية، علمانية كانت أم إسلامية، تراعي حماس الرأي العام السائد، وتقرأ المزاج الجماهيري بمهارة وتتصرف بطرق منسجمة مع هذا المزاج بشكل عام، أو على الأقل، بطرق غير متعارضة معه.

ولهذه الأسباب مجتمعة، لا يمكن لاستراتيجية تقوم على العمل العسكري لوحده. مهما كانت مرغوبة لدى كل من يروعهم سجل حماس من العنف ضد الأهداف المدنية. أن تلبي التحدي الاجتماعي والإيديولوجي الذي تمثله الحركة الإسلامية. وتبقى المهمة في الخروج ببديل عملي، إن أمكن ذلك.

إن أفضل وأضمن مسار يتمثل في تجنيد الضغوط الحقيقية على حماس لدفعها نحو الانضمام إلى التيار الرئيسي وذلك من خلال تفكيك جناحها العسكري، وإلا خاطرت بزيادة

الحلقة المتصاعدة من المواجهات العسكرية الإسرائيلية- الفلسطينية الدائرة منذ أيلول/سبتمبر 2000، وانهيار الثقة المتبادلة واستمرار الهجمات الانتحارية التي تمارسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) - وكان آخرها في 14 كانون الثاني/يناير 2004- أعادت السؤال حول كيفية التعامل مع حماس إلى مركز المعادلة السياسية والديبلوماسية في الشأن الإسرائيلي-الفلسطيني.

من وجهة نظر العديد من المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين، وبعض الفلسطينيين كذلك، تعتبر المواجهة مع حماس الحل الوحيد المقبول. فحماس تعارض وجود إسرائيل، وعقيدتها وأفعالها تتناقض مع صلب مفهوم التعايش الإسرائيلي-الفلسطيني وتسعى لتصعيد وتيرة النزاع. وقد ارتكبت حماس مراراً وتكراراً أعمالاً مريعة من الإرهاب الموجه ضد المدنيين في سعيها لتقويض أي تقدم نحو تحقيق تسوية سياسية. وتتمسك وجهة النظر هذه باستحالة تحقيق أي وقف جدي لإطلاق النار، ناهيك عن تحقيق السلام المستدام، دون أن تهزم حماس عسكرياً.

ولكن السياسة الإسرائيلية القائمة على أقصى التدابير العسكرية والإجراءات الاقتصادية العقابية زادت في الواقع من نفوذ حماس في الأراضي المحتلة، وساهمت في تقريب هدفها المتمثل في تحقيق السيطرة على الساحة السياسية الفلسطينية. إن طرح التفكيك الفوري للبنية التحتية العسكرية لحماس كشرط مسبق لأي تقدم سياسي - أي عملياً المطالبة بحرب أهلية فلسطينية لامعقولة مقابل بعض التخفيف في ظروف الاحتلال - قد أعطى حماس حق الفيتو في وجه أي تقدم سياسي محتمل. كما أن عزل ياسر عرفات وإضعاف السلطة الفلسطينية قد قلل من قدرة الطرفين - ويقول البعض من دوافعهما - على احتواء الإسلاميين. ربما أدى قتل قادة وكوادر حماس إلى تثبيها مؤقتاً عن القيام بعمليات إرهابية على نطاق واسع، إلا أنه لم يقلل من عدد الفلسطينيين المستعدين للقيام بمثل هذه العمليات خدمة لقضيتهم.

مع أن حماس تحدد علناً أن النزاع مع إسرائيل هو الأولوية بالنسبة لها، إلا أن لها برنامجها المحلي. فخلال المحادثات التي جرت مؤخراً لمناقشة وقف إطلاق النار، طالبت حماس بمكانة سياسية تتماشى مع الدعم الشعبي الذي تحظى به. وفي حال اتخذت حماس جميع الخطوات المطلوبة من أجل إنهاء العنف، ينبغي النظر في خيار إعطائها دوراً سياسياً رسمياً وذلك عبر تسوية الملعب السياسي الفلسطيني من خلال الانتخابات أو أي ترتيبات أخرى لتحقيق المشاركة في السلطة، لكي تتمكن حماس من السعي لتحقيق برامجها الاجتماعية والسياسية سلمياً كحزب إسلامي في إطار من التعددية السياسية.

ويوافق العديد من المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين السابقين والحاليين على التقدير القائل بأن السلطة الوحيدة القادرة على التعامل مع التحدي الذي يمثلته المعارضة الفلسطينية لفرص السلام الإسرائيلي-الفلسطيني هي السلطة التي تعتبرها الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني سلطة وطنية شرعية. وفي ضوء إضعاف السلطة الوطنية وشرذمة فتح، لم يعد من الممكن التوصل إلى أي توافق فلسطيني ينبذ استمرار العنف ويقبل بكل وضوح المبادئ المتضمنة في حل قابل للحياة على أساس الدولتين دون أن يشمل ذلك القاعدة الإسلامية النامية والتي أصبحت حماس الممثل الرئيسي لها.

وإذا تحقق كل ما سبق، وحتى مع قبول التوصيات المطروحة أدناه، من المحتوم أن أي هدوء لن يدوم طويلاً وأن نفوذ حماس سيزداد، إلا إذا أتبع أي وقف لإطلاق النار دون تأخير باستراتيجية سلام مكثفة وشاملة، على غرار ما كانت تدعو له المجموعة الدولية دائماً. فلا بد للفلسطينيين أن يقتنعوا بأنهم يتحركون دون تلوّن نحو تسوية سياسية مقبولة وذلك لكي يتم تهميش أولئك المصممين على مواجهة المسلحة، ولكي يتعزز ساعد من هم على استعداد لصددهم عندما يحاولون القيام بذلك.

التوصيات

بالنسبة لحماس:

1. الموافقة في إطار وقف إطلاق النار على إصدار موقف علني وغير مشروط يعلن إنهاء كل أعمال العنف، وبشكل خاص الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وعلى:
 - a. إصدار التوجيهات لكتائب الشهيد عز الدين القسام وجميع عناصر حماس بالامتناع عن الإعداد والقيام بالهجمات المسلحة في إسرائيل وفي الأراضي

انكشافها أمام الضربات وبفقدان دورها. لقد دعت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مراراً إلى استبدال استراتيجية الخطوة بخطوة التي تقوم عليها خريطة الطريق باستراتيجية "العبء النهائية" القائمة على طرح دولي قوي - بقيادة الولايات المتحدة- لنموذج تسوية إسرائيلية- فلسطينية شاملة.¹ ويمكن لمثل هذا الطرح أن يجند الرأي العام الفلسطيني، ويعزل الراضين، ويمكن السلطة الفلسطينية من اتخاذ الإجراءات ضدّهم.

حالياً، وبكل أسف، لا توجد بوادر في الأفق المنظور لمثل هذه الاستراتيجية. بل تقلصت السياسة الأمريكية لتكريير الموقف القائل بأن لا تقدم قبل أن تتخذ القيادة الفلسطينية خطوات حاسمة لإنهاء العنف.

ولكن الوقوف بانتظار بروز "الشريك الفلسطيني الذي يمكن الاعتماد عليه" يشكل وصفاً للشلل، أو ما هو أسوأ من الشلل، إذ لا يمكن انتاج قيادة فلسطينية فاعلة إلا من خلال عملية سياسية تتسم بالمصداقية، وليس العكس. إن نتائج السياسة الحالية واضحة للعيان، فقد تآكل نفوذ السلطة الفلسطينية، وتشرذمت حركة فتح ذات السيطرة التاريخية تنظيمياً وجغرافياً، أما حماس فقد تزايدت قوة وشعبية.

في هذا السياق، لا يبدو هناك من خيار سياسي واقعي إلا في السعي لمنع تصاعد دوامة العنف ووضع حد لتدهور السلطة على الجانب الفلسطيني من خلال إدخال حماس في خلال المفاوضات (تشارك فيها السلطة الفلسطينية).

ويبدو التفتيح الكامل لقدرة حماس العسكرية صعب المنال في غياب السلام الشامل، ولكن الحركة ستكون مطالبة بتقديم الدلائل الواضحة بأن التزامها بوقف إطلاق النار ليس مجرد تكتيك لاستعادة الأنفاس، وأنه يمثل قراراً استراتيجياً تصبح الحركة من خلاله لاعباً سياسياً وتتخلى عن العنف.

¹ انظر

ICG Middle East Reports No. 2. *Middle East Endgame I: Getting to A Comprehensive Arab-Israeli Peace Settlement* and No. 3. *Middle East Endgame II: How A Comprehensive Israeli-Palestinian Peace Settlement Would Look*, 16 July, 2002, available at www.crisisweb.org

إنظر كذلك نص اتفاق جنيف الذي تفاوض حوله فريقان من الإسرائيليين والفلسطينيين تحت قيادة بوسي بيلين وياسر عبد ربه، والذي أعلن عنه في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2003: www.geneva-accord.org

a. الدخول في حوار من أجل تحقيق التوافق حول مشاركة حماس في الشأن العام الفلسطيني، بما في ذلك عضويتها في منظمة التحرير الفلسطينية، وحول الاستراتيجية تجاه إسرائيل القائمة على سلام بين دولتين بالاستناد إلى خطوط عام 1967؛

b. التحرك نحو تنفيذ خطط الحكومة الفلسطينية الجديدة لإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية؛

c. التحرك لتنفيذ الإصلاحات الإدارية بهدف تمكين السلطات المحلية والتشريعية وغيرها من لعب دور مستقل في عملية صنع القرار الفلسطيني؛

d. توجيه الدعوة لحماس أو لشخصيات يحظون بثقتها للانضمام إلى الوزارة الفلسطينية، في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية.

8. الموافقة، فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، على تشكيل لجنة أمنية فلسطينية تضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية والفصائل الفلسطينية وذلك للاتفاق على الآليات لتنفيذ وقف إطلاق النار ولمواجهة الانتهاكات المحتملة.

9. الموافقة على مواصلة التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والتعاون الكامل مع هيئة مراقبة التسلح واتخاذ التدابير المطلوبة لمنع الانتهاكات لوقف إطلاق النار، بما في ذلك فرض الحظر على الاستعراض العلني للسلاح من طرف من ليسوا أعضاء في قوات الأمن الفلسطينية.

10. السماح، بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بإعادة فتح المؤسسات الخيرية المرتبطة بحماس والتي لم تثبت في حقها التهم حول قيامها بمخالفات.

بالنسبة لإسرائيل:

11. كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار:

a. الموافقة على وقف سياسة الاقتحامات بالآليات المصفحة والعقوبات الجماعية، مثل هدم المنازل وحملات الاعتقال الجماعية والاعتقالات الموجهة لإلحاق هجوم فتاك وشيك؛

b. ضمان عدم قيام عناصر إسرائيلية مسلحة، مثل ميليشيات المستوطنين، بإعداد وتنفيذ أعمال تنتهك وقف إطلاق النار أو تقوضه؛

c. التفاوض مع السلطة الفلسطينية حول تسريع الجلاء من المدن والقرى

المحتلة، بما في ذلك الامتناع عن تجنيد الانتحاريين؛

b. التعاون الفاعل مع المساعي الهادفة للتوصل إلى وقف متبادل لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والعمل مع قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية لمنع أي انتهاكات.

2. الموافقة على إصدار التعليمات لجميع عناصر حماس، فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بالتوقف عن استعراض السلاح في الأماكن العامة وعن حيازة وصناعة واختبار وتهريب ونقل السلاح.

3. الموافقة على إصدار التعليمات لجميع عناصر حماس، فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بالتوقف عن استعراض السلاح في الأماكن العامة وعن حيازة وصناعة واختبار وتهريب ونقل السلاح.

4. الاتفاق على آلية مع السلطة الفلسطينية تتمكن بموجبها قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من إعادة بسط سيطرتها على المناطق التي تخليها إسرائيل.

5. الاتفاق مع هيئة مراقبة التسلح، خلال 90 يوماً من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، على عملية تتسم بالمصادقية لتسليم الأسلحة إلى الهيئة على مراحل، بدءاً بالقذائف والصواريخ وجميع الأسلحة الأخرى التي يتجاوز نطاقها رشاش الكلاشينكوف أو الـ M-16، وأن تصدر بياناً علنياً مفاده:

a. لن تمارس حماس معارضة نشطة لاتفاق سلام شامل تتفاوض حوله قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ويحظى بدعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني حسب الإجراءات المناسبة؛

b. ستقوم حماس بحل بنيتها التحتية العسكرية وبنزع كامل للأسلحة تحت رعاية هيئة مراقبة التسلح في سياق تنفيذ ذلك الاتفاق.

6. الموافقة على السعي للاندماج في العملية السياسية الداخلية الفلسطينية بهدف التحول إلى حزب سياسي إسلامي لا يمارس العنف.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية:

7. الموافقة، بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، على السعي لإدخال حماس في إطار عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني من خلال:

18. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مواصلة وتوسيع دورها في بعثة المراقبة الخاصة بالامتنال لخريطة الطريق والتزامات وقف إطلاق النار، ونشر التقارير الشهرية عن ذلك.

بالنسبة للدول العربية وإيران:

19. القيام بتشجيع حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، وخاصة عناصرها القيادية المقيمة على أراضيها، على الموافقة على وقف إطلاق النار والمشاركة في الحوار الاستراتيجي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية.

20. وقف الدعم المالي عن حماس إلا إذا وافقت على وقف شامل لإطلاق النار، وتعزيز مراقبة المنظمات الخيرية لضمان استخدام الأموال للأغراض الإنسانية فقط.

21. دعم اللجنة الرباعية في طرحها على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني رؤية تفصيلية عن تسوية سياسية شاملة.

عمان/بروكسل/ 26 كانون الثاني 2004

الفلسطينية لكي تتمكن السلطة الفلسطينية من بسط سيطرتها الأمنية فيها بسرعة وتبدأ بالإعداد للانتخابات؛
d. القيام بإطلاق سراح أعداد هامة من السجناء الأمنيين.

12. دفع مسيرة السلام قداماً والقيام بكل ما من شأنه تعظيم فرص الحفاظ على وقف إطلاق النار:

a. إبطال التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير العقابية المتخذة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما ينسجم مع الاحتياجات الأمنية المشروعة، وخاصة القيود المفروضة على التنقل، وتنفيذ توصيات مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية حول حصول المدنيين على الاحتياجات والخدمات الأساسية؛

b. حصر الحاجز الفاصل للضفة الغربية على خطوط 1967، وتجميد النشاطات الاستيطانية، وإزالة النقاط الاستيطانية التي تم إنشاؤها منذ آذار/مارس 2001.

بالنسبة لأعضاء اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة):

13. دعم ومساندة الجهود لتحقيق وقف لإطلاق النار يشمل جميع الأطراف من خلال اتفاقات متعاقبة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والفصائل الفلسطينية.

14. تشكيل هيئة لمراقبة التسليح تقوم بالتحقق من الامتنال لاتفاق وقف إطلاق النار، وتتحمل مسؤولية متابعة الأسلحة التي تم تأمينها، وترصد التدابير المتفق عليها لنزع الأسلحة.

15. مساعدة السلطة الفلسطينية على إعادة بسط سيطرتها الأمنية دون تأخير على المناطق التي تخليها إسرائيل.

16. تعرض على الأطراف رؤية تفصيلية عن تسوية سياسية شاملة.

17. بالنسبة للاتحاد الأوروبي،

a. تعيين مستشار أمني خاص، بعد تحقيق اتفاق وقف إطلاق النار، يكون مسؤولاً بشكل خاص عن الاتصالات مع حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى.

b. شطب حماس عن لائحة المفوضية الأوروبية للمنظمات الإرهابية إذا قامت حماس بالامتنال الكامل، الذي يمكن التحقق منه، لوقف إطلاق النار وتعاونت تعاوناً كاملاً مع هيئة مراقبة التسليح.



26 يناير 2004

التقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) رقم 21

التعامل مع حماس

حادٍ لحملة الاغتيالات التي تشنها ضد حماس وأعلنت أنها ستواصل تصفية قادتها السياسيين وكوادرها العسكرية والأعضاء المنتمين إليها دون تمييز حتى يتم القضاء على الحركة ككل⁽⁴⁾. وقام الرئيس بوش بتجميد حسابات ستة من قادة حماس وخمسة منظمات خيرية إسلامية⁽⁵⁾. وفي 15 سبتمبر (أيلول) أعلن محافظ البنك المركزي الأردني "تجميد جميع المعاملات المالية" مع القادة والجمعيات الخيرية الذين تضمنهم بيان بوش⁽⁶⁾. كما أن الاتحاد الأوروبي، الذي كان قد أصر رغم ضغط الولايات المتحدة واحتجاجات إسرائيل، على التمييز بين الأجنحة الاجتماعية والسياسية والعسكرية لحماس وأدام قناة اتصال مع القيادة السياسية، تبنى يوم 11 سبتمبر (أيلول) قرارات تحدد رسمياً بأن الحركة بكامل أجنحتها تعتبر كياناً إرهابياً. وسحب الاتحاد رسمياً المستشار الأمني الخاص أسترشوك، الذي عمل كضابط ارتباط للاتحاد الأوروبي مع حماس ولعب دوراً هاماً في تسهيل التوصل إلى وقف لإطلاق النار⁽⁷⁾.

إلا أن انقسامات حقيقية بقيت خلف واجهة التضامن هذه، وهي انقسامات كانت قائمة منذ زمن طويل في الدوائر الفلسطينية. كانت هناك أقلية من الرسميين في السلطة الوطنية وفتح تؤمن بقوة بأن المواجهة مع حماس لا مفر منها وأن ذلك ضروري لإعادة إحياء عملية السلام وضمان عدم وقوع الدولة الفلسطينية في المستقبل تحت سيطرة القوات الإسلامية المتطرفة⁽⁸⁾. وترى مجموعة ثانية أن الحوار مع حماس هو الخيار الأفضل حيث أن المواجهة ستكون هزيمة للذات وتلحق الضرر بالتضامن

(4) طبقاً لتعبيرات رئيس الأركان الإسرائيلي موشي يعلون: "جميع أعضاء 24 أغسطس (أب) 2003.

(5) بيان حول الأمر التنفيذي رقم 13224 تاريخ 22 آب 2003.

(6) بيان "الأردن يوقف التعامل مع قادة حماس"، وكالة الأنباء الألمانية، أيلول 2003. تم إلغاء القرار دون تفسير في اليوم التالي. "الأردن يسحب قرار تجميد حسابات حماس"، الأسوشيتد برس 17 أيلول 2003، وقد اقترحت عدة دول عربية، بما في ذلك لبنان والكويت أخرى إجراءات مماثلة خلال هذه الفترة.

(7) كريس ماكغريل، "بريطانيا تسحب اتصالات استخباراتها (إم) 24 أيلول 2003.

(8) في مقابلات مع ICG أعرب بعض قادة السلطة الوطنية الفلسطينية وفتح بوضوح عن رأيهم بأن حماس تشكل خطراً على المصالح الوطنية الفلسطينية وأنه لا بد من مواجهتها بالقوة عاجلاً أم آجلاً، وكان السؤال بالنسبة لهم هو متى تصبح لدى قوات الأمن الفلسطينية القدرة السياسية والعسكرية للقيام بذلك. مقابلات ICG، رام الله وغزة تموز - أيلول 2003.

1. المقدمة:

أضفى حادث التفجير الانتحاري المروع الذي وقع يوم 14 يناير 2004 والذي قامت فيه أم لطفلين في أوائل العشرينات من عمرها بقتل نفسها عند حاجز تفتيش إسرائيلي - أضفى مزيداً من التركيز على النقاش طويل الأمد حول كيفية التعامل مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس). إن إنهاء الحركة الإسلامية لوقف هذا النوع من الهجمات الذي دام لمدة أربعة أشهر بهذه الطريقة المفاجئة والدامية وما لحق ذلك من تهديدات من قبل نائب وزير الدفاع الإسرائيلي زئيف بو أيم بوضع الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس على "قائمة المستهدفين بالقتل" إضافة إلى بيانات قادة حماس والرسميين الإسرائيليين حول عزم الطرفين تكثيف عملياتهما المسلحة، تشير كلها إلى أن الأسوأ لم يقع بعد⁽²⁾.

وكانت موجة من العنف في أغسطس (أب) 2003 قد أنهت بصورة مفاجئة (الهدنة) الهشة التي أعلنتها معظم الفصائل الفلسطينية يوم 29 يونيو (حزيران) وعجلت في إسقاط حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وأدت إلى تعليق المبادرة الدبلوماسية الدولية المعروفة باسم خارطة الطريق. كما أعاد سفك الدم المتجدد الناجم عن هجوم انتحاري بالغ العنف قامت به حماس على حافلة ركاب في القدس يوم 19 أغسطس (أب)⁽³⁾، أعاد إحياء النقاش طويل الأمد بين وداخل إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية والمجتمع الدولي الأوسع حول أكثر السبل فعالية لمواجهة المنظمة الإسلامية.

في أعقاب هجوم أغسطس (أب) بدا أن هناك إجماعاً واسع النطاق أخذ بالبروز مفاده أن الحوار مع حماس عديم الجدوى. وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كان رئيس وزرائها مجتمعاً مع ممثلي حماس عند وقوع تفجير القدس، بقطع أي اتصالات أخرى رسمياً وجمدت الحسابات البنكية لعدد من منظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية وأشارت إلى استعادتها لمواجهة الحركة في الميدان. ومن جهتها قامت إسرائيل بتصعيد

(2) Amos Harel، "جيش الدفاع الإسرائيلي يصعد حملته ضد الإرهاب 18 كانون ثاني 2004.

(3) ترك هجوم 19 آب 2003 23 قتيلاً وأكثر من 120 جريحاً، جميعهم من المدنيين وأكثرهم من المتدينين اليهود العائدين من الصلاة على حائط المبكى. ستة من هؤلاء كانوا أطفالاً.

حول شروط عقد هدنا جديدة، رغم أنها كانت على الأغلب محاولات من طرف واحد وحماس، وليس هناك ما يشير إلى أن واشنطن تأخذ مقترحات كهذه بجديّة⁽¹⁶⁾.

في إسرائيل، هناك من الواضح هيمنة لخط متشدّد يقوم على أساس حقيقة أن حماس قد أظهرت موقفاً معادياً ثابتاً للسلام عقيدة وممارسة، إضافة إلى استعدادها لمهاجمة المدنيين عن سابق تعدد، خصوصاً داخل إسرائيل. ورغم أنها قد أظهرت مرونة في السابق فمن المعتقد أن ذلك كان مجرد مواقف تكتيكية نتيجة للضغوط العسكرية والسياسية، وأن توقف الهجمات مؤخراً داخل إسرائيل، الذي اعترف به بعض كبار المسؤولين، يعتبر حصيلة لهذه الضغوط⁽¹⁷⁾. ويعتبر من المستبعد أن يؤدي التعامل مع حماس إلى إحداث تحول استراتيجي من جانبها ولكنه قد يوفر لها شرعية محلية ودولية إضافية، وبناءً على ذلك فإن تخليص السياسة الفلسطينية من منظمة ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود يعتبر شرطاً أساسياً لعملية سلام ناجحة ودولة فلسطينية يحكمها قادة واقعيون.

ولكن هناك من يثير شكوكاً، ليس في أوساط المعارضة السياسية وحدها، بل من أعضاء كبار في المؤسسة الأمنية الوطنية مثل رئيس الموساد السابق ومدير مجلس الأمن الوطني إفرام هاليفي وضباط كباراً في القوات المسلحة والاستخبارات الذين سبق لهم المشاركة مباشرة في حملة إسرائيل ضد حماس والذين كانوا يلتزمون غالباً بوجهات نظر متشددة⁽¹⁸⁾، حيث تستند وجهة نظرهم إلى أن الاستراتيجية الحالية لن تتجح أو، من جهة أخرى، بأن هناك فرصاً أكبر لنجاح بدائل أقل إيلاً لتحقيق النتائج المرجوة.

تشكل حماس حوالي خمس المجتمع الفلسطيني.. ولذلك يخطئ كل من يعتقد أن من الممكن تجاهل عنصر مركزي كهذا في المجتمع الفلسطيني.. ينبغي أن تكون الاستراتيجية تجاه حماس هي القوة العنيفة ضد الجانب الإرهابي منها، مع التلويح في نفس الوقت لقيادتها السياسية والدينية بأنها إذا اتخذت موقفاً معتدلاً ودخلت في نسيج المؤسسة الفلسطينية فإننا لن نعتبر ذلك تطوراً سلبياً. أعتقد أنه لا يمكن في النهاية استبعاد حماس

الفلسطيني في حين أن من الممكن، وفي سياق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إقناع حماس بنزع سلاحها.

فإذا تراجعت عن التزامها أو استمر فصيل متطرف منها في الكفاح فسيكون من الأسهل احتوائه من قبل الحكومة الفلسطينية وجمهور متشوق للحفاظ على الحرية والأمن الجديدين⁽⁹⁾. وهناك وجهة نظر قريبة من ذلك تنسب بصورة رئيسية للجيل الجديد من قادة فتح الذين نشأوا في فلسطين والتي تدعو إلى تحالف تكتيكي مع حماس وتطبيق إصلاحات وإجراء انتخابات و"حركة وطنية جديدة" تجمع أعضاء حماس وفتح وفصائل أخرى ممن قادوا الفلسطينيين على الأرض منذ أواخر الثمانينات والتخلص من أولئك الذين هيمنوا على منظمة التحرير الفلسطينية منذ الستينات⁽¹⁰⁾.

على أن وجهات النظر حتى بين القادة السياسيين الأوروبيين والأمريكيين والإسرائيليين هي أبعد ما تكون عن التطابق، فالرسميون الأوروبيون المختصون بسياسة الشرق الأوسط يعترفون بأن هجوم 19 أغسطس (آب) الانتحاري في القدس جعلهم غير قادرين على الاستمرار في موقفهم بخصوص الاتصالات مع قيادة حماس⁽¹¹⁾. مع ذلك فهناك كثيرون يرون، بصورة شخصية، أن التعامل مع حماس مسألة حتمية، والمحاو لها ببقاء هذا الخيار مطروحاً إذا عدلت موقفها. كما أنهم حصروا في مقابلات مع المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بأن زيادة الضغط لن تؤدي إلى القضاء على القدرة العسكرية للحركة، بل إنها قد تزيدها تطرفاً⁽¹²⁾.

إدارة بوش اتخذت موقفاً حازماً ضد المنظمات غير الحكومية التي تلجأ إلى العنف والإرهاب، ومن الواضح أن ذلك يشمل حماس. ليس لدى الرسميين في الولايات المتحدة ثقة كبيرة في وقف لإطلاق النار يبقى على القدرة العسكرية لحماس أو -وهو الأسوأ- السماح لها بإعادة التجمع وتجديد المواجهة من وضع أكثر قوة⁽¹³⁾. إلا أن هناك جدلاً قائماً حول ما إذا كان تفكيك البنية التحتية العسكرية لحماس يعتبر خطوة أولى ضرورية وما إذا كان يمكن لها، كمنظمة سياسية، أخذ موقع في المشهد الفلسطيني. وقد وصف الرئيس بوش في يونيو (حزيران) 2003 وقف إطلاق النار الوشيك بأنه "غير مجد، لأنه يجب تدمير حماس"⁽¹⁴⁾. إلا أنه في الوقت الذي كان تتضح فيه معالم هذا الوقف لإطلاق النار بعد عدة أشهر أكد وزير الخارجية بول الحجة إلى تفكيك البنية التحتية العسكرية لحماس وليس للحركة نفسها⁽¹⁵⁾. وقط طفت إلى السطح خلال إعداد هذا التقرير علومات عن اتصالات غير مباشرة بين واشنطن وحركة حماس

(16) مقابلة ICG بالهاتف مع الصحفي الفلسطيني خالد عمارة، 16 كانون أول 2003. أنون ريغولر، "حماس بعثت رسالة للولايات المتحدة عبر 23 كانون أول 2003 تبين الاتصالات غير المباشرة الجارية. تصريح لمحمود الزهار، قائد سياسي في حماس، يشير إلى أنه "كان هناك بعض العروض من الولايات المتحدة، وأن الأمريكيين يقيمون بعض الاتصالات مع حماس"، مقابلة ICG في قطاع غزة، 5 آب 2003. في أوائل كانون ثاني 2004 أبلغ عبد العزيز الرنتيسي، أحد قيادي حماس، قناة الجزيرة بأن حماس رفضت اقتراحاً أمريكياً تقوم إسرائيل بموجبة بوقف عمليات الاغتيالات مقابل هدنة من قبل الإسلاميين. كان هناك تشكيك في مدى صحة هذه المعلومات ويعتقد البعض أن أشخاصاً أمريكيين غير رسميين ربما كانوا على صلة مع حماس.

(17) أمير أورين، "خلاف بين الشين بيت والاستخبارات العسكرية حول ، 24 تشرين ثاني 2003.

(18) مقابلة مع ICG، رامات غان وهرتسليا بتواح، تشرين ثاني 2003.

(9) مقابلات ICG، غسان الخطيب، وزير العمل الفلسطيني، رام الله، 4 كانون أول 2003؛ محمد الحوراني، البرلماني الفلسطيني وعضو اللجنة العليا لحركة فتح في الضفة الغربية، رام الله 6 كانون أول 2003.

(10) مقابلات ICG، ناشط من فتح، رام الله، 6 كانون أول 2003؛ ناشط من الحركة الشعبية لتحرير فلسطين، رام الله، 4 كانون أول 2003.

(11) مقابلات ICG مع دبلوماسيين أوروبيين، واشنطن، باريس تشرين أول 2003.

(12) مقابلات ICG مع المستشار السياسي للاتحاد الأوروبي، القدس، 13 أيلول 2003؛ مسؤول أمني رسمي في الاتحاد الأوروبي، لندن، 15 أيلول 2003؛ دبلوماسي فرنسي، القدس، 12 أيلول 2003.

(13) مقابلة ICG مع مسؤول أمريكي، واشنطن - تشرين ثاني 2003. 27 حزيران 2003.

(15) وزير الخارجية كولن باول، مقابلة مع محمد السطوح في قناة النيل للتلفزيون المصري، 12 آب 2003.

كشريك في الحكومة الفلسطينية. أعتقد أنه إذا حدث ذلك فهناك فرصة لترويض هذه الحركة⁽¹⁹⁾.

وقد أطلق تصريح أدلى به مؤخراً زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين نقاشاً متجدداً، فقد أكد الشيخ ياسين بأن الحركة ستوافق على سلام مؤقت مع إسرائيل مقابل تأسيس دولة فلسطينية "على أساس حدود عام 1967" وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، أما "بقية الأرض داخل إسرائيل، فسنتركها للتاريخ"⁽²⁰⁾. وفي رده على ذلك وصف ملتان فلناني، وهو عضو عمالي في الكنيست، هذا التصريح بأنه "يختلف بشكل مؤكد عما سبق لنا أن سمعناه حتى الآن"⁽²¹⁾.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) لتعزيز موقفها وإحياء عملية السلام عن طريق تجديد الهدنة⁽²²⁾، فإن وجهات النظر المتباعدة هذه هي، مرة أخرى، موضع اختيار.

بالإجمال، تعكس المقاربات المتباعدة افتراضات مختلفة حول الوضع الحالي: ما إذا كان بالإمكان إعادة إحياء عملية السلام طالما احتفظت حماس بقدرتها العسكرية، وما إذا كان لدى السلطة الفلسطينية القدرة العسكرية والسياسية لاتخاذ إجراءات صارمة بحق المجموعة الإسلامية، وإذا لم يكن لديها قدرة كهذه، فهل بوسع عملية سياسية متجددة توفير ذلك، وما إذا كان استمرار الإجراءات العسكرية الإسرائيلية يمكن أن يحد بشكل فعال من قدرة حماس على القيام بمزيد من أعمال العنف. ولكن هذه المقاربات تعكس أيضاً تقييمات حادة التناقض حول هوية وأهداف حركة حماس، وبالتحديد ما إذا كانت هذه المنظمة (أو جزء هام منها) قادرة على نبذ العنف والتحول إلى حركة سياسية تقليدية والتوافق على حل على أساس دولتين.

(19) مقابلة مع إفرام هاليفي، مدير مجلس الأمن الوطني الإسرائيلي 5 أيلول 2003؛ جيسون كايذر، "رؤساء أمن إسرائيلون سابقون يضغطون من أجل هدنة"، الأسوشيتد برس 14 تشرين ثاني 2003.

(20) وكالة الأنباء الألمانية 9 كانون ثاني 2004. ليس من الواضح تماماً من خلال المقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية ما إذا كان الشيخ ياسين يشير إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين كشرط لسلام مؤقت أو سلام دائم.

(21) المرجع السابق.

(22) مقابلات ICG مع هاني المصري، صحفي ومعلق سياسي فلسطيني، رام الله، 5 كانون أول 2003؛ ومع حوراني 6 كانون أول 2003.

2. حماس: النشأة والتطور

أ- النشأة:

تأسست حركة المقاومة الإسلامية، المعروفة اختصاراً باللغة العربية بـ(حماس) خلال المراحل الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993 في المناطق المحتلة، وتطورت بسرعة لتصبح أكثر المنظمات الإسلامية الفلسطينية نفوذاً والمنافس الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتسم بطابع وطني علماني. ورغم أن حماس ظهرت متأخرة كثيراً عن منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المكونة لها فقد برزت من تاريخ يمتد لعدة عقود من النشاط الإسلامي المحلي والإقليمي.

تمتد جذور حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928، وهي منظمة التزمت بالكفاح ضد السيطرة الأجنبية وأسلمة المجتمع على أساس المذهب الإسلامي السني⁽²³⁾، واعتبرت فلسطين بؤرة إقليمية لأجندتها، وعملت منذ الثلاثينات من القرن الماضي على تأسيس وجود لها هناك. وفي عام 1945 أسست أول فرع لها في مدينة غزة ثم فتحت مكتباً في القدس في السنة التي تلتها⁽²⁴⁾.

لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً علنياً في حرب استقلال إسرائيل حيث أرسلت العديد من المتطوعين المسلحين، وبشكل خاص من مصر، للقتال إلى جانب الفلسطينيين عندما تبنت الأمم المتحدة القرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين بين دولتين يهودية وفلسطينية في نوفمبر (تشرين ثاني) 1947، وذلك قبل وقت طويل من تدخل الجيوش العربية النظامية في مايو (أيار) 1948. وقد حظيت مشاركتها، باعتبارها المساندة غير النظامية الرئيسية، بالإعجاب مقارنة بما شاع عن خيانة وعجز الدول العربية مما رفع من شأنها في أوساط الفلسطينيين العاديين⁽²⁵⁾.

في أعقاب تأسيس إسرائيل وتشكيل الضفة الغربية وقطاع غزة ككيانات منفصلة تحت حكم الأردن ومصر على التوالي، تم بالمثل تقسيم الفرع الفلسطيني حيث سلكت مسارات تطور متميزة حتى عام 1967.

احتفظت جماعة الإخوان المسلمين بهوية مستقلة في قطاع غزة تحت الحكم المصري رغم أنها كانت متأثرة مباشرة بكفاح الفرع المصري ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ونظام الحكم الوطني برئاسة جمال عبد الناصر الذي فرض حظراً عليها عام 1954. امتدت الحملة المصرية لاجتثاث جماعة الإخوان المسلمين إلى قطاع غزة حيث اضطرت الحركة إلى النزول تحت الأرض وتم اعتقال العديد من الناشطين أو إرغامهم على مغادرة المنطقة.

خلال الخمسينات المتوترة في القرن الماضي وخصوصاً في إطار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة خلال أزمة السويس عام 1956 قام الناشطون المحليون لجماعة الإخوان المسلمين بغارات عبر الحدود ضد القوات الإسرائيلية⁽²⁶⁾. وقد أكسب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 1957 الجرأة لدى القادة والأفراد من المقاتلين مثل خليل الوزير (أبو جهاد)، المؤسس المشارك لمنظمة التحرير الفلسطينية مستقبلاً (فتح) لاقتراح قيام جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس قوة مقاتلة غير نظامية لمواصلة الهجمات ولكن قيادتهم خذلتهم⁽²⁷⁾. وإذا انقضت الأوهام عنهم طفقوا يبحثون عن ملاذات أخرى فانطلقوا إلى القاهرة وبعد ذلك إلى الخليج حيث شكلوا نواة القيادة التأسيسية لحركة فتح وقاعدة تجنيدية هامة⁽²⁸⁾. وفي قطاع غزة واصلت مصر قمعاً منهجياً للجماعة، وتم اعتقال الشيخ أحمد ياسين، الذي سيصبح فيما بعد المؤسس والقائد الروحي لحركة حماس، عام 1965.

كانت الظروف تختلف بشكل واضح في الضفة الغربية التي ضمتها الأردن عام 1950، فقد تم استيعاب الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين وبقي جزءاً من حركة موحدة تابعة للقيادة في عمان لفترة طويلة بعد عام 1967م. عملت جماعة الإخوان المسلمين طيلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي كمعارضة موالية تدعم نظام الحكم الملكي الهاشمي، رغم اختلاف السياسات، وذلك في إطار مواجهتها للقوى الوطنية اليسارية⁽²⁹⁾. وباعتبارها حزباً سياسياً مشروعاً فقد شاركت علناً في الحياة السياسية وخاضته جميع المعارك الانتخابية.

إلا أن الهيمنة التنظيمية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة خلال الفترة بين عام 1948 و1967، كانت حكرأ على الحركات القومية واليسارية التي كانت تدعو إلى الخلاص الثوري من خلال القومية العربية والاشتراكية، وهي مفاهيم استحوذت على الخيال الشعبي بسهولة أكثر من المفهوم الإسلامي المتضمن، فيما يبدو، لمفارقات تاريخية. وفيما ابتعدت جماعة الإخوان المسلمين عن السياسة واتخذت بشكل متزايد مواقف إصلاحية، فقد امتنعت عن المشاركة في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 أو السعي لدور ضمن حركة فتح، الأكثر نشاطاً وثورية⁽³⁰⁾.

ب- التحول:

كان احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين قليل الأهمية، فقد بقي تركيزها على (الدعوة)⁽³¹⁾، بدلاً من الجهاد (الكفاح)⁽³²⁾. وقد سعت عن

، 1949-1993" (أكسفورد 1997)، ص 63-64.

(27) خالد الحروب: "حماس: الفكر والممارسة السياسية"، واشنطن دي سي، معهد الدراسات الفلسطينية 2000، ص 26.

" (ألباني 2001)، ص 93-101.

ص 627-629.

(31) حرفياً "الدعوة إلى الإسلام".

(32) الجهاد الذي يعني حرفياً (الكفاح) - ويشبه إلى حد كبير مصطلح (الحرب الصليبية) في الاستخدام المعاصر في اللغة الإنجليزية - يتضمن دلالات عديدة الكثير منها لا علاقة له بالكفاح المسلح. في سياق صراع الحركات الإسلامية على السلطة يترجم مصطلح الجهاد غالباً - من قبل المشاركين والمراقبين على حد سواء - باعتباره "حرباً مقدسة"

(23) المسلمون الفلسطينيون جميعهم تقريباً سنيون ما عدا الأقلية الدرزية التي تعتبر من الخوارج أما الأقلية الدينية الرئيسية فقد كانت تقليدياً أقلية مسيحية.

(24) توماس ماير، "The Military Force of Islam: The Society of Muslim Brethren and the Palestine Question, 1945-1948"، في الكتاب الذي أعده إيلي خضوري وسيلفيا حاييم "Zionism and Arabism in Palestine and Israel" (لندن 1982) ص 100-117، وريتشارد ب ميتشل، "The Society of the Muslim Brothers" (أكسفورد 1993).

(25) ميتشل، "The Society of the Muslim Brothers" ص 307؛ زياد أبو عمرو: "Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad" (بلومغتون 1994).

الإخوان المسلمين الذين تحرروا من الأوهام خلال هذه الفترة لتأسيس حركة الجهاد الإسلامي الثورية المعلنه كان أيضاً عاملاً هاماً⁽⁴¹⁾

ورغم أن حماس كانت قد تأسست فقط في بداية الانتفاضة التي تجرت في ديسمبر (كانون أول) 1987 فإن التحول من حركة إصلاحيّة إلى منظمة عسكرية كان قد بدأ في السنوات السابقة عندما بدأت الحركة تشارك بصورة أكثر انتظاماً في النشاط السياسي بما في ذلك عدة إضرابات ومظاهرات ضد الاحتلال ومصادمات مع اليساريين الفلسطينيين. كما أنها بدأت بإنشاء بنية تحتية عسكرية متواضعة ففي عام 1984 كان الشيخ أحمد ياسين أول قادة الإخوان المسلمين الذين يتم اعتقالهم "بتهمة حيازة أسلحة وتخطيط عمليات عسكرية" وتم الحكم عليه بالسجن لمدة 13 عاماً ولكن تم إطلاق سراحه في العام التالي في إطار عملية تبادل أسرى⁽⁴²⁾. وطبقاً لإسماعيل أبو شنب المؤسس المشارك للحركة في مقابلة أجرتها معه المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات قبل فترة قصيرة من اغتياله في 21 أغسطس (آب) 2003 فإن: "الفترة بين عام 1983-1987 شهدت مرحلة الاستعدادات المباشرة لمقاومة الاحتلال، بما في ذلك الكفاح المسلح، وأن الشيخ أحمد ياسين قام بالدور القيادي في ذلك وبشكل مستقل عن جماعة الإخوان المسلمين"⁽⁴³⁾.

من وجهة نظر حماس، فإن تأسيسها المفترض في 7 ديسمبر (كانون أول) 1987 -وهو اليوم الذي سبق تفجر الانتفاضة- يرمز إلى العلاقة العضوية بين بروز الحركة الإسلامية والثورة الشعبية في سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. المعنى المتضمن في ذلك أنه ما كانت لتكون هناك انتفاضة فلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي دون حماس أو على الأقل بأن الحركة الإسلامية ظهرت نتيجة لقرار مدروس من قبل الإسلاميين لإطلاق وإدامة الانتفاضة ثم تولي قيادتها، إلا أن الفصائل الفلسطينية المنافسة تخالف هذه النظرية بشدة.

كما أن محللين مستقلين ممن يرون أن الانتفاضة كانت عفوية وليست نتيجة لتخطيط قد أعربوا أيضاً عن شكوكهم بهذا الصدد. الأغلب أن حماس تأسست في فبراير (شباط) 1988⁽⁴⁴⁾. وفي حين أن عوامل عديدة قد أسهمت في اتخاذ القرار إلا أن الضغوط المتنامية من صفوف الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين على قيادتهم للمشاركة في الانتفاضة إضافة إلى الذكريات القريبة حول انشقاق الكوادر المتطرفة في أوائل الثمانينات لتشكيل جماعة الجهاد الإسلامي كانت دون شك من بين العوامل الهامة. كما قيل بأن حماس قد تم تأسيسها أصلاً ليس لتحويل جماعة الإخوان المسلمين إلى منظمة عسكرية، بل

طريق التثقيف الديني بشكل خاص، "البث الإسلام الحقيقي في روح الأفراد" وبعث "نهضة إسلامية" يقودها جيل جديد⁽³³⁾. لم يكن توجهها صدامياً. كان إصلاحيًا وليس ثورياً⁽³⁴⁾.

مع ذلك، فإن قيادتها لم تتجنب العمل التنظيمي فقد قامت خلال عقدين ببناء مساجد عديدة وأسست شبكة من المؤسسات الاجتماعية واتخذت أولى الخطوات المترددة في اتجاه النشاط السياسي الذي أدى في نهاية المطاف إلى بروز حركة حماس⁽³⁵⁾.

فيما بين عامي 1967 و1989 زادت الحركة عدد المساجد في المناطق المحتلة بأكثر من الضعف من 650 إلى 1350⁽³⁶⁾، بإدارة مباشرة وبالتالي باستقلال عن المؤسسة الإسلامية، وكانت المنابر الجديدة ساحة مثالية للدعوة. وبدأ بناء المؤسسات بصورة جدية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي حيث قامت جماعة الإخوان المسلمين أولاً بإنشاء الجمعيات الطلابية الفرعية والتي هيات لها موطئ قدم في الجامعات التي كانت حتى أواخر ذلك العقد حكرًا على منظمة التحرير الفلسطينية والشيوعيين⁽³⁷⁾. داخل الكليات والجامعات خصوصاً الجامعة الإسلامية في غزة (التي تأسست عام 1978 وأصبحت تحت سيطرة الحركة عام 1983)⁽³⁸⁾. قامت الحركة بتجنيد وتعليم وتعبئة جيل كامل من النشطاء الذين برزوا فيما بعد كأكثر كوادر الحركة فعالية والتزاماً. ثانياً، قامت الحركة بإنشاء شبكة من منظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية أبرزها مجموعة المؤسسات المعروفة باسم (المجتمع الإسلامي) في خان يونس وكانت بقيادة الشيخ أحمد ياسين عند تأسيسها عام 1973، واستطاعت الحركة من خلال هذا المجتمع ونشاطاته الخيرية بناء علاقات مع الناس العاديين في المجتمع الفلسطيني، خصوصاً المجموعات الاجتماعية المهمشة⁽³⁹⁾، وتعزيز مكانتها.

ينبغي النظر إلى التأسيس التدريجي للإخوان المسلمين، الذي حدث خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، في سياق الأزمة المتنامية للحركة الوطنية الفلسطينية بعد طردها خارج لبنان عام 1982، والبروز الإقليمي للطرف الإسلامي في أعقاب ثورة عام 1979 في إيران والتشجيع الذي تلقته الحركة بعدة طرق من قبل السلطات الإسرائيلية⁽⁴⁰⁾. كما أن انشقاق عدد من أعضاء جماعة

رغم أن مصطلح "كفاح مقدس" ربما كان أكثر دقة حيث أنه قد يتضمن إضافة للكفاح المسلح جوانب من النشاطات لا علاقة لها بالعنف. ص28.

ص10-11، الحروب: حماس ص28-29، شاؤول ميشال وأفراهام (نويويورك 2000) ص18-20.

(35) مقابلات مع ICG: المؤسس المشارك والعضو القيادي في حماس إسماعيل أبو شنب، مدينة غزة، 5 آب 2003. راجع أيضاً الحروب: "، ص15.

(37) مقابلات مع ICG، أبو شنب، 5 آب 2003؛ طلاب ناشطين من حركة حماس، نابلس 28 أيار 2003. لم ينضم الحزب الشيوعي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1987.

(38) مقابلات ICG مع أساتذة الجامعة الإسلامية في مدينة غزة، 26 تموز ص23-24.

(39) راجع تقرير ICG رقم 13: *Islamic Social Welfare Activism in the Occupied Palestine Territories: A Legitimate Target?* 2 نيسان 2003.

(40) في مقابلة ICG في تل أبيب بتاريخ 3 تشرين ثاني 2003 لاحظ نائب منسق سابق لنشاطات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بأن "الجيش الإسرائيلي كان تاريخياً ينظر إلى حماس باعتبارها بيضة القبان مقابل منظمة التحرير الفلسطينية وأن الجيش الإسرائيلي، تبعاً

لذلك، تعهد حماس بالرعاية". وفي مقابلة ICG مع كبير قادة الاستخبارات الإسرائيلية السابق Heziya Pitua بتاريخ 9 تشرين ثاني 2003 أكد وجهة النظر هذه. راجع، للمزيد من المعلومات، تقرير ICG رقم 13 "Islamic Social Welfare Activism" ص4-5.

(41) راجع أبو عمرو: الأصولية الإسلامية ص35.

(42) ميشال وسبيل: حماس الإسلامية ص34. كان صلاح شحادة هو الشخصية الرئيسية في تأسيس فرع الأمن التابع لجماعة الإخوان المسلمين وقد قام فيما بعد بتأسيس الجناح العسكري لحركة حماس وتم اغتياله في يوليو (تموز) 2002.

(43) مقابلة مع ICG، أبو شنب، 5 أغسطس (آب) 2003.

(44) يبقى تاريخ تأسيس حركة حماس موضع خلاف، ويعتقد بعض الباحثين بأن أول منشورات لها قد ظهرت في منتصف كانون أول 1987 حين بصر آخرون على أنها ظهرت في أوائل عام 1988.

التحرير الفلسطينية، وبعد أسبوع من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني أعرب الشيخ ياسين عن معارضته الشخصية لها⁽⁴⁹⁾. في عام 1989 بدأت حماس عدداً محدوداً من الهجمات المسلحة ضد القوات العسكرية الإسرائيلية خصوصاً عمليات اختطاف وقتل جنود إسرائيليين داخل إسرائيل. كانت هذه الهجمات، باستثناء حادث منفرد قامت به منظمة التحرير بإطلاق النار على جندي في بيت لحم في ديسمبر (كانون أول) 1987، هي الأولى من نوعها خلال الانتفاضة. أعلنت إسرائيل فوراً تقريباً، في مايو (أيار) 1989 أن حماس منظمة إرهابية وخلال الأشهر التالية تم اعتقال الشيخ ياسين، وهو مقعد مصاب بالشلل منذ طفولته، واعتقل معه عد آخر من قادة وناشطي حماس. وأبقت إسرائيل على "خطوط اتصالات مفتوحة" مع حماس حتى أواخر عام 1989 وذلك بصورة رئيسية عن طريق استدعاء قادتها لاجتماعات دورية ومقابلة المعتقلين⁽⁵⁰⁾. واستمر هذا الوضع حتى يناير (كانون ثاني) 1990 عندما أصدرت وزارة الدفاع أوامر لموظفيها بقطع الاتصالات المنظمة وبدء حملة مستدامة للقضاء على حماس على أساس أنه لم يكن من الممكن التوصل إلى تسوية مع منظمة إسلامية "هدفها الوحيد والثابت هو تدمير إسرائيل"⁽⁵¹⁾. وشملت الأساليب المستخدمة في الحملة الاعتقالات والإبعاد والاعتقالات.

كان عام 1990 نقطة تحول بالنسبة لحماس من جانب آخر، فبعد أن قتلت قوات الأمن الإسرائيلية سبعة عشر فلسطينياً في الحرم الشريف في القدس يوم 8 أكتوبر (تشرين أول) طالبت حماس بإعلان الجهاد "ضد العدو الصهيوني في كل مكان وعلى جميع الجبهات وبكل الوسائل"⁽⁵²⁾. وبعد أن لم تعد تقتصر هجماتها المتقطعة على العسكريين ورموز الاحتلال، بدأت بضرب كل هدف متاح بما في ذلك المدنيين أيضاً في المناطق المحتلة حيث قتلت ما يزيد على عشرة إسرائيليين بين نوفمبر (تشرين ثاني) 1990 وفبراير (شباط) 1991⁽⁵³⁾.

كانت حماس هي المستفيد الفعلي الوحيد، بين الفصائل الفلسطينية، من حرب الخليج عام 1991. خلافاً لمنظمة التحرير، عارضت حماس بشدة غزو العراق للكويت⁽⁵⁴⁾، ورغم أنها عارضت أيضاً الحرب التي تلت ذلك فقد قوبل موقفها باستحسان من قبل دول الخليج التي زادت بعد ذلك من معوناتها للحركة والمؤسسات التابعة لها في حين أهملت منظمة التحرير الفلسطينية. كانت المساعدات المالية من دول الخليج مصدراً أساسياً لدعم الإسلاميين الفلسطينيين منذ أيام الإخوان المسلمين (مثلما كان الحال بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية)، واستطاعت حماس استخدام التمويل الإضافي ليس فقط لتعزيز نشاطات الانتماء الديني والتعليم والرعاية الاجتماعية ولكن لدعم

لحماتها من العواقب المحتملة إذا فشلت المبادرة أو وصلت الانتفاضة إلى نهاية مبكرة⁽⁴⁵⁾.

مع ذلك فإن انتفاضة 1987-1993 شكلت الإطار الذي برزت فيه حماس كقوة سياسية رئيسية. وكانت إحدى ميزاتها الهامة أنها، مثل الشبوعيين وخلافاً لفتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، تشكلت من عناصر نشأت في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت قيادتها وأفرادها جميعاً فلسطينيون يقيمون في المناطق المحتلة وكان تواجدها النادر في المنفى خلال تلك السنوات يعني أنها لم تكن مضطرة دائماً لتوفيق مصالحها مع مصالح دول عربية أو الجاليات المقيمة في الشتات.

ج- الصمود:

كان مجرد وجود حماس كمنظمة إسلامية ترفض الوطنية العلمانية يشكل تحدياً مباشراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يعد هناك مفر من المنافسة الفعلية العلنية بعد أن رفضت حماس بازدياد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي قادت الانتفاضة نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية واختارت انتهاج أسلوبها الخاص بها عن طريق الإضرابات والمظاهرات والنشاطات الأخرى التي شكلت الدعامة الرئيسية للثورة⁽⁴⁶⁾.

كانت المواجهة المحلية الرئيسية لحماس مع حركة فتح التي كانت تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية والتي كانت تتأى بنفسها تقليدياً عن الدوغماتية العقائدية لكي يكون بوسعها استيعاب قطاع سياسي عريض بما في ذلك الإسلاميين. واتخذ الخلاف صبغة رسمية نتيجة لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، وهو برلمان منظمة التحرير الفلسطينية، في نوفمبر (تشرين ثاني) 1988 في الجزائر. لكي يستثمر المجلس الوطني الفلسطيني إنجازات الانتفاضة وفك ارتباط الأردن بالضفة الغربية واستجابة لضغوط دوائر فتح في المناطق المحتلة وقيادة ياسر عرفات في تونس لوضع برنامج سياسي براغماتي واضح، فقد أعلن قيام دولة فلسطينية وصادق رسمياً على تسوية تقوم على أساس دولتين، وبذلك اعترف بإسرائيل وتنازل عن الأراضي الواقعة فيها قبل حدود عام 1967⁽⁴⁷⁾.

كانت حماس، حتى قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني قد أدانت اقتراحات مماثلة أطلقها فيصل الحسيني، كبير ممثلي فتح في القدس، واعتبرتها "طعنة في ظهر أطفال الحجارة"⁽⁴⁸⁾. وكانت قد أعلنت ميثاقها التنظيمي الذي تضمن برنامجاً متشدداً يطالب بالحدود القسوى وذلك في أغسطس (آب) 1988 في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه المداولات الداخلية لمنظمة

(49) مقابلة ICG مع الشيخ أحمد ياسين، مدينة غزة، 5 آب 2003؛ بيانات لحماس صدرت في 1 و 22 تشرين ثاني 1988 ووردت في كتاب ص 59.

(51) مقابلات ICG مع شول شاي، معهد السياسة الدولية لمقاومة الإرهاب، باحث وعميد سابق في الجيش الإسرائيلي، تل أبيب، 24 تموز 2003. أفرايم سنيه، رئيس سابق للإدارة المدنية للحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية والنائب السابق لوزير الدفاع، القدس 7 تموز 2003. ص 57.

(53) نفس المصدر، لاحظ المؤلفان أن هذه الهجمات كانت (تلقائية) إلى حد كبير وتمت من قبل أفراد متأثرين بدعوات الإسلاميين للانتقام وليس أعمالاً منظمة من قبل ميليشيات حماس.

(45) أبو عمرو: الأصولية الإسلامية؛ غراها بؤشر: "أي نوع من الشعوب؟ بروز حماس في المناطق المحتلة" في رسائل غراهام وبؤشر من فلسطين (لندن 1999) ص 18-19؛ جين فرانسوا ليعزين "الحركة الإسلامية والانتفاضة" في الكتاب الذي أعده جمال نصار وروجر هيوك- "الانتفاضة: فلسطين على مفترق طرق" (نيويورك 1991). ص 69-72؛ بيفرلي ملتون إدواردز: "السياسات الإسلامية في فلسطين" (لندن 1996).

ص 621-624.

(48) بيان لحماس في 18 أغسطس (آب) 1988 ورد في كتاب ميشال

قرار إسرائيل عقد محادثات سرية في أوسلو حيث وجدت أن منظمة التحرير الفلسطينية ترغب في هذه المحادثات بنفس الدرجة في ضوء قلقها من الأزمة المالية والسياسية التي أوقعها فيها موقفها خلال حرب الخليج وتصادد شعبية الإسلاميين⁽⁵⁸⁾. كانت حماس طيلة الانتفاضة تقوم بغارات سياسية دائمة. وقد تمكنت حماس بفضل قيادتها للجناح العسكري للانتفاضة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وشل وتنشيط فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، والاتضاح المتزايد للفلسطينيين بعدم جدوى المفاوضات، تمكنت من تجاوز فصائل المعارضة الأخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت الذي تم التوصل فيه إلى اتفاقيات أوسلو في سبتمبر (أيلول) 1993 برزت حماس باعتبارها المنافس الرئيسي لفتح. كما ساعد في ذلك نمط الحياة المتواضع لقادتها والكفاءة المهنية للمؤسسات الإسلامية بالمقارنة مع المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير إضافة إلى بساطة ووضوح رسالتها⁽⁵⁹⁾.

د- تحدي أوسلو:

في اليوم الذي أبرمت فيه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما في حديقة البيت الأبيض أعلنت حماس في بيان جماهيري لها "رفضها التام" لاتفاقيات أوسلو⁽⁶⁰⁾. وعلى الرغم من إدانة حماس الحادة "للاستسلام" لإسرائيل فإنها كانت تواجه مأزقاً جدياً. كان التأييد الواسع لاتفاقية أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة يعني الإشادة بوطنية ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأهم من ذلك خطورة تحول الرأي العام ضد أي جهة تعمل على إفشال العملية خصوصاً إذا كان من شأن عمل كهذا إطلاق صراع دموي. وقد عبرت حماس عن ذلك بالقول: "لقد اخترنا المواجهة، ولكن هل سنواجه شعبنا؟ وهل نستطيع تحويل التوازن لصالحنا؟ وإذا نجحنا فهل سيكون بوسعنا تقديم بديل للجماهير؟"⁽⁶¹⁾

في 13 أكتوبر (تشرين أول) 1993 قدم موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس المنفي خارج البلاد، تحليلاً للواقع المتحول. ومع إدراكه للتحديات التي فرضتها البيئة الجديدة فقد أوصى بمواصلة الجهاد ضد الاحتلال، والمحافظة على الوحدة الفلسطينية، و"المواجهة السياسية" مع السلطة الفلسطينية⁽⁶²⁾. وقد تم تبني هذه الاستراتيجية من قبل حماس طيلة سنوات أوسلو ولكنها كانت تقوم على تناقضات: فمواصلة الجهاد ستؤدي بالضرورة إلى توتر العلاقات مع السلطة الفلسطينية في حين أن الوحدة الفلسطينية لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب كفاح حماس ضد إسرائيل.

ما أن استقر عرفات في المناطق المحتلة حتى بدأ بانتهاج استراتيجية مزدوجة تجاه حماس، فقد سعى إلى تلم تحديها باستخدام أساليبه التقليدية المتمثلة في فرق، تحيز، وسد. في الوقت ذاته أطلق قوات أمنه ضد الإسلاميين عندما تبين بأنهم

مشروع سياسي بديل أيضاً - بالضببط في ذات الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تواجه أزمة مالية ومؤسسية غير مسبوقة.

عارضت حماس المشاركة الفلسطينية في مؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد عام 1991. وفي الوقت الذي وصلت فيه المحادثات اللاحقة في واشنطن إلى طريق مسدود وبينما كانت إسرائيل تعزز سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، صعدت حماس نشاطاتها العسكرية، وساعدت في نفس الوقت على قيادة احتجاجات ضد مواصلة المحادثات مع إسرائيل، كما أصبحت خلافاتها مع فتح، خصوصاً في قطاع غزة، أكثر حدة بصورة متزايدة.

في ديسمبر (كانون أول) 1992 سعت حكومة إسحق رابين لمواجهة تحدي حماس بالقوة، ففي أعقاب سلسلة من الهجمات على أفراد الأمن الإسرائيليين لإرغام إسرائيل على إطلاق سراح الشيخ ياسين -هجمات لم يسبق لها مثيل منذ 1987- قامت إسرائيل بإبعاد 415 من القياديين الإسلاميين والناشطين والمعتقلين والمساندون إلى جنوب لبنان⁽⁵⁵⁾. أدى هذا الإجراء إلى عكس النتائج المرجوة، وتحت ضغط الإدانة الدولية والغضب الشعبي وانتفاضة متجددة تهدد بإخراج المحادثات في واشنطن والمحادثات السرية التي كانت قد بدأت في أوسلو عن مسارها، شعرت إسرائيل بأنها مرغمة على إعادة المبعدين في العام التالي. ولكن المبعدين الإسلاميين كانوا قد استخدموا وقتهم في جنوب لبنان لتطوير علاقات مع حزب الله الذي أسهم بتحسين نوعي في قدراتهم العسكرية.

كما أن قيادة فتح اعترفت من مقرها في تونس بأنه لم يعد من الممكن تجاهل حماس، وفي يناير (كانون ثاني) 1993 دعت الإسلاميين إلى مباحثات في الخرطوم في السودان وكان وفد فتح برئاسة عرفات. ورغم إثارة قضايا منوعة في المحادثات، بما في ذلك انضمام حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية فقد تم التوصل فقط إلى اتفاقية لخفض النزاعات بين الفصائل في الأراضي المحتلة والتي كانت قد أصبحت تسم بالمرارة بشكل خاص وأحياناً بالعنف⁽⁵⁶⁾.

أدى فشل إسرائيل في القضاء على حماس إلى زيادة مكانة الحركة في صفوف الفلسطينيين ورغم الإبعاد الجماعي والعمليات المستمرة ضد الميليشيات الإسلامية وإجراءات إغلاق للمناطق المحتلة لم يسبق لها مثيل فقد وصلت ألوية عز الدين القسام، وهي وحدات جديدة تابعة لحماس هجماتها على الجنود والمستوطنين الإسرائيليين طيلة عام 1993⁽⁵⁷⁾. ويعتبر تصاعد الفعالية العسكرية لحماس على نطاق واسع، عاملاً مهماً في

(55) Usher: "What Kind of People?" ص 18.

(56) مقابلة ICG مع هاني الحسن، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير، رام الله، 18 يوليو (تموز) 2003؛ ميلتون إدواردز: "السياسات الإسلامية في فلسطين" ص 159. بينما يفترض أن عرفات كان يأمل بإدخال حماس في منظمة التحرير الفلسطينية لكي يحد من فعاليتها ويسيطر عليها فإن حماس، عملاً بنفس الافتراض، قدمت طلبات، كانت تعرف أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع قبولها.

(57) تشكلت ألوية القسام عام 1991، وأخذت اسمها من شيخ سوري مسلم كان يقوم بالإرشاد الديني في أحياء حيفا الفقيرة خلال الانتداب البريطاني، ونظم حركة عسكرية لمواجهة البريطانيين خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي. وقد أسهم مقتله في معركة مع الشرطة البريطانية عام 1935 في إطلاق الثورة العربية الفلسطينية خلال الفترة 1936-1939. كان رمزاً للوطنية الفلسطينية وقد استخدم هذا الرمز بالصورة المناسبة من قبل حماس وجناحها العسكري.

(58) ديفيد مكوفسكي: *Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord* (بولدر 1996) ص 112-113.

(59) مقابلة أجرتها ICG مع إسماعيل حبش، مخرج سينمائي فلسطيني من قطاع غزة، 4 كانون أول 2003. من الواضح أن القيادة السياسية الإسرائيلية أدركت ذلك أيضاً وخصوصاً رابين، راجع مكوفسكي: "عقد سلام..." ص 114-111. ص 102.

(61) التقرير السياسي الداخلي لحماس الوارد في المرجع السابق.

(62) اقتباس في المرجع السابق ص 102.

ما يزيد على 1000 من القادة والأفراد والمساندين الإسلاميين وفي حالات كثيرة تم تعذيبهم. وهوجمت منظمات رعاية اجتماعية إسلامية عديدة و/أو أغلقت، وتولت السلطة الفلسطينية رسمياً الإشراف على المساجد. وقد خلفت المعاملة القاسية لأعضاء حماس على يد قوات الأمن الوقائي والتي تضمنت حالات من الإساءة البالغة لحقوق الإنسان، خلفت ميراثاً من المرارة.

حظيت السلطة الفلسطينية في تنفيذها لهذه الضربة القاسية بمساعدة الجمهور الفلسطيني الذي أبدى رد فعل اتسم باللامبالاة على نطاق واسع، وخفف الإحساس الواسع الانتشار بأن حماس قد دمرت فرصة للسلام واستقرت عقوبات جماعية من إسرائيل ذات تأثيرات مدمرة من تأثير أي استياء حول الأساليب التي استخدمتها السلطة⁽⁶⁶⁾.

ليس من المعروف فيما إذا كان من شأن حملة صارمة مستدامة ضد حماس أن تؤدي إلى كسر شوكتها بشكل دائم. ومع انتخاب بنيامين نتنياهو في مايو (أيار) 1996 والتعليق الفعلي لاتفاقيات أوسلو، فقدت السلطة الفلسطينية حافزها للاستمرار في الحملة، وإذ جوبهت باضطرابات شعبية متزايدة عمدت إلى تخفيف الضغط على حماس وعادت إلى موقفها السابق المتمثل في مزج الحوار مع الإسلاميين مع التعاون الأمني مع إسرائيل وإجراءات احتواء أخرى متنوعة. قامت بذلك على أساس الافتراض بأن الظروف السائدة لن ينجح فيها لا الاحتواء ولا الاستئصال - على الأقل ليس بتمن تقبل السلطة الفلسطينية دفعه.

لعل الأكثر مدعاة للدهشة من موقف السلطة هو السلبية النسبية لحماس خلال أواخر التسعينات، وهي الفترة التي شهدت توقفاً فعلياً للعملية السلمية. كان نتنياهو قد أكد مراراً أن استعداده لاستخدام القوة الشديدة في حالة لجوء الفلسطينيين للعنف كان هو العامل الحاسم، وزعم بأنه "أعاد إحلال الأمن عن طريق إعادة استخدام الردع"⁽⁶⁷⁾.

ورغم أنه يمكن القول بأن حماس لم تفقد جانباً مؤثراً من قدرتها العسكرية على يد السلطة الفلسطينية، إلا أنها بالتأكيد تعرضت لإرباكات جدية. وفي هذا الشأن تقدم حماس سببين مختلفين: فهي تقر بان برنامجها بخصوص مواجهة مستمرة واجه رفضاً من الناس⁽⁶⁸⁾، ولكنها تلحظ أيضاً بأن موقف نتنياهو المتصلب قد أفقد الثقة بمصداقية أوسلو والسلطة الفلسطينية بصورة فعالة أكثر مما كانت هي تستطيع القيام به، مما جعل من غير الضروري شن حملة جديدة من التفجيرات الانتحارية⁽⁶⁹⁾.

(66) مقابلة ICG مع قيادي كبير في حركة فتح، رام الله، 5 تموز 2003؛ ومقابلة ICG مع Usher، 12 أيلول 2003. 4 يونيو (حزيران) 2001.

(68) في مقابلة مع ICG يوم 5 آب 2003، خلص أبو شنب إلى القول بأن الجماهير الفلسطينية كانت تعلق آمالها خلال تلك الفترة على قدرة اتفاقيات أوسلو على وضع حد للاحتلال ولذلك لم تؤيد النهج العسكري لحماس. راجع أيضاً الاستفتاء الذي أجرته (www.jmcc.org) JMCC خلال تلك الفترة والذي يشير إلى الانخفاض الواضح في تأييد حماس من 18 إلى 8 بالمائة خلال الفترة من 1995-1996 في أعقاب حملات التفجيرات الانتحارية.

(69) مقابلات ICG، الشيخ ياسين وأبو شنب، 5 آب 2003. أدى قرار نتنياهو عام 1997 بتزويد الأردن بالنزاريق المضاد للسم الذي حقن به عملاء الموساد خالد مشعل، عضو المكتب السياسي لحماس، خلال محاولة اغتياله، ثم إطلاق سراح الشيخ ياسين مقابل عودة هؤلاء العملاء، أدى دون شك، إلى إعلاء شأن حماس وهيبته، وكان ذلك مفزعا لقادة فتح.

يشكلون تحدياً مباشراً إما لاستمرارية عملية أوسلو أو لسلطته الشخصية. من الأمثلة الناجحة على الأسلوب الأول عماد الفالوجي، وهو ناطق رسمي بارز لحماس تم طرده لعلاقته الوثيقة مع السلطة الفلسطينية، حيث شارك في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996 وتم تعيينه فيما بعد وزيراً للاتصالات في السلطة الفلسطينية. وهناك مثال مبكر على الأسلوب الثاني هو "الجمعة الأسود" في نوفمبر (تشرين ثاني) 1994 عندما تم قتل ثلاثة عشر من المصلين وجرح مائتين آخرين عند محاولة قوات الأمن الفلسطينية منع مظاهرة إسلامية من التجمع في مسجد فلسطين في مدينة غزة، وهو أحد معاقل حماس⁽⁶³⁾. كانت السلطة الفلسطينية مقتنعة بأنها لا تستطيع التحيز تماماً لحماس ولا تستطيع في الوقت نفسه القضاء عليها فكانت استراتيجيتها في النهاية هي الاحتواء.

كما أن السلطة الفلسطينية كانت تقاوض أحياناً مع حماس، ففي ديسمبر (كانون أول) 1995 أصدر سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بياناً مشتركاً في السودان تبعه موافقة السلطة الفلسطينية على إطلاق سراح المحتجزين من حماس وتخفيف ضغوطها مقابل تعهد حماس بعدم العمل علناً على مقاطعة الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة في يناير (كانون ثاني) 1996 أو العمل على تفويض العملية الانتخابية⁽⁶⁴⁾. وطبقاً لبعض المراقبين فقد أمكن التوصل إلى الاتفاقية الأخيرة عن طريق اتفاقية سابقة غير مكتوبة تقضي بالمحافظة على الهدوء خلال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي أدت إلى اتفاقية طابا عام 1995 حول نقل إدارة مدن الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية⁽⁶⁵⁾.

أعد اغتيال إسرائيل في يناير (كانون ثاني) 1996 ليحيى عياش، القائد العسكري لحماس ("المهندس")، المسرح لما ظل دائماً النقطة الأبدية في العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحماس. تمت عملية الاغتيال في وقت توقفت فيه فعلياً نشاطات حماس العسكرية ووافقت على تسهيل الانتخابات الفلسطينية فبسبب ذلك غضباً عارماً في قيادة الحركة، وخلال شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) من ذلك العام نفذت حماس تهديداتها الموعودة. وفيما بدا أنه ليس فقط حملة انتقام دموية بل جهداً مخططاً لتدمير فرص نجاح رئيس الوزراء شمعون بيريز في الانتخابات، قامت حماس بشن موجة من التفجيرات الانتحارية، لم يسبق لها أن قامت بمثلها، في عسقلان والقدس وتل أبيب خلفت ما يزيد على 50 قتيلًا (معظمهم من ركاب الحافلات) ومئات الجرحى. ردت السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات صارمة، حيث قامت قوات الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة -والتي كان معظم أفرادها أعضاء سابقين في ميليشيات فتح المحلية ويعرفون هويات وغالباً عناوين نظرائهم في الحركات الإسلامية- بالتكبيك الفعلي تقريباً لألوية عز الدين القسام وفي نفس الوقت تم اعتقال

(63) *Palestine in Crisis: The Struggle for 'Graham Usher' (لندن) Peace and Political Independence After Oslo* (1995) ص 70-71.

(64) مقابلات ICG مع الحسن، 18 تموز 2003؛ يوسي بيلين، وزير سابق في الحكومة الإسرائيلية، تل أبيب، 17 تموز 2003 الذي أفاد بأن حكومة رابين دعمت هذه المفاوضات لإبقاء حماس تحت السيطرة. ص 73. ينبغي ملاحظة أن الاتفاقية بلغت حد تعهد محدود من حماس للامتناع عن شن هجمات من مناطق تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية ولكنها فعلياً اتخذت شكل وقف تام لإطلاق النار طيلة المدة التي استمرت فيها.

3- حماس وسياسات العنف

أ- الهيكل التنظيمي:

تعتمد حماس بشدة على القيادة الجماعية، وهذه إحدى الخواص التي يدعو إليها دائماً زعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين. ورغم أن الشيخ ياسين هو الوحيد الذي يستطيع فرض آرائه الشخصية فإنه نادراً ما يمارس هذا الامتياز بشكل مطلق بل إن بياناته السياسية تسمد سلطتها من قدرتها على صياغة مواقف إجماعية في ختام المداولات الداخلية⁽⁷⁰⁾. الجسم التنفيذي للحركة هو اللجنة السياسية والتي يعتقد بأنها تضم ما بين 12-14 شخصاً تقريباً وتتألف من أعضاء يقيمون داخل وخارج المناطق المحتلة على السواء. اللجنة السياسية توجه عملياً نشاطات ممثلي حماس في الخارج، والمكتب السياسي، ومكتب المعلومات، والجهاز شبه العسكري، ودائرة شؤون الأراضي المحتلة (المعروفة بدائرة الدعوة وتضم نشاطات الحركة الخيرية والتعليمية). وتعمل اللجنة السياسية من خلال مشاورات واسعة وغالباً مطولة وبصورة رئيسية مع القيادة في الخارج، والقيادة الداخلية، ومعتقلي حماس في السجون الإسرائيلية، قبل أن تتخذ قراراتها بالإجماع عادة، وهناك مجلس استشاري يجتمع في قطر بصورة عامة بصادق على السياسة العامة والخطط والموازنة المالية.

أعضاء المكتب السياسي في الخارج: يقيمون بصورة رئيسية في لبنان وسوريا وقطر وإيران، ومن بينهم قادة بارزون مثل موسى أبو مرزوق، وخالد مشعل، وعماد العلمي، ومحمد نزال، وممثل حماس في لبنان أسامة حمدان. تعمل القيادة في المنفى كقناة للعلاقات مع العالم العربي وإيران، وقد سعت مؤخراً لزيادة تعاملاتها مع فعاليات إقليمية.

لجنة التوجيه في قطاع غزة: تعمل بقيادة الشيخ أحمد ياسين ويتعاون مع مخضرمين من جماعة الإخوان المسلمين مثل عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار وإسماعيل أبو هنية والقيادي الذي تم اغتياله مؤخراً إسماعيل أبو شنب. تعتبر هذه اللجنة العنصر الرئيسي في عملية اتخاذ القرارات، وتنعكس آراء أعضاء الداخل في اللجنة السياسية ويجري الاسترشاد بوجهة نظرها في كل قضية تقريباً. تعمل هذه اللجنة بصورة ذاتية في بعض القضايا التي تؤثر على المناطق المحتلة، أما في القضايا الأوسع، مثل مفاوضات وقف إطلاق النار التي جرت مؤخراً فيبدو أن أعضاء اللجنة السياسية في الخارج يلعبون دوراً

حيوياً⁽⁷¹⁾. كما يعمل بعض أعضاء لجنة التوجيه كأعضاء أيضاً في اللجنة السياسية.

القيادة السياسية للضفة الغربية: تأثرت هذه القيادة بشدة نتيجة للاغتيالات، والاعتقالات من قبل القوات الإسرائيلية، وقد أعاقت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية الجهود المبذولة لإعادة بنائها. لم يعد لها قيادة محددة معلنة بعد اعتقال بعض قادتها مثل الشيخ حسن يوسف في رام الله واغتيال آخرين مثل جمال منصور وجمال سليم في نابلس. وقد تشظت هذه القيادة جغرافياً أيضاً بعد عدم تمكنها من العمل بشكل متماسك. تأثرها اليوم محدود جداً، وهو التأثير الذي كان في السابق يدفع إلى مواقف متطرفة⁽⁷²⁾.

قيادة المعتقلات: تعتبر هذه القيادة تقليدياً عنصراً رئيسياً آخر في عملية اتخاذ القرارات في حماس. ونظراً لأنها تتمتع بشرعية خاصة يضيفها عليها وضعها، فقد أمكن لها أحياناً دفع حدود السياسة بأكثر مما يستطيع زملائهم الآخرون في القيادة. وتحظى وجهات نظرهم عادة باعتبار كبير في ضوء عملهم عن كثب مع زملائهم المعتقلين من حركات فتح والجهاد الإسلامي. وليس من المحتمل الآن نجاح أي مبادرة سياسية داخل حماس دون موافقة هذه القيادة.

الجناح العسكري لحماس - ألوية القسام: لهذا الجناح قيادة مستقلة وبنية تحتية مستقلة. قائده الحالي هو محمود ضيف، وكان أبرز قادته السابقين مثل صلاح شحادة وإبراهيم مقادمة قد قتلوا أو اعتقلوا منذ سبتمبر (أيلول) 2000، ولكن القسم الأكبر منهم تم -فيما يبدو- استبدالهم⁽⁷³⁾. ورغم أن ألوية القسام تتمتع بإدارة ذاتية من حيث المبدأ فالمعروف عنها أنها جهاز منضبط ينفذ قاداته السياسات التي تضعها لهم قيادة حماس، وليس سياساتهم هم⁽⁷⁴⁾. وتقدر المصادر الإسرائيلية عدد ألوية القسام بما يزيد قليلاً عن 1000 رجل معظمهم في قطاع غزة⁽⁷⁵⁾، ويعتقد أن ترسانتهم تحوي أسلحة خفيفة رشاشة وقنابل يدوية إضافة لصواريخ وهاونات وقنابل يدوية وأحزمة ناسفة ومتفجرات محلية الصنع⁽⁷⁶⁾. كما تتمتع حماس بتأييد عدد كبير ممن يمتلكون أسلحة أو لديهم سبيل للحصول على أسلحة، وميليشيات عسكرية تقوم بدور الدفاع المدني في بعض مناطق غزة.

ورغم أن حماس تبقى أكثر المنظمات الفلسطينية انضباطاً فهناك انقسامات داخلها وتبدو بعض الهجمات المسلحة أحياناً وكأنها تمت من قبل خلايا مختلفة على مستوى محلي، مدفوعة، في

(71) مقابلة ICG مع دبلوماسي أوروبي، كانون ثاني 2004.

(72) مقابلات ICG، مسؤول أمني أوروبي سابق، 15 أيلول 2003، Usher، 17 كانون أول 2003.

(73) مقابلة ICG، ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، تل أبيب 11 تشرين ثاني 2003.

(74) تؤكد مقابلات أجرتها ICG مع قادة حماس وموظفي أمن إسرائيليين الاعتقاد الواسع الانتشار بأن الجناح العسكري يعمل تحت إمرة القيادة السياسية. راجع أيضاً مؤسسة مراقبة حقوق الإنسان: "زال في لحظات: الهجمات لتفجيرية الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين" (2002)، ص 69-71.

، 29 كانون أول 2003.

(76) لمزيد من المعلومات عن التنظيم الهيكلي الرسمي وغير الرسمي

(70) مقابلة ICG، غازي حمد، رئيس تحرير جريدة الرسالة الصادرة عن حزب الخلاص الإسلامي التابع لحماس، مدينة غزة، تشرين ثاني 2003. تلقي الوثائق التي استولت عليها قوات الأمن الإسرائيلية الضوء على الأساليب المتبعة في اتخاذ القرارات الداخلية. ففي عام 1992 مثلاً عمدت حماس وثيقة سرية على ناشطين تابعين لها تصف الموقف دون استخدام المفردات العفادية أو الزخرفة اللفظية وعرضت خيارات سياسية لأغراض النقاش واتخاذ القرارات. وتم الطلب من الناشطين تقديم إسهاماتهم خلال فترة زمنية محددة وصدرت لهم توجيهات بالتشاور حول القضايا المطروحة مع "أشخاص مطلعين في منطقتكم" لأننا "نرغب في الوصول إلى قرار يكون مقبولاً من أعرض قاعدة ممكنة في صفوفنا والذي يحافظ في نفس الوقت على إنجازات الحركة والوفاء لأهدافها ومبادئها". ميشال وسيل: "حماس الفلسطينية"، ص 121-131.

فقط هو المقبول، وأن الكفاح المسلح فقط هو الذي يستطيع تحقيق هذا التحرير، وأن المبادرات الدبلوماسية من أطراف أخرى هي بالضرورة معادية، تبدو وكأنها نسخت شكلاً ومضموناً من كتاب الأناسيد الوطنية الفلسطينية في ستينات القرن الماضي. الاختلافات الجوهرية الوحيدة هو أن حماس تسعى لإنشاء كيان إسلامي وأنها كانت شديدة الوضوح منذ البداية بأن "ميدان المواجهة مع العدو (محدد) بفلسطين"⁽⁸⁰⁾.

يطرح الميثاق أيديولوجية مشبعة بلاسامية فظة وعمياء تتدفق مباشرة من الأفكار اليمينية المتطرفة في أوروبا القرن التاسع عشر مع إسقاطها على قراءة خاطئة لعلاقة النبي محمد المعادية للطائفة اليهودية في شبه الجزيرة العربية⁽⁸¹⁾.

ويتم الاستشهاد بنصوص من الكتاب المزيف السيء السمعة "بروتوكولات حكماء صهيون" (المادة 32) باعتباره أساساً تستند إليه حماس لإلقاء المسؤولية على الحركة الصهيونية واليهودية بشكل عام عن كل الشرور الحقيقية أو المفترضة التي ابتلي بها العالم الحديث، بما في ذلك الرأسمالية والشويعية، وكلا الحربين العالميتين، ومجلس الأمن الدولي وتجارة المخدرات (المادة 22). ويقال لليهود بأن "السيادة الإسلامية" هي الصيغة الوحيدة للوصول إلى التعايش ولكن أوضاعهم ستزدهر تحت هذه السيادة (المادة 31). ولا تقدم حماس، خارج إطار هذه البيانات الكاسحة من المبادئ والتعصب، سوى القليل من الأفكار المحددة حول الكيفية التي تعترزم بها تحقيق فلسطين الإسلامية والشكل الذي ستكون عليه.

وبوازن الميثاق بين التشديد على شجب سياسات وعلمانية منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على الاخوة والثقة بأن القيادة الوطنية ستكتشف في النهاية خطأ مسلكتها وأنه "في اليوم الذي تلتزم فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالإسلام كمنهج حياة فإننا سنكون جنودها المخلصين". حتى ذلك الوقت ستتعامل حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية من موقع "الابن تجاه أبيه، والأخ تجاه أخيه" (المادة 27). وثمة موقف مزدوج مماثل تم التعبير عنه تجاه العالمين العربي والإسلامي (المادة 28). والميثاق عموماً متوازن تجاه الفلسطينيين المسيحيين ولكن دون عداة (المادة 31) في حين أنه متحفظ دون تردد تجاه النساء (المادة 18). وفي اختلاف هام عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وبما يعكس بوضوح جذور الحركة فإنه يؤكد على "التضامن الاجتماعي" كشرط ضروري وعنصر أساسي لتحقيق النصر في الجهاد (المواد 20 و21).

بعد ما يزيد على عقد آخر من الزمن، وصف أسامة حمدان، الممثل المسؤول لحركة حماس في لبنان، الميثاق باعتباره دعوة للجهاد موجهة للشعب الفلسطيني ومصاغاً في إطار انتفاضة 1987-1993، وليس دراسة دينية أو فلسفية⁽⁸²⁾. بناءً على ذلك، فقد استنتج العديد من المراقبين بأن محاولات فهم حماس اليوم، استناداً إلى وثيقة تأسيسية عمرها خمسة عشر عاماً، هي محاولات قليلة الجدوى. الواقع أن نظرة أكثر تفصلاً لبيئتها العملياتية الحالية، ومصالحها المؤسسية، وبرامجها التنظيمية،

العديد من الحالات، بالرغبة في الرد على عمليات القتل أو العمليات المسلحة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية⁽⁷⁷⁾.

ب- ميثاق حماس:

يمكن معرفة البرنامج العقائدي الأولي لحماس من ميثاقها التأسيسي: "ميثاق الله: برنامج حركة المقاومة الإسلامية"، أغسطس (آب) 1988⁽⁷⁸⁾.

تتغرس جذور الميثاق في العقيدة الإسلامية التقليدية ويصر على أن الإسلام يوفر الجواب على جميع الأسئلة وأن الرأسمالية والاستعمار والشويعية والإمبريالية، والغرب، والصهيونية، واليهودية العالمية، ما هي إلا عناصر في هجوم ضار متعدد الوجوه تعمل بتناسق لتدمير الإسلام وطرد الشعب الفلسطيني من وطنه. وأنه يجب استبدال الدولة العلمانية، باعتبارها رمزاً لهذه العلل، بنظام سياسي إسلامي. وتوزع الحركة منشورات بسيطة في طريقة عرضها، وتتهج أسلوب البيانات التقليدية الذي استخدمته الانتفاضة سعياً منها لتعبئة قرائها عن طريق الوعظ، وهي مزيج من البيانات الإعلانية غير المترابطة وبعض الملاحظات التحليلية أحياناً تتخللها اقتباسات قرآنية ومقاطع من نصوص إسلامية. "هناك أيضاً ما يدل على أن معدي الميثاق قد تأثروا بمطبوعات أثارت جدلاً سياسياً في أوروبا مثل كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون) المعادي للرأسمالية والذي تم تأليفه قبل ما يزيد على قرن من الزمان من قبل الشرطة السرية للقيصر الروسي. ويعكس الميثاق الحالة الفكرية للإسلام الفلسطيني السائد في أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وهو يختلف من حيث النوعية عن لاجتهادات التأملية للمفكرين وعلماء الدين الذين ارتبطت أسماؤهم بأبحاث إسلامية مثل حسن البنا من جماعة الإخوان المسلمين في مصر أو الحركة الدينية التي قادها الإمام الخميني في إيران.

ليس هناك برنامج متماسك في الميثاق، وليس في مواده الست وثلاثون ما يزيد كثيراً على تكرار بيان الانتماء والولاء الإسلامي للحركة، ومعارضتها لكل ما يمكن اعتباره غير إسلامي وتكريسه للجهاد بجميع أشكاله باعتباره الوسيلة الوحيدة المضمونة للخلاص.

تقوم وجهة نظر حماس في ميثاقها حول الصراع مع إسرائيل على أساس أن فلسطين الانتدابية بكاملها هي "وقف إسلامي"⁽⁷⁹⁾ - (المادة 11)، وهي أمانة أبدية للأجيال القادمة لا يمكن تحريرها (إلا بالجهاد - (المادة 34) والتي لا يمكن التنازل عن "أي ذرة" منها - (المادة 11). وترفض الحركة "ما يسمى بالحل السلمي" باعتباره غير قادر على استعادة الحقوق الفلسطينية - (المادة 13). إذا كانت صياغة حماس ومفرداتها للميثاق قد أعدت من قبلها فإن المفاهيم المتعلقة بأن التحرير التام

(77) ليس التوتر جديداً على العلاقات بين خلايا حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة حول مسألة الهجمات الانتحارية، وقد ظهر ذلك على سبيل المثال خلال سلسلة التفجيرات الانتحارية التي وقعت عام 1996. راجع بينلوبي لارزليبريه، "Le 'Martyr' Palestinien, Nouvelle Figure d'un Nationalisme en Échec", in *Israéliens et Palestiniens: La Guerre en Partage*, (باريس 2003)، ص 80-109.

ص 267-291، وجميع الاقتباسات أدناه من ميثاق حماس مأخوذة من هذا المصدر.

في القانون الإسلامي هي ملكية مخصصة للصالح العام بصورة دائمة.

(80) لا يعرف عن حماس أنها قامت حتى الآن بأي عملية مسلحة خارج إسرائيل والمناطق المحتلة.

95 (ربيع 1995)، ص 93-94.

(82) مقابلة ICG مع أسامة حمدان، الممثل المسؤول لحماس في لبنان، بيروت، لبنان، 22 آب 2003.

وأهدافها السياسية، وتحالفاتها وخصوماتها، تعطي صورة مختلفة بعض الشيء.

ج- حماس وحل الدولتين:

لا زالت حماس تلتزم رسمياً بتدمير إسرائيل وتأسيس كيان سياسي إسلامي في كامل فلسطين التاريخية. مع ذلك، فهناك مؤشرات على أن هذه التطلعات ستبقى بعيداً عن متناولها، وقد استكشفت بدائل تسمح لها بالسعي لتحقيق أهداف واقعية ممكنة دون أن تتخلى بشكل واضح عن جوهر معتقداتها.

فسر البعض تصريحات الشيخ أحمد ياسين مؤخراً، والتي أشار فيها إلى موافقة حماس على تحقيق سلام مؤقت مع إسرائيل ضمن حدود عام 1967، بأنها ربما كانت إيذاناً بتحويلات هامة. الواقع أن هذه التصريحات تعكس تطوراً طويلاً الأمد وليس تحولاً مفاجئاً، فهناك ما يشير إلى أن تفكيراً كهذا قد تم تداوله في حماس في مرحلة مبكرة. وخلال الانتفاضة بين عامي 1987-1993 قدم قادة حماس صيغاً متنوعة مقترحة لانسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 يونيو (حزيران) 1967، على أن يرتبط ذلك بهدنة طويلة تمتد لعدة عقود. في عام 1987 ومرة أخرى عام 1989 أعلن الشيخ ياسين: "لا أريد تدمير إسرائيل.. ونرغب في التفاوض مع إسرائيل بحيث يتمكن الفلسطينيون داخل وخارج فلسطين من العيش في فلسطين، وعندها لن تبقى هناك مشكلة"⁽⁸³⁾

وفي اجتماع لمحمود الزهار، أحد قادة حماس، مع وزير الخارجية بيريز في آذار 1988 ثم مع وزير الدفاع رابين في حزيران 1989 اقترح بشكل محدد انسحاباً إسرائيلياً إلى حدود عام 1967 تتبعه مفاوضات حول تسوية دائمة⁽⁸⁴⁾

في أوائل عام 1994 أعاد رئيس المكتب السياسي لحماس في ذلك الوقت، موسى أبو مرزوق، في تصريح رسمي له، تأكيد مقترحات الشيخ ياسين. ولم ينكر أحد هذه المقترحات بل أعيد تأكيدها من قبل قادة حماس داخل وخارج فلسطين⁽⁸⁵⁾. وقد أعلن عبد العزيز الرنتيسي، وهو أحد المتطرفين البارزين في حماس بأن: "الهدف من الانتفاضة هو إرغام إسرائيل على الانسحاب إلى حدود عام 1967". ثم أضاف بأن: "هذا لا يعني نهاية النزاع العربي الإسرائيلي"، بل انتهاء الطابع العسكري للنزاع⁽⁸⁶⁾. وفي تصريح لقيادي آخر في حماس يقول: "الأمر واضح لحماس بالنسبة للحل التاريخي والحل المؤقت، ونحن مستعدون لكليهما: حدود عام 1967، دولة، انتخابات، ثم اتفاقية بعد عشر إلى خمس عشرة سنة من بناء الثقة"⁽⁸⁷⁾

وطبقاً للصحفي الفلسطيني خالد عمارة فإن:

(83) مقابلة مع جريدة النهار (القدس) 30 إبريل (نيسان) 1989 مقتبسة في ص76

ص200. في مقابلة مع ICG، أكد يوسي بيلين بصورة غير مباشرة مشاركته في الاجتماع الذي عقد بين الزهار وبيريز ("القائي الأول مع حماس كان عام 1988") تل أبيب، 17 تموز 2003.

(85) مقابلات ICG مع الشيخ أحمد ياسين، وإسماعيل أبو شنب، ومحمود الزهار، وعبد العزيز الرنتيسي، وأسامة حمدان، وحسن يوسف، وآخرون 2002-2003.

(86) مقابلة ICG مع عبد العزيز الرنتيسي، تشرين أول 2003.

(87) مقابلة ICG مع أسامة حمدان، 22 آب 2003. مما يدعو للفضول غياب أي إشارة إلى قضية اللاجئين، رغم أن حق العودة ربما كان أحد عناصر الحل التاريخي الذي سينشأ، كما هو مقترح، بعد سنوات من بناء الثقة.

"رفض حماس لحل يقوم على دولتين ليس ثابتاً أو حقيقياً كما كان من قبل، وأن حماس عام 2003 هي غير حماس عام 1987. حماس تقبل، تحت ظروف معينة، الاعتراف بالشرعية السياسية -ولكن ليس المعنوية- لدولة إسرائيل. هذه الظروف هي: الانسحاب التام إلى حدود عام 1967، بما في ذلك انسحاب تام من القدس الشرقية المحتلة، وإخلاء جميع المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة. ليس بين هذه الشروط حق العودة للاجئين الفلسطينيين وهذا هو السبب في أن حماس ستوافق على هدنة طويلة المد بدلاً من سلام نهائي يضع رسمياً نهاية للنزاع"⁽⁸⁸⁾

على أن حماس لا تقترح المشاركة في المفاوضات⁽⁸⁹⁾، أو الاعتراف بإسرائيل في نهايتها⁽⁹⁰⁾، بل إنها، في أحسن الأحوال، ترحب باستعداد محتمل من جانبها لعدم إعاقة حل النزاع من قبل آخرين والاعتراف بالتسوية السياسية الناتجة عن ذلك باعتبارها الحقيقة العملية الواقعية. كما أن حماس تربط نتيجة كهذه بنتائج انتخابات فلسطينية نزيهة، فالمسألة بالنسبة للشيخ ياسين هي أنه "في الانتخابات، الجماهير هي التي تقرر دائماً، ونحن نقبل قرار الجماهير كما كنا دائماً نقبل قرارها في جميع لانتخابات التي شاركنا فيها"⁽⁹¹⁾. وفي أكتوبر (تشرين أول) 2002 صرح عبد العزيز الرنتيسي بأن حماس ستلتزم "بقرار الأغلبية الفلسطينية إذا كانت الانتخابات (التشريعية) حرة وغير مقيدة بتحديدات أو سلب"⁽⁹²⁾. وأضاف موضحاً: "انتخابات كهذه تعني أننا، في حالة فوزنا، سنطبق برنامجنا وإذا فازت فتح فسنتزم النتيجة وستنصرف كمعارضة سياسية"⁽⁹³⁾

(88) مقابلة ICG مع خالد عمارة، 16 كانون أول 2003. إلا أن الشيخ أحمد ياسين في مقابلاته مع وكالة الأنباء الألمانية في كانون ثاني 2004 اشترط، حسب التقارير، إعادة توطين اللاجئين داخل إسرائيل حتى في حالة الوصول إلى سلام مؤقت. مع ذلك فإن تصريحه مشوب بشيء من الغموض.

(89) ولكن بعض الفلسطينيين يودون رؤية أعضاء من حماس يشاركون في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وفي هذا يقول الصحفي الفلسطيني الكبير هاني المصري، وهو ناقد بارز لسلك الحركات الإسلامية في الانتفاضة الحالية: "أود أن أرى الرنتيسي في فريق المفاوضات الفلسطيني مثلما كان أرئيل شارون في اتفاقية واي ريفر عام (1997). إن من شأن ذلك أن يساعد أيضاً في ضمان التوصل أخيراً إلى اتفاق فلا يمكن لأي اتفاقية أن تنجح دون حماس". مقابلة مع المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، 5 ديسمبر (كانون أول) 2003.

(90) مقابلة ICG مع الزهار، 5 أغسطس (آب) 2003: "فلسطين وقف إسلامي، لذا فإن أي اعتراف بإسرائيل غير وارد. إذا كان لدولة فلسطينية أن تقوم فستكون دولة عربية إسلامية. لا يمكن أن يكون هناك اعتراف بإسرائيل، بل هدنة فقط". وقد عبر إسماعيل أبو شنب عن وجهة النظر بأن حماس ينبغي أن تقبل ليس فقط قرار مجلس الأمن رقم 242 بل الاعتراف بإسرائيل أيضاً شريطة انسحابها. مقابلة مع ICG، يونيو (حزيران) 2002. من الواضح أن هذه وجهة نظر الأقلية في الحركة، ولكنها ليست وجهة نظر معزولة. هناك قادة بارزون في حزب الخلاص الإسلامي المرتبط بحماس مثل رئيس تحرير مجلة الرسالة، غازي حماد، يعبرون عن وجهات نظر مماثلة. مقابلة لحماد مع ICG، نوفمبر (تشرين ثاني) 2003. تأسس حزب الخلاص الإسلامي من قبل أفراد منتسبين لحماس بقصد المشاركة أخيراً في انتخابات المؤسسات الفلسطينية التي تأسست بعد عام 1993.

(91) مقابلة ICG، غزة، 5 أغسطس (آب) 2003.

(92) مقابلة للمجموعة الدولية للأزمات مع عبد العزيز الرنتيسي، قيادي سياسي بارز في حماس، غزة، أكتوبر (تشرين أول) 2003.

(93) المرجع السابق. أكد الرنتيسي استعداد حماس للمشاركة في "الإجراءات الديمقراطية"، بل طالب بتطبيقها معرباً عن ثقته بأن الإسلاميين "هم

حماس جميع الاقتراحات للاتفاق على حل تقترحه أطراف أخرى بإقامة دولتين بما في ذلك مبادرة جنيف في ديسمبر (كانون أول) 2003، والتي قال عنها الرنتيسي: "أقول لهؤلاء الذين وقعوا اتفاقية جنيف بأن فلسطين (إسرائيل والأراضي المحتلة) لن تكون يهودية أبداً"⁽¹⁰⁰⁾. وفي مقابلة أجريت مع الشيخ أحمد ياسين مؤخراً صرح بأن: "الهدف من مقاومتنا هو أن يتمكن الفلسطينيون جميعاً من العيش في وطنهم في ظروف تتمكن فيها جميع الأديان من التعايش معاً، المسلمون والمسيحيون واليهود. نحن ضد دولة تفرقة عنصرية يهودية في فلسطين"⁽¹⁰¹⁾. زيادة على ذلك فحماس باشرت فيما يبدو، لقيام سلام مؤقت - وليس تسوية دائمة - عودة اللاجئين الفلسطينيين فإنها تفضل - وإلى حد كبير - من قيمة التنازلات التي يبدو أنها تقدمها.

خلاصة القول أنه في الوقت الذي ضعف فيه رفض حماس لتسوية من خلال التفاوض عبر السنين فإنها لم تتخل عن هدفها المتمثل في إقامة دولة على كامل فلسطين التاريخية. ويبدو أنها قد تفضل انسحاباً إسرائيلياً قسرياً من جانب واحد إلى حدود عام 1967 - مما لا يلزم الفلسطينيين بشيء ويمكنها من أن تنسب لنفسها معظم الفضل في ذلك - بدلاً من تسوية عن طريق المفاوضات.

بناءً على ذلك فإن موافقة حماس الضمنية على تسوية على أساس دولتين قد تعكس ببساطة حسابات تكتيكية بأن الكفاح سيستأنف من جديد بعد قيام دولة فلسطينية وأن التلويح بالمرونة هو استجابة مناسبة للضغط الدائمة التي تتعرض لها⁽¹⁰²⁾. وكما عبر عن ذلك ضابط كبير في الاحتياط في إسرائيل: "إذا كان لحماس أن تغير أجدتها القاضية بتدمير إسرائيل، فإنها لن تبقى حماس"⁽¹⁰³⁾. ولعل التصريحات المتواصلة من قبل القادة الإسلاميين الفلسطينيين بأنهم سيقرون ملتزمين بالقضاء على الدولة اليهودية بالقوة تعطي مصداقية لتأكيدات كهذه⁽¹⁰⁴⁾، مثلما يؤكد ذلك ضمناً - إصرار الحركة المتزايد والحاد على أنه بالنظر لتصلب إسرائيل فإن "تسوية ذات مصداقية على أساس دوليتين لن تتحقق"⁽¹⁰⁵⁾.

12 كانون أول 2003. يرى عميره أن حماس عارضت بشكل خاص مواد اتفاقية جنيف التي تسمح لإسرائيل بضم بعض المستوطنات (جزء من تبادل في مساحات من الأرض) وفي ما تطوي عليه من اعتراف ضمنى بإسرائيل كدولة يهودية. حديث بالهاتف، 16 ديسمبر (كانون أول) 2003. غراهام بوشر: "انكشاف خطوط الخلاف" الأهرام الأسبوعي، 4-10 كانون أول 2003، يستشهد إضافة إلى ذلك بـ"التخلي عن حق العودة" كأحد العوامل الرئيسية لرفض حماس.

(101) دير شبيغل، العدد 50، 8 كانون أول 2003، ص 144.

(102) مقابلة ICG، دبلوماسي بريطاني، القدس 11 أيلول 2003.

(103) مقابلة ICG، ضابط إسرائيلي متقاعد كبير في الاستخبارات العسكرية، تل أبيب، 11 تشرين ثاني 2003.

(104) راجع، على سبيل المثال، تصريحات عبد العزيز الرنتيسي في الخبر الذي نشره إبراهيم بارزك: "إسرائيل تحاول قتل قيادي في حماس"، الأسوشيتدبرس 11 حزيران 2003. وفي حين أن بعض المراسلين فسروا دعوة الرنتيسي - التي أطلقها مباشرة بعد المحاولة الإسرائيلية لاغتياله - "بأن لا يبقى يهودي واحد في فلسطين" باعتبارها إشارة إلى المناطق المحتلة (مثلاً "غارة إسرائيلية تجرح مسؤولاً في حركة 11 حزيران 2003)، فإن اختيار الكلمات يجعل ذلك مستبعداً.

(105) مقابلة للمجموعة الدولية بالهاتف، عميرة، 16 ديسمبر (كانون أول) 2003.

في عام 2002 سأل أحد كبار موظفي الأمم المتحدة محمود الزهار: "نفرض أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل توصلتا غداً إلى اتفاقية لإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967 إلى جانب إسرائيل، وتم إجراء استفتاء أظهر بوضوح تأييداً شعبياً فلسطينياً لاتفاقية سلمية، فماذا ستفعل حماس؟" فأجاب الزهار: "حماس لن تقف أبداً ضد إرادة الشعب الفلسطيني"⁽⁹⁴⁾. وفيما بعد أصر الزهار على القول للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات:

حماس لا تحبذ التغيير بالعنف أو عن طريق الانقلابات. نحن نسعى لوحدة الشعب الفلسطيني، وحماس كانت دائماً منظمة سياسية تشمل نشاطاتها جميع المستويات - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي مستعدة للمنافسة في الانتخابات. نحن نحبذ الانتخابات ولكن من أجل الاستقلال وليس الحكم الذاتي. عندما تقوم دولة فلسطينية، سنشارك على جميع المستويات⁽⁹⁵⁾.

يقول زعيم طلابي لحماس في مدينة نابلس: "حماس ستقبل دائماً في أي انتخابات" إرادة الجماهير. ستقوم دولة إسلامية في نهاية المطاف، ولكن فقط إذا كانت أغلبية الشعب قد اختارت ذلك. حماس لن تقرض أجدتها أبداً على أحد"⁽⁹⁶⁾.

من الصعب فهم ما تعنيه تصريحات كهذه. هناك بالتأكيد الكثير من الشك يحيط بذلك، فالتصريحات تنسب دائماً بالغموض: عندما تتحدث حماس عن مفاوضات سلمية بعد انسحاب إسرائيل فليس من الواضح ما الذي تقترح طرحه للنقاش، ولذلك فمن الإنصاف الاستنتاج أنها تنظر إلى حدود عام 1967 باعتبارها حلاً مؤقتاً، أو تأجيل للكفاح من أجل بقية فلسطين التاريخية⁽⁹⁷⁾. بعبارة أخرى، يمكن منطقياً قراءة تصريحات كهذه باعتبارها مقترحات لمسار تفاوضي يبدأ بدولة مؤقتة ضمن حدود عام 1967 ويصل في نهايته إلى أن تغطي دولة حماس الإسلامية جميع أراضي فلسطين التاريخية بدلاً من الموافقة على تسوية على أساس إقامة دولتين⁽⁹⁸⁾. وقد رفض الشيخ ياسين في إجابة له على سؤال للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في أغسطس (آب) 2003، توضيح ما إذا كانت تصريحاته الواردة آنفاً اعتباراً من أواخر ثمانينات القرن الماضي تتضمن تأييداً لمفاوضات حول دولة ثنائية القومية أو تسوية على أساس دولتين⁽⁹⁹⁾. لقد رفضت

أفضل من يمثل المجتمع الفلسطيني" وليس لديهم ما يخشونه من انتخابات كهذه. مقابلة ICG، غزة، 26 يوليو (تموز) 2003.

(94) مقابلة مع ICG، مقر يونسكو، غزة 19 مايو (أيار) 2003.

(95) مقابلة مع ICG، محمود الزهار، 5 أغسطس (آب) 2003.

(96) مقابلة مع ICG، جامعة نابلس، 28 مايو (أيار) 2003.

(97) في مقابلته مع وكالة الأنباء الألمانية 7 يناير (كانون ثاني) 2004، بين الشيخ ياسين بوضوح: "إذا قبلت دولة فلسطينية في الضفة الغربية [وقطاع غزة] فهذا لا يعني أنني أعترف بدولة إسرائيل. [هذا يعني] فقط وقف العنف لعدة سنوات".

(98) يشارك في هذا التقييم عدد من الناشطين الفلسطينيين العلمانيين الذين أجرت ICG مقابلات معهم بما في ذلك راسميون من السلطة الفلسطينية وفتح. مقابلات ICG مع ناشطين من فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والسلطة الفلسطينية، ديسمبر (كانون أول) 2003.

(99) مقابلة مع ICG، غزة، 5 آب 2003. للاطلاع على وجهة النظر القائلة بأن حماس مستعدة للعيش مع إسرائيل ضمن حدود 1967، راجع أستر كروك وبيرلي ملتون إدواردز "الفرصة الضائعة؟ حماس، ووقف، كانون أول 2003.

بذلك من اللاعبين الإقليميين والدوليين، وضع سياسات تعزز العناصر الأكثر براغماتية في قيادة حماس وخصوصاً تلك العناصر التي تولي أهمية أكبر للنواحي الاجتماعية والدينية المحلية بدلاً من النواحي العسكرية في أجندة الحركة⁽¹⁰⁸⁾.

د- حماس واستخدام العنف:

لا تخفي حماس إيمانها باستخدام العنف لتحقيق أهدافها السياسية. لقد كان القرار بانتهاج مسلح نشط في الكفاح ضد إسرائيل هو العامل الرئيسي في تأسيسها، وقد أكد قادتها دائماً أن العنف حق مشروع للشعب الفلسطيني وأنه الوسيلة الوحيدة لإثارة ردود فعل على المستويين الإسرائيلي والدولي. وبالنسبة للشيخ ياسين، مثلاً، فإن "الاحتلال الإسرائيلي قد أظهر بأن الكلام لا يكفي لإنهاء ذلك الاحتلال وأن المقاومة المسلحة هي وحدها الكفيلة بالتحريير"⁽¹⁰⁹⁾.

ورغم أن حماس لم تشارك مبدئياً في الهجمات الانتحارية ضد المدنيين، فإن تبرير العمل المسلح امتد تدريجياً ليشمل أعمالاً كهذه. ويدفع قادة حماس إحساس عميق بالتأثر ويدافعون عن هذه الهجمات بالقول بأنه "إذا لم يكن هناك أمن للفلسطينيين فلن يكون هناك أمن للإسرائيليين أيضاً"⁽¹¹⁰⁾. وفي ذلك يقول الشيخ أحمد ياسين:

ممركتنا الرئيسية كانت دائماً ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، أما الهجمات التي نقوم بها داخل إسرائيل فهي عمليات نقوم بها رداً على الجرائم الإسرائيلية ضد شعبنا، وهي ليست جزءاً من استراتيجية حركتنا. استراتيجية جيتنا هي الدفاع عن أنفسنا ضد جيش الاحتلال والمستوطنين والمستوطنات⁽¹¹¹⁾.

وقد عبر قيادي طلابي عن الأمر ببساطة: "ثمة رسالة لهذه الهجمات: أنتم تقتلوننا، ولذلك فنحن نقتلكم"⁽¹¹²⁾. وقد استشهد إسماعيل أبو شنب قبل فترة قصيرة من اغتياله في أغسطس

كما أن الاستعداد المعلن لقبول نتائج الانتخابات يبقى موضوع تساؤل: لقد شاركت حماس دائماً بطائفة متنوعة من الانتخابات الفرعية مثل مجالس طلبة الجامعات والنقابات المهنية، وكانت عادة تلتزم بقواعد السلوك الديمقراطي عندما تخسر. ولكن ذلك لا يشير بالضرورة إلى كيفية رد فعلها على موافقة شعبية على تسوية سلمية دائمة تناقض جوهرياً مع برنامجها السياسي.

إن الذين يميلون للنظر بصورة أكثر إيجابية لتصريحات قادة حماس، يميلون أيضاً للتأكيد على البعد الداخلي لأجندتها، فالحركة، في رأيهم، واقعية بما فيه الكفاية لتعرف أنها لا تستطيع تدمير إسرائيل. وهم يعتقدون أن البرنامج الرئيسي لحماس هو في الواقع تعزيز دورها في الشؤون الفلسطينية المحلية. كما أنهم يميلون لتفسير اللجوء إلى المعارضة المسلحة إلى، حد كبير بسبب رغبتها في إزاحة السلطة الفلسطينية وفتح، والبروز باعتبارها المنظمة الفلسطينية الأولى عندما تقوم الدولة. ويضيف آخرون بأن الهيكل السياسي لبنية الحكم الفلسطيني، وبالتحديد المدى الذي يتيح فيه لحماس تعزيز طموحاتها المحلية باستخدام وسائل سياسية تقليدية سيؤثر بدرجة كبيرة على المنهج الذي سيختاره الإسلاميون في أعقاب توقيع اتفاقية سلام⁽¹⁰⁶⁾.

السؤال الأوسع، الذي لا جواب له حتى الآن، هو ما إذا كانت حماس تنوي اكتساب النفوذ الذي يمكنها من تغيير المقاربة الفلسطينية لعملية السلام بصورة جوهرية أو لتمكينها من تعزيز دورها النهائي داخل الحدود السياسية والأمنية المعترف بها في تسوية على أساس دوليتين. الإجابة، في الأغلب الأعم، هي أن حماس ترغب في تحقيق كلا الهدفين محاكاةً وفي النهاية تضخيماً، للدور الذي لعبه حزب الله في لبنان بحيث تصبح القوة المركزية في فلسطين وتحقق تعايشاً غير رسمي وغير محدد مع إسرائيل يتسم بالتوتر وعلى أساس شروطها الخاصة وليس على أساس الشروط التقليدية للسلطة الفلسطينية. هناك ملامح كثيرة في سلوك حماس مؤخراً تدعم وجهة النظر التي ترى أنها تريد أن تصبح لاعباً معترفاً به ولا غنى عنه على الساحة المحلية والإقليمية: موقفها المتشدد في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ومطابقتها بترتيبات لتقاسم السلطة بطريقة أكثر عدالة مما يعكس ثقته المتزايدة بقوتها (وبضعف السلطة الفلسطينية)؛ وتكثيف تعاملها مع القوى الإقليمية والإشارات التي ترسلها عن رغبتها في الاتصالات مع الولايات المتحدة؛ وتصريحاتها عن اهتمامها بإقامة سلام مؤقت مع إسرائيل على أساس حدود عام 1967.

يعكس النقاش المتواصل حول حماس، إلى حد ما، ليس فقط الانقسام في آراء أولئك الذين يسعون لتقييم نواياها، بل الأجندات المتعددة لهذه الحركة أيضاً، وفي ذلك يقول قائد استخبارات إسرائيلي سابق: حماس "حركة أكبر كثيراً من منظمة تتألف من قطاعات وفصائل عديدة" قد تكون لديها وجهات نظر مختلفة حول الأهمية النسبية التي ينبغي إيلائها لمختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية⁽¹⁰⁷⁾. يتعين على من يؤمن

مقابلات مع ICG، عن إحساسهم بأن العناصر المختلفة في حماس تتنافس للسيطرة على الحركة.

⁽¹⁰⁸⁾ مقابلات للمجموعة الدولية للأزمات مع غسان الخطيب، وزير العمل في السلطة الفلسطينية، رام اله، 4 ديسمبر (كانون أول) 2003، ومع محمد حوراني البرلماني الفلسطيني والعضو في اللجنة العليا لفتح عن الضفة الغربية، 6 ديسمبر (كانون أول) 2003.

⁽¹⁰⁹⁾ في مقابلة للمجموعة الدولية للأزمات مع الشيخ أحمد ياسين، 5 أغسطس (أب) 2003؛ كما أكد قائد طلابي في حماس بأن "العمليات العسكرية ضرورية لإنهاء الاحتلال" لأنه "ليس هناك أحد يدعونا، ولا نستطيع الاعتماد على الغرب، وليس هناك بديل للمقاومة". إسرائيل والمجتمع الدولي يبدون رد فعل فقط تحت الضغط من قبل الفلسطينيين". مقابلة مع ICG، جامعة النجاح، نابلس، 28 مايو (أيار) 2003.

⁽¹¹⁰⁾ مقابلة للمجموعة الدولية للأزمات مع عبد العزيز الرنتيسي، قيادي في حماس، غزة، 26 يوليو (تموز) 2003. حدد أعضاء في حماس مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994 -التي ارتكبتها مستوطن إسرائيلي تابع لحركة كاخ وأدت إلى مقتل 29 فلسطينياً أثناء أدائهم الصلاة في الحرم الإبراهيمي في الخليل- باعتبارها نقطة التحول التي جعلت، في نظرهم، الهجمات الانتحارية ضد الأهداف المدنية الإسرائيلية مشروعاً وضرورية على السواء. "لم تترك لنا المجزرة أي خيار. هاجمونا في أضعف نقطة فيها، ولذلك كان علينا أن نرد بالمثل. لم نكن نريد هذا النوع من الكفاح، ولكن لم يتبق لنا أي خيار". مقابلة ICG، أبو شنب، 5 أغسطس (أب) 2003.

⁽¹¹¹⁾ مقابلة للمجموعة الدولية للأزمات، الشيخ ياسين، أكتوبر (تشرين أول) 2003.

⁽¹¹²⁾ مقابلة ICG، قيادي طلابي في حماس 28 مايو (أيار) 2003.

⁽¹⁰⁶⁾ زياد أبو عمرو، باسم زبيدي -أبحاث حول احتمالات تحول حماس إلى حزب سياسي- مؤتمر في رام الله نظمه المعهد الفلسطيني للدراسات الديمقراطية (موطن) 17 ديسمبر (كانون أول) 2003.

⁽¹⁰⁷⁾ مقابلة ICG مع القائد الاستخباري الإسرائيلي السابق، رامات غان، يوم 5 نوفمبر (تشرين ثاني) 2002. "قطاعات" حماس ليست مجرد أجنحة متراحمة ومتنافسة في الحركة ولكنها، وفقاً لتقارير، تميل إلى الاختلاف حول الأهمية التي توليها كل منها لأدوار الحركة الاجتماعية والسياسية والعسكرية - التي تحظى بموافقة جماعية داخل المنظمة. بالمقابل، فإن العديد من المراقبين الإسرائيليين والفلسطينيين والأجانب أعربوا، في

أسلوبها العام في العمل، كانت حماس تتصرف طبقاً لتقييمها للمزاج السائد داخل الحركة في أوساط الشعب الفلسطيني بشكل عام، وتبعاً لذلك فإن الأحوال الاجتماعية الاقتصادية على أرض الواقع، والتكتيكات الإسرائيلية، ووضع العملية السلمية، كلها عوامل هامة.

يلعب الرأي العام الفلسطيني بوضوح دوراً رئيسياً في حسابات حماس ويؤثر بطريقتين: الأولى، لأن "حماس لا يمكن أبداً أن تتصرف بشكل مضاد للشارع الفلسطيني". والثانية، لأن قدرة السلطة الفلسطينية على التصرف دون اعتبارها متعاونة مع إسرائيل ترتبط بالقناعة الشعبية العامة⁽¹²⁰⁾. وفي ذلك يقول موظف أمني إسرائيلي:

حماس تسعى دائماً لتكون جزءاً من الإجماع الفلسطيني وتعمل ضمن هذا الإجماع. إننا نرى ذلك في العمليات الانتحارية. إذا كانت القاعدة الشعبية تريد عمليات فإن حماس تختار القيام بعمليات كبيرة لأنها لا تريد خسارة التأييد⁽¹²¹⁾.
يشارك مراقبون فلسطينيون وأجانب في هذا التقييم بشكل عام، رغم أن ذلك يقترن أحياناً بالرأي القائل بأن القيادة داخل المناطق المحتلة تميل لإيلاء أهمية أكبر للرأي العام أكثر من نظيرتها في المنفى⁽¹²²⁾.

من المهم الإدراك بأن سلوك حماس بخصوص الأعمال المسلحة يتأثر بالسلوك الشعبي العام أكثر من تأثره بمواقف المنتسبين إلى صفوفها، ففي أوقات المواجهة المفتوحة يستشهد الفلسطينيون بشكل عام بقدرة حماس على إلحاق الخسائر بإسرائيل كسبب لدعمهم لها. ومن هنا يمكن سماع أقوال مثل: "ليس بوسعي الذهاب من رام الله إلى جامعة بيرزيت بسبب الحواجز الإسرائيلية، ومع ذلك فحماس تستطيع الوصول إلى قلب تل أبيب. الكثيرون يرون في ذلك قدرتها على الانتقام من أولئك الذين منعوني من الوصول إلى بيرزيت، وهذا وحده يعزز مكانتها"⁽¹²³⁾. ويضيف ناشط اجتماعي مدني: "الكثير من الفلسطينيين الذين يؤيدون تسوية على أساس دولتين، وليسوا من الحركات الإسلامية، يؤيدون أيضاً حماس خلال الفترة الحالية لأنهم يرون أن الحركة تعمل على إنهاء الاحتلال"⁽¹²⁴⁾.

ويلحظ آخرون ببساطة أن المعاملة المذلة عند نقاط التفتيش والخسائر الجسيمة التي تسببها الغارات العسكرية الإسرائيلية تؤدي إلى تأييد واسع لعمليات حماس حيث يعتبرونها ضرورية للدفاع عن الكرامة الفلسطينية وإلحاق خسائر مماثلة بالإسرائيليين⁽¹²⁵⁾. أما كون هذه العمليات لم تؤد، فيما يبدو، إلى اقتراب الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم السياسية فإن ذلك لم يؤثر، حتى الآن، على مستوى التأييد لحماس، وربما كان ذلك لأن الوسائل الأكثر دبلوماسية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية لم تحقق نجاحاً هي الأخرى في نظر معظم الفلسطينيين. الواقع أنه

(أب) 2003، بمنطق مماثل لتفسير اللجوء إلى هجمات كهذه بعد سبتمبر (أيلول) 2000.

أود أن أؤكد أننا في حماس لم نقم قبل انتفاضة الأقصى بأي أعمال عنف. لا شيء أبداً. ولكن إسرائيل قتلت العشرات من المدنيين الفلسطينيين، وبدأ الشارع الفلسطيني ينتقدنا، بل حتى في السلطة الفلسطينية أخذوا ينتقدوننا. ما هي فلسفة المقاومة؟ إيقاع الخسائر بالعدو. ليس لدينا وسيلة للدفاع عن أنفسنا. نستطيع فقط الضغط على إسرائيل ونوضح لها بأنها "إذا لم تتسحب فسيكون بمقدورنا أن نلحق بها الموت والدمار". لقد تحول الفلسطينيون من قط إلى نمر لأنهم وضعونا في قفص دون فرصة لنا للحركة⁽¹¹³⁾.

ثمة فائدة سياسية لمنطق كهذا وهي تمكين حماس من إعلان معارضتها للهجمات ضد المدنيين وفي نفس الوقت تبريرها كضرورة لإرغام إسرائيل على إبقاء المدنيين في الجانبين خارج حلبة النزاع⁽¹¹⁴⁾.

دافعت حماس، في سياقات أخرى، عن هجمات كهذه بالتشكيك في الصبغة المدنية لبعض ضحاياها أو الادعاء بأن لها حقاً في مهاجمة أهداف كهذه⁽¹¹⁵⁾، واستشهدت بتأثيرها الفعال على الاقتصاد والمعنويات الإسرائيلية⁽¹¹⁶⁾. ومن التبريرات المعتادة: "ليس هناك مدنيون في إسرائيل" و"إسرائيل مجتمع عسكري"، إضافة إلى البيانات التي تدعي بأن الإسلاميين قد أوجدوا توازناً رادعاً من الرعب مع إسرائيل⁽¹¹⁷⁾.

بعد وقوع هجوم ما قد يعتمد الناطقون باسم حماس إلى وصف الهجوم، وفي وقت واحد فعلياً، بأنه ثار مقابل عملية اغتيال أو غارة قامت بها إسرائيل مؤخراً ونتج عنها خسائر في صفوف المدنيين، و أنه جزء من حملة استراتيجية متواصلة ضد الاحتلال الإسرائيلي والتي ستستمر بغض النظر عن الإجراءات الإسرائيلية، أو أنه مبادرة تكتيكية لإرغام إسرائيل على تغيير نواحي معينة في سياساتها، أو أنه رسالة لمبعوث أمريكي زائر وتحذيراً للقيادة الفلسطينية والتي تستعد لاستقبال المبعوث، و/أو رداً على مبادرة دبلوماسية معينة⁽¹¹⁸⁾. في نفس الوقت يؤكد قادة حماس بأن العنف هو إحدى وسائل عديدة ممكنة وليس هدفاً بحد ذاته⁽¹¹⁹⁾.

السؤال، باختصار، ليس فيما إذا كانت حماس تقوم بعمليات عنف ولكن من أي نوع (هجمات ضد الجنود والمستوطنين في المناطق المحتلة أو ضد المدنيين داخل حدود إسرائيل قبل عام 1967) وتحت أي ظروف. في معظم الأحيان وجرياً على

⁽¹¹³⁾ مقابلة للمجموعة الدولية مع أبو شنب، 5 أغسطس 2003.

⁽¹¹⁴⁾ مقابلة للمجموعة الدولية مع الشيخ أحمد ياسين، 5 أغسطس (أب) 2003.

⁽¹¹⁵⁾ راجع تقرير مراقبة حقوق الإنسان "زال في لحظات" ص 52-57.

⁽¹¹⁶⁾ طرح هذا المنطق في معظم المقابلات التي أجرتها ICG مع قادة حماس وناشطين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان خلال أشهر مايو (أيار) ويوليو (تموز) وأغسطس (أب) 2003، ولكن ليس بالضرورة كتأييد لهجمات أخرى.

⁽¹¹⁷⁾ مقابلات ICG مع قادة طلابيين من حماس، 28 مايو (أيار) 2003، ومع الرننيسي 26 يوليو (تموز) 2003.

⁽¹¹⁸⁾ يلقي تقرير صدر مؤخراً عن جهاز الاستخبارات الفلسطيني الضوء على المدى الذي تم فيه توقيت الهجمات الانتحارية من قبل حماس والجهاد الإسلامي خلال الانتفاضة الثانية لنفس مختلف أنواع الجهود 8 كانون ثاني 2003.

⁽¹¹⁹⁾ تم تأكيد هذه النقطة في جميع المقابلات التي أجرتها ICG مع قادة حماس خصوصاً مع الشيخ أحمد ياسين وإسماعيل أبو شنب.

⁽¹²⁰⁾ مقابلة ICG مع موظف أمني إسرائيلي سابق، كانون أول 2003.

⁽¹²¹⁾ مقابلة ICG مع الموظف السابق الكبير في الاستخبارات الإسرائيلية، رامات جان، 5 نوفمبر (تشرين ثاني) 2003.

⁽¹²²⁾ مقابلات ICG مع موظف أمني أوروبي سابق كبير، 15 سبتمبر (أيلول) 2003، ومع بوشر، 12 سبتمبر (أيلول) 2003.

⁽¹²³⁾ مقابلة ICG مع السينمائي الفلسطيني إسماعيل حبش، رام الله، 4 ديسمبر (كانون أول) 2003.

⁽¹²⁴⁾ مقابلة ICG مع مي جيوسي، المديرية التنفيذية للمؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية (مواطن)، القدس، 3 ديسمبر (كانون أول) 2003.

⁽¹²⁵⁾ مقابلة ICG مع محلل سياسي فلسطيني، رام الله، أكتوبر (تشرين أول) 2003.

الأخرى لتقييد حركة أموالها قد لعبت دوراً في ترددها مؤخراً (الذي يبدو أنه انتهى بتنفيذ هجوم 14 يناير) باللجوء إلى استخدام هذه التكتيكات. الضغط السياسي والمالي العربي له أبلغ الأثر. وكما قال عرفات للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: "بوسع حماس معارضة عرفات ولكنها يجب أن تأخذ في الحسبان الإرادة الموحدة للعالم العربي بكامله"⁽¹²⁹⁾. من المؤكد أن قراراً تتخذه سوريا وإيران لوقف تعاونها وقطع أي تمويل سيكون له أثر عميق. كما أن النقاش مع قادة حماس يشير إلى القلق من الربط بين الحركة وتنظيم القاعدة أو الإرهاب الدولي في أعقاب هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 في الولايات المتحدة، وهي نقطة يؤكدها مستشار الأمن الخاص السابق في الاتحاد الأوروبي: "سعت قيادة حماس إلى النأي بنفسها عن [المتطرفين الإسلاميين الدوليين] والذين تعتبرهم أيضاً تهديداً لمصالحها. هذه القيادة ترى أن توسيع الكفاح من هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي إلى المواجهة مع أطراف أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة، قد يكون كارثياً"⁽¹³⁰⁾.

بالنسبة للكثيرين الذين عانوا من القسوة والإذلال وبناء المستوطنات فإن التحليل السياسي لحماس - وليس تحليل السلطة الفلسطينية - هو الذي ثبتت صحته. توفر تجربة التفجيرات الانتحارية ضد أهداف مدنية إسرائيلية عام 1994 أولاً ثم بشكل متزايد خلال عامي 1995 و1996، توفر أيضاً للوضع الذي آلت إليه. كان استخدامهما يعكس قناعة حماس بأن الرأي العام الفلسطيني سيتقبلها. بدا هذا التقييم صحيحاً في البداية ولكن الحركة أخطأت بشدة حين اعتقدت أن بوسعها شل عملية أوسلو والسلطة الفلسطينية على السواء إذا واصلت تصعيد الهجمات. بحلول أواخر التسعينات من القرن الماضي كان ناشطون يتحدثون بصراحة عن "هزيمة" حماس، ورغم أن حماس لم تبق ساكنة بعد ذلك إلا أنها تراجعت إلى حد ما في المحيطين الاجتماعي والثقافي⁽¹²⁶⁾.

كانت حماس، شأنها شأن حركات المعارضة الفلسطينية الأخرى، مترددة في البداية في القفز إلى الانتفاضة الثانية، إذ كانت تخشى أنها ستكون مجرد مناورة من جانب السلطة الفلسطينية للحصول على تنازلات إسرائيلية. ولم تستخدم الحركات الإسلامية قواتها إلا بعد أن اقتنعت بأن الانتفاضة تمتلك قوة ذاتية كافية وتأييداً شعبياً مماثلاً للانتفاضة الأولى بين عامي 1987-1993، وبحلول أواسط عام 2001 أصبحت تتولى زمام الموقف بقوة لأنها نقلت المواجهة إلى داخل إسرائيل باللجوء المكثف للهجمات الانتحارية المرعبة.

الضغط الإسرائيلي عامل محدد آخر للنشاطات المسلحة لحماس، وموظفو الأمن الإسرائيليون مقتنعون بأن لاغتيال قادة حماس السياسيين والعسكريين تأثير كايح لهذه النشاطات. هذا أيضاً هو رأي الرسميين الأمريكيين الذين يعتقدون بأن ميل حماس لوقف إطلاق النار في مختلف مراحل الانتفاضة الحالية يعود مباشرة لقلقها من أن القسم الأكبر من قادتها قد يتعرضون للقتل مما سيلحق ضرراً كبيراً بالحركة⁽¹²⁷⁾.

ولكن هناك تحديات لهذا التكتيك، فقد ألهبت الخسائر في صفوف المدنيين الرأي العام الفلسطيني وعملت فقط على تعميق الرغبة في الانتقام. زيادة على ذلك، فالمحافظة على المصدقية - وتجنب أي انطباع شعبي بأنهم يعتبرون حياتهم أعلى من حياة الفلسطينيين العاديين - فقد اختار قادة حماس بشكل متكرر الرد على القتل الاستهدافي بغض النظر عن الرد الإسرائيلي المتوقع. ومنذ سبتمبر (أيلول) 2000، كان هناك نمط منسق من الهجمات الانتحارية بعد عمليات الاغتيال الإسرائيلية الكبيرة. وطبقاً لدبلوماسي أوروبي كانت له صلات مع حماس خلال هذه الفترة فإن للتهديد بالاغتيالات تأثير هام ولكن ليس حاسماً. قادة حماس مستعدون لتحمل خسائر كهذه عندما يعتبرونها مجدية سياسياً، أما إذا كانت ستؤدي فقط إلى إضعاف قدرات حماس دون كسب سياسي فالأغلب أن القادة سيسعون إلى وقف لإطلاق النار⁽¹²⁸⁾.

هناك عامل ثالث يشار إليه أحياناً باعتباره من العوامل المؤثرة على حسابات حماس، وهو الموقف الدولي، ولكن الدليل على ذلك غير واضح تماماً، فالإدانة العامة للهجمات الانتحارية لم يكن لها أثر مؤكد. من جهة أخرى، فيبدو أن قرار الاتحاد الأوروبي بوضع الحركة على قائمة الإرهاب والخطوات

⁽¹²⁹⁾ مقابلة للمجموعة الدولية للأزمات مع ياسر عرفات، تموز 2003. كان عرفات يشير بشكل خاص إلى معارضة حماس لمبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام 2002.

⁽¹³⁰⁾ كروك وميلتون إواردز: "فرصة ضائعة؟". في مقابلة لقادة حماس مع ICG بدأ أنهم متلهفون على بيان اختلاف لجونهم للعنف السياسي وتجنب أي ارتباط مع شبكة القاعدة. ويقول محمود الزهار بهذا الصدد: "كفاحنا مركز ومحدد بالاحتلال". مقابلة ICG، غزة، 5 آب 2003. راجع أيضاً مقابلة ICG مع رسمي أوروبي، القدس تشرين أول 2003، ومقابلة مع قائد استخبارات عسكري إسرائيلي سابق المتخصص في تحليل شؤون حماس، رامات غان، 5 تشرين ثاني 2003، والذي لاحظ أيضاً أن حماس "نأت بنفسها بسرعة عن هجوم 15 تشرين أول 2003 على قافلة الوفد الأمريكي في قطاع غزة".

⁽¹²⁶⁾ سارة روي: "تحول المنظمات غير الحكومية الإسلامية في فلسطين" ميدل إيست ريبورت، عدد 214 (ربيع عام 2000).

⁽¹²⁷⁾ مقابلات ICG مع رسميين أمريكيين، واشنطن، يوليو (تموز) - نوفمبر (تشرين ثاني) 2003.

⁽¹²⁸⁾ مقابلة مع ICG، القدس، أوتوبر (تشرين أول) 2003.

3- الخيارات والتوقعات المستقبلية

أ- مواجهة حماس

أدت معارضة حماس المستمرة للعملية السلمية واللجوء إلى العنف ضد المدنيين إلى استنتاج الكثيرين بأنه لا بد من مواجهتها بالقوة بهدف تدمير بنيتها التحتية. فأولاً، وبحكم طبيعة حماس، فهم يرون أن أي ترتيبات مع حماس ستخلق، في أحسن الأحوال، فترة من الهدوء الخادع، تسعى خلالها حماس لتقوية نفسها لكي تجدد المواجهة على أسس أفضل لصالحها. حماس وإسرائيل تمارسان "لعبة نتيجتها صفر" (131). حماس منظمة إرهابية مكرسة لتدمير إسرائيل (132)، ولا يمكن فصل نشاطاتها الأخرى عن هدفها الرئيسي. ويقول عضو قيادي في حزب العمل الإسرائيلي للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: "لا يمكن لحماس وإسرائيل أن تكونا موجودتين في نفس المحيط الجغرافي.. لأنها من حيث فلسفتها الدينية ومبادئها ملتزمة بتدميرنا" (133). بينما يصير إسرائيلي آخر على أن "المشكلة مع حماس هي رؤيتها المستقبلية - تدمير إسرائيل. حماس ترى إسرائيل ككيان مؤقت وأي تعامل معها هو، بالضرورة، مؤقت" (134).

على نطاق أوسع، وضمن وجهة النظر هذه، فقبول وجود منظمة منظرية كحماس في إطار النظام السياسي الفلسطيني، يعني وقف أي تقدم حقيقي في عملية السلام، فالفلسطينيين الذين لديهم استعداد لقبول تسوية سيصبحون هدفاً لضغوط حماس السياسية أو المادية، والإسرائيليون المستعدون للتفكير في تسوية لن يقدموا على أي تصرف طالما احتفظت حماس بقدرتها على ممارسة العنف والتصميم على تدمير الدولة اليهودية. بالمثل، وصف بعض القادة الفلسطينيين العلمانيين حماس كتهديد لتقدم عملية السلام ولميثاق الدولة الفلسطينية المقبلة على السواء (135). من المؤكد أن عناصر غير خاضعة لأجهزة تنظيمية لا تتناسب مع دولة فلسطينية مستقلة لا يمكن، بالطبع، قبول عناصر مسلمة غير منظمة في دولة فلسطينية مستقلة. ويعرب مسؤول فلسطيني عن قلقه بهذا الصدد: "حماس تكسب المعركة من أجل روح فلسطين، ومن الحيوي لمصلحتنا أن نهزمها سياسياً وعسكرياً" (136).

التعامل مع حماس، سواء كان من قبل الاتحاد الأوروبي أو الدول العربية ينطوي على خطورة تعزيز شرعيتها ووضعها على قدم المساواة مع فتح والسلطة الفلسطينية. ويقال بأن قرار الاتحاد الأوروبي استدعاء أليستر كروك قد تم بناءً على إلحاح من مسؤولين أمنيين فلسطينيين غير راضين عن تعاملاته المباشرة مع حماس. وقيل أن حماس قد استخدمت محادثات وقف إطلاق النار التي جرت مؤخراً في القاهرة لتعظيم مكانتها مرغمة رئيس الوزراء أحمد قريع على الجري خلفها دون طائل، وقيل بأن رئيس الوزراء عاد وهو مقتنع بأن حماس مصممة ليس فقط

على أن تصبح المنظمة الفلسطينية المهيمنة، بل إنها مقتنعة بأنها أصبحت على وشك أن تكون كذلك (137). ونظراً لأن حماس تشكل تهديداً دائماً للسلطة الفلسطينية قد يصبح خطيراً في أية لحظة فمن الصعب على القادة الفلسطينيين تبني مواقف تفاوضية واقعية، أو الوفاء بالتزامات (138). التقاهم مع حماس، التي تعتبر الهدنة بالنسبة لها "للشيء أكثر من وقت لإطلاق النار تنقيد به طالما كانت ضعيفة" (139)، قد يمثل الخطر الأكبر، لأن من طبيعة حماس أن تستغل بشكل منهجي فرصاً كهذه لتصبح تهديداً أكثر خطورة.

الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة حماس، بالنسبة لمن يتبنون وجهة النظر هذه، يجب أن تكون لها جوانب عدة تعكس تركيبها المتعددة الجوانب. يشمل ذلك التصفية الجسدية لكادرها العسكري (والقيادة السياسية إذا لزم الأمر)، واعتقالات واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات حماس والأجهزة الأخرى التي تستخدمها، وتجفيف منابع تمويلها عبر إجراءات دولية محكمة، وحظر قانوني على المؤسسات والأفراد المنتسبين إليها، والضغط على منظمات مثل حزب الله ودول إقليمية مثل إيران وسوريا والسعودية، وهي الدول التي يرى بعض المراقبين أنها تقدم معظم تمويل حماس (140)، لوقف دعمها لها. ويعتقد كثيرون أن مداومة شاملة لشبكة الخدمات الاجتماعية التابعة لحماس هي شرط أساسي لتقليل الدعم الشعبي والمالي لها إلى الحد الأدنى، رغم أن ذلك سيلحق ضرراً فادحاً بالسكان الفلسطينيين إلا إذا تم توفير ترتيبات مساعدة بديلة بسرعة (141).

يعتقد بعض أنصار وجهة النظر الداعية إلى التعامل مع حماس بسرعة وبالقوة، بأن السلطة الفلسطينية لا زالت قادرة على التغلب على الإسلاميين. قوات الأمن الفلسطينية تزيد كثيراً من حيث العدد على قوات حماس كما أنها أفضل تسليحاً (142). كثيرون يشكون بإمكانية هزيمة حماس بوسائل عسكرية في هذه المرحلة على الأقل، فقد حاولت إسرائيل ذلك وبطرق متنوعة، ومع أن الممكن المحاججة بأن قدرة حماس العسكرية قد ضعفت، فإنها لم تدمر. أحد الإجراءات الأشد فتكاً، وهو القتل الاستهدافي للقادة، أضاف مزيداً من الضغط على الحركة وربما كان هو السبب في قرارها تعليق الهجمات الانتحارية، ولو بصفة مؤقتة (143). إلا أنه إجمالاً، وطبقاً لخبيرين مرموقين في شؤون الإرهاب فإن التكتيك "قد عزز، فيما يبدو، من شعبية الحركة في فترة

(137) للاطلاع على تحليل لمحادثات القاهرة حول هدف حماس وراثة مقاليد السلطة الفلسطينية، راجع جوناثان هاليفي: "هل تعد حماس لوراثة"، مجلد 3، عد 14، 7 كانون ثاني 2004.

(138) مقابلة ICG مع قائد الاستخبارات الإسرائيلي السابق المتخصص في تحليل حماس، رامات غان، تشرين ثاني 2003. أشار الضابط الذي أجريت معه المقابلة إلى أنه ربما كان أشد ما يثير القلق في مسألة حماس هو أنها تسعى لتحويل ما كان أساساً نزاعاً وطنياً وجغرافياً بين إسرائيل والفلسطينيين إلى حرب دينية بين المسلمين واليهود.

(139) مقابلة ICG مع فرايم سنيه، 12 تشرين ثاني 2003.

(140) المرجع السابق.

(141) مقابلات ICG مع مسؤولين فلسطينيين وأمريكيين، رام الله، غزة، واشنطن، نيسان - تشرين أول 2003. راجع أيضاً تقرير ICG *Islamic Social Welfare Activism*، المصدر السابق.

(142) رغم إنهاكها بالهجمات الإسرائيلية المتكررة فهي تضم ما يزيد على 40.000 رجلاً، وبالمقابل، وكما مر آنفاً، فيعتقد بأن ألوية القسام تضم حوالي 1000 مقاتل في غزة و130 في الضفة الغربية.

4، كانون أول 2003.

(131) مقابلة ICG مع مسؤول إسرائيلي سابق في الاستخبارات العسكرية، تل أبيب، 11 تشرين ثاني 2003.

(132) مقابلة ICG مع نائب منسق نشاطات الجيش الإسرائيلي السابق في المناطق المحتلة، تل أبيب 3 تشرين ثاني 2003.

(133) مقابلة ICG، سنيه، 12 تشرين ثاني 2003.

(134) مقابلة ICG، معلق أممي إسرائيلي، تل أبيب، 4 تشرين ثاني 2003.

(135) مقابلة ICG، رام الله، تموز 2003.

(136) مقابلة ICG، تشرين ثاني 2003.

حتى مع افتراض قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة حماس عسكرياً، فلن يكون ذلك ممكناً من ناحية واقعية دون عملية سلمية جادة وذات مصداقية والتخفيف المسبق للإجراءات العقابية الإسرائيلية، وإلا تحولت السلطة الفلسطينية، في نظر الفلسطينيين، إلى شريك للاحتلال. ويوضح ناشط فلسطيني علماني: "أنا أحد الذين يؤيدون السلام ولكنني أشعر أنني أقرب إلى حماس في فترات القتال لأنها تشكل توازناً مع إسرائيل"⁽¹⁵¹⁾. وإذا شعرت حماس بعرض وقف لإطلاق النار بغرض إعادة بناء قوات الأمن الفلسطينية لكي يتم تحويلها ضدها بعد ذلك، فمن المستبعد أنها ستبقى مكتوفة اليدين. حماس لن تكون "طرفاً في تدمير نفسها..."⁽¹⁵²⁾.

وقد تحدث عدة ضباط أمن فلسطينيين ومسؤولين في فتح في مقابلات مع المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات وقال أحدهم بصراحة: "كنت، عادة، أؤيد اتخاذ مواقف متشددة تجاه حماس. أما الآن، وفي الوقت الذي تتعرض فيه للعدوان الإسرائيلي الأمريكي، فإننا لن نواجه حماس نيابة عن الاحتلال. الحل السلمي مع إسرائيل سيستغرق وقتاً طويلاً، وفي غياب هذا الحل فلن نقدم لها هدايا جانبية عن طريق تصفية منظمة فلسطينية"⁽¹⁵³⁾. وقد أكد زميل له ذلك:

أعضاء فتح الذين يدعون لتصفية حماس هم أقلية ضعيفة، وقد أصبحوا أكثر ضعفاً نتيجة لاستمرار إسرائيل في سياسة الاغتيالات ومحاصرة عرفات. الأغلبية في فتح تريد فتح صفحة جديدة مع الإسلاميين على أساس الإجماع الوطني، وإذا هوجمت الحركات الإسلامية من قبل السلطة الفلسطينية فسيرون ذلك هجوماً تقوم به نيابة عن الاحتلال الإسرائيلي وسيرفضونه قوياً وفعلاً"⁽¹⁵⁴⁾.

هناك مشكلة أخرى تتصل بموضوع التصفية وهي أنها تفترض وجود هدف أكبر مما قد يكون موجوداً في الواقع. ويرفض ناشطون في فتح كلياً فكرة بنية تحتية إرهابية شاملة باعتبارها "مفهوماً أجوف ودون معنى"⁽¹⁵⁵⁾. وفي ذلك يقول وزير في السلطة الفلسطينية:

حاولت أن أشرح للأمريكيين مسألة "ما هي البنية التحتية للإرهاب؟" ليس هناك تحصينات ضخمة تحت الأرض. البنية التحتية المفترضة هي ثلاثة أفراد أحدهم هو الذي سيقوم بعملية الانتحار، وما يقل عن 100 دولار أمريكي، واتصال عن طريق الإنترنت. المسألة بهذه البساطة. لقد اعتدت أن أكون ناشطاً سرياً وأعرف من الخبرة بأن الذين يتلقون أشد الضربات هم الأسرع نمواً. العنف ليس نتيجة لوجود حماس، بل النتيجة الحتمية للاحتلال. حماس لم تظهر إلى حيز الوجود حتى عام 1987 ولكن لم يمر شهر واحد خلال العقدتين السابقين على ذلك العام دون وقوع أعمال عنف. هناك طريقة واحدة لاحتواء حماس – وهي إنهاء الاحتلال عن طريق عملية سلمية ناجحة. من شأن

حرجة"⁽¹⁴⁴⁾. وفي ضوء "السرعة المذهلة التي تملأ بها حماس الشواغر القيادية في أعقاب الاغتيالات"⁽¹⁴⁵⁾، فإن بعض مسؤولي الأمن الإسرائيليين يشككون في فعاليتها أيضاً. حماس اليوم "أقوى سياسياً حتى لو كانت أضعف عملياً"⁽¹⁴⁶⁾.

الواقع أن معظم المحللين يتفقون على أنه إذا كان بوسع أحد إخضاع حماس، فهم الفلسطينيون أنفسهم بالنظر لاستخباراتهم الإنسانية الأفضل، ولأن ذلك سيكون أكثر قبولاً بكثير من قبل الشعب الفلسطيني⁽¹⁴⁷⁾. ولكن من المستبعد جداً حتى تحقيق شيء كهذا، فالسلطة الفلسطينية تحتاج على الأقل وقتاً لإعادة بناء أجهزتها الأمنية، والتي تفقر، رغم توفر القوى البشرية، إلى التماسك التنظيمي وبنية تحتية مثل أسلحة ملائمة أو آليات مدرعة تتطلبها أي مواجهة، ثم الإرادة لمواجهة الفلسطينيين الآخرين – وتحتاج أيضاً إلى عملية سياسية لتجديد شرعيتها قبل أن تصبح في وضع يمكنها من العمل ضد حماس مع ضمان القبول الشعبي السلبي على الأقل⁽¹⁴⁸⁾. إلا أن التوجه يجري حالياً في الاتجاه المعاكس، حيث تفقد السلطة الفلسطينية على نحو متزايد سلطتها وقدرتها على الحكم، وتصبح الفصائل السياسية والمليشيات والجماعات المسلمة التي لا تسيطر أحياناً على أكثر من حي صغير، هي التي يبدو، أحياناً، أنها تتولى صناعة القرارات السياسية. وفي الوقت ذاته فإن شعبية حماس ونفوذها يتصاعدان باستمرار، وهو نجاح يصفه حتى منافسوها في فتح باعتباره "ظاهرة استثنائية"⁽¹⁴⁹⁾.

بالإجمال، "السلطة الفلسطينية لا تملك القدرة على مواجهة حماس، وليس هناك هبة لشرطتها وتفقر إلى أي بنية تحتية. في ظل الظروف الحالية لن تتصرف السلطة الفلسطينية كما تريد إسرائيل"⁽¹⁵⁰⁾. الفكرة الأميركية حول انتظار بروز قيادة فلسطينية ذات مصداقية، قيادة تستطيع العمل بشكل حاسم ضد مجموعات مسلحة قبل العودة للمشاركة في العملية السلمية، هي فكرة تقوم على وهم خطير وتتجاهل تماماً الفوضى السياسية والأمنية على الجانب الفلسطيني والتي حدثت نتيجة للأخطاء الاستراتيجية الفلسطينية والإجراءات الإسرائيلية على الأرض على حد سواء. لا يمكن بروز قيادة كهذه في غياب عملية سلمية يؤمن الفلسطينيون بأنها ستضع نهاية للاحتلال.

شتاء 2003/2004، 59. ويضيفون: "رغم أن هذه السياسة قد أرغمت حماس على النزول تحت الأرض وحدثت من قدرتها على تنظيم عمليات إرهابية، فإنها قد جعلت من الصعب أيضاً اكتشاف مقاتلي حماس وعززت الطبيعة الثورية العنيفة للمجموعة" ص 67.

⁽¹⁴⁵⁾ مقابلة ICG مع القائد الكبير السابق في الاستخبارات الإسرائيلية، هيرزليا بنواح، 9 تشرين ثاني 2003. إضافة لذلك يستنتج معلق أمني إسرائيلي، في مقابلة مع ICG، تل أبيب، 3 تشرين ثاني 2003، بأن محاولة قتل الشيخ ياسين دلت على أن "الجيش الإسرائيلي لا يعرف ماذا يفعل" وأنه قد استفد الخيارات العسكرية.

⁽¹⁴⁶⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمريكي، واشنطن، أيلول 2003.
⁽¹⁴⁷⁾ "إذا بقيت مهمة [تفكيك الجهاز العسكري لحماس] في يد القوات الإسرائيلية فسيُدفع ذلك الشعب الفلسطيني إلى مزيد من التطرف ويصبح أقل قابلية للتوصل إلى اتفاقية عبر المفاوضات. ينبغي، قدر الإمكان، الطلب من الفلسطينيين حل مشاكلهم بأنفسهم". سيمون وستيفنسون: "مواجهة حماس"، ص 66.

⁽¹⁴⁸⁾ مقابلة ICG مع مسؤول فلسطيني، حزيران 2003.

⁽¹⁴⁹⁾ مقابلة ICG مع ناشط من فتح، رام الله، كانون ثاني 2004.

⁽¹⁵⁰⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني فلسطيني، كانون أول 2003.

⁽¹⁵¹⁾ مقابلة ICG مع ناشط فلسطيني علماني، رام الله، كانون أول 2003.

⁽¹⁵²⁾ كروك وميلتون – ادواردنز: "Missed Opportunity?"

⁽¹⁵³⁾ مقابلة ICG مع ضابط أمن فلسطيني وناشط من فتح، رام الله، 5 أيلول 2003.

⁽¹⁵⁴⁾ مقابلة ICG مع ضابط أمن فلسطيني، وناشط من فتح، رام الله، 15 أيلول 2003.

⁽¹⁵⁵⁾ مقابلة ICG، تشرين أول 2003.

الفلسطيني⁽¹⁶⁰⁾، وأن استثناءها من الترتيبات السياسية سيفقد هذه الترتيبات شرعيتها⁽¹⁶¹⁾، وأن حماس (أو على الأقل العناصر الأكثر واقعية فيها) مستعدة لأن تصبح لاعبا سياسياً تقليدياً وتقبل بوجود إسرائيل إذا توفرت لها سلطة سياسية كافية⁽¹⁶²⁾. طبقاً لوجهة النظر هذه، فالتحدي لا يتمثل في "تنشيط الشعب الفلسطيني وإضعاف معنوياته"⁽¹⁶³⁾، بل في بناء إجماع فلسطيني جديد، يضم قطاعات هامة من الحركة الإسلامية، حول حل عن طريق التفاوض يقوم على أساس دولتين والتخلي عن العنف الإرهابي كاسلوب تكتيكي. "لا يمكن لأي قدر من الضغط السياسي المفروض من الأعلى للأسفل من قبل المجتمع الدولي أن يحرك جمهوراً لم يعد يثق باتجاه الأحداث، ويشعر بالمرارة وبأنه ضحية للآخرين"⁽¹⁶⁴⁾.

في هذا السيناريو يعتبر أستر كروك أن "عملية سلمية فلسطينية داخلية" هي مسألة حيوية، ويبرز الحاجة إلى شرعية فلسطينية جديدة، نوع من "اللويجيراغا"، أو بديل عن انتخابات فورية، يترتب عليها إعطاء الإسلاميين نصيباً متناسباً من السلطة مقابلة موافقتهم على نهج سياسي معدل⁽¹⁶⁵⁾.

هناك حاجة لعملية توافق داخلي تستطيع إيجاد نوع من الإجماع حول اختيار ممثلين للتفاوض مع إسرائيل، وربما كان من الممكن في هذه الفترة تنظيم بعض الانتخابات على المستوى المحلي وفي أوساط المهنيين والنقابات المهنية لإعطاء دفع شعبي للعملية. ويتعين أن [يوافق التجمع السياسي المؤقت] على ترتيبات لاختبار فريق تفاوضي [و] الشروط التي سيتفاوض بموجبها.. ووضع الخطوط العريضة للانتخابات قد تتم بعد المفاوضات مع إسرائيل. ويمكن للتجمع السياسي المؤقت أن يوافق أيضاً على الترتيبات العملية لتنفيذ وتنظيم أي وقف لإطلاق النار وكيفية معاقبة من ينتهكونه⁽¹⁶⁶⁾.

ويقول محلل في الشؤون الفلسطينية أن هناك حاجة لتدخل نشط، "حوافز وضغوط مصممة لتعزيز العناصر الواقعية والتوافقية داخل حماس التي تتطلع إلى المشاركة في الإجماع الوطني الفلسطيني"⁽¹⁶⁷⁾.

يعتقد أنصار هذا السيناريو أن حماس تقف الآن عند مفترق طرق، فهناك قادة في مراكز رئيسية حريصون على ألا تكون الحركة موضع مقارنة مع الإرهاب العدمي لابن لادن، وهم

ذلك تعزيز موقف القوى العلمانية ومعسكر السلام والتي ستنتعج حماس أو تلزمها بالتقيد بالاتفاقية⁽¹⁵⁶⁾.

كما ترد هذه الأفكار في المحيط الاستخباري الإسرائيلي:

النظام الإسرائيلي لا يفهم ببساطة أنه ليس هناك شيء يسمى "البنية التحتية للإرهاب" فالإرهاب في القلب. هناك دوافع لدى الناس للقيام بهجمات وإسرائيل تتجاهل هذه الدوافع. ليس هناك معهد وايزمن يصنع قنابل انتحارية، والإيرانيون والسوريون لا يقدمون أسلحة متطورة. حتى لو أغلق السوريون المكاتب فلن يكون لذلك تأثير يذكر. قوة حماس الأساسية تأتي من الشارع وليس من الخارج، وهي تأتي من اليأس والإحساس بالعجز. لا يحتاج المرء للكثير من إيران ليتمكن من صنع قنبلة⁽¹⁵⁷⁾.

هذا لا يعني أنه لا جدوى من ضغوط عسكرية ومالية قوية، خصوصاً إذا كانت منسقة دولياً ومقترنة بتحقيق تقدم سياسي، في تحقيق نتائج مثل وقف مؤقت، على الأقل، للهجمات المريعة ضد المدنيين. ولكن من المستبعد أن يكون هذا هو الحل البعيد المدى والقابل للاستمرار الذي يتطلع إليه الإسرائيليون. وفي هذا يقول ضابط أمن فلسطيني: "بوسعك منع بعض العمليات الانتحارية بوسائل عسكرية، ولكن ليس كلها - فالمسافة بين التخطيط والتنفيذ قصيرة جداً"⁽¹⁵⁸⁾.

ب- التعامل مع حماس

ولكن، هل هناك أي استراتيجية بديلة؟ ثمة خلاف شديد حول وجهة النظر القائلة بأن الحركة الإسلامية هي معلم دائم في المشهد السياسي الفلسطيني وأنه يجب تركيز الجهود على احتوائها والتعامل معها. مع ذلك فالجدل يتكرر حول ذلك في الأوساط الإسرائيلية والفلسطينية، وعلى نطاق أوسع، في المجتمع الدولي⁽¹⁵⁹⁾. أبرز المبادرات التي تدور حول هذه الفكرة تبنائها أستر كروك، كبير المستشارين الأمنيين السابق في الاتحاد الأوروبي، والذي استخدم علاقاته الواسعة لفتح قناة اتصال مع حماس بهدف إقناعها بالتخلي عن العنف والدخول في العملية السلمية، إضافة للمبادرة المصرية في إطار المحادثات المتقطعة لوقف إطلاق النار.

معظم أنصار التعامل مع حماس يتبنون ثلاث افتراضات: أن حماس ستبقى لاعباً كبيراً نو جذور راسخة في المجتمع

⁽¹⁵⁶⁾ مقابلة ICG، الخطيب، 4 كانون أول 2003.

⁽¹⁵⁷⁾ مقابلة ICG مع القائد الكبير السابق في الاستخبارات يهرتزليا بتواح - 9 تشرين ثاني 2003. ويلاحظ مسؤول استخبارات سابق بأن إسرائيل اعتادت على معرفة المعلومات المتعلقة بالمفجر الانتحاري المعتاد (العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية الاقتصادية ومستوى التعليم). "الم يعد الأمر كذلك، اليوم لا أحد يعرف، لأن ما يغذي المفجرين الانتحاريين هو اليأس، واليأس يمس جميع الفلسطينيين". مقابلة مع ICG، كانون أول 2003.

⁽¹⁵⁸⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني فلسطيني، كانون أول 2003.

⁽¹⁵⁹⁾ كان احتمال تحول حماس إلى حزب سياسي تقليدي موضعاً لمؤتمر عقد مؤخراً في رام الله، وقد خلص أحد أبرز المشاركين فيه إلى القول: "بدأ التحول الاستراتيجي لدى حماس عندما أخذت تطالب بالمشاركة السياسية، وهي تبحث الآن شروط المشاركة". زياد أبو عمرو، "احتمالات تحول حماس إلى حزب سياسي". مشاركة في المؤتمر الذي نظمه المعهد الفلسطيني للمؤسسات الديمقراطية (مواطن)، رام الله، 19 كانون أول 2003.

⁽¹⁶⁰⁾ تمثل حماس "قطاعاً كبيراً من السكان وهي متجذرة في المجتمع الفلسطيني. ليس هناك وسيلة للتعامل مع حماس سوى المشاركة الناجحة، وهذه ينبغي أن تكون مسألة فلسطينية داخلية". مقابلة أجرتها ICG مع نديم روحانا، الأكاديمي الفلسطيني، مدير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مادا)، القدس، 4 كانون أول 2003.

⁽¹⁶¹⁾ "إن اتفاقاً بين إسرائيل وبعض المفوضين الفلسطينيين يتجاهل ببساطة تياراً عريضاً من الرأي العام الفلسطيني لن يصمد على الأرجح". كروك وملتون - إدواردز، "Missed Opportunity".

⁽¹⁶²⁾ مقابلة مع ICG، 6 تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁶³⁾ أستر كروك وبيفرلي ملتون إدواردز: "Legitimacy' Revisited: The Need for a Process of Internal Palestinian Accommodation" (تحت الطبع).

⁽¹⁶⁴⁾ المصدر السابق.

⁽¹⁶⁵⁾ يحاجج كروك وملتون - إدواردز، المرجع السابق - بأن من الضروري دمج الإسلاميين في قوات الأمن تحسباً لقطاع متزايد من الرأي العام الفلسطيني ينظر إلى هذه القوات باعتبارها غير موالية للمصلحة الوطنية.

⁽¹⁶⁶⁾ المرجع السابق. يعتقد المؤلفان أن التحول السريع نحو إجراء انتخابات قد يؤدي إلى عدم الاستقرار.

⁽¹⁶⁷⁾ مقابلة ICG، بوشر، 12 أيلول 2003.

أعطتهم ذلك: ولكنها تعني الإدراك بأنه إذا أصبح النظام السياسي الفلسطيني منقسماً بشكل يتعذر إصلاحه، فلن يبقى هناك أمل في الوصول إلى اتفاق"⁽¹⁷³⁾.

ينطوي ذلك على قفزة ثقة يرفض الكثيرون القيام بها مستشهدين بدلائل على أن عروض حماس لوقف إطلاق النار تمت كلها تحت التهديد وأن العنف متأصل في الحركة. ويقولون بأن "توفر التأييد الجماهيري سيحدد فقط توقيت تحدي حماس العنيف لمنافسيها من العلمانيين، وأن هذا التأييد لن يؤثر على حتمية هذا التحدي"⁽¹⁷⁴⁾. ويعتبر رفض حماس المنكر للمشاركة في الوزارات الفلسطينية دلالة سيئة تشير إلى عدم استعدادها للاحتواء ضمن التيار السياسي العام. على أنه تنبغي الإشارة إلى أن حماس أعربت دائماً عن معارضتها للهياكل السياسية لأوسلو، ودعت بإلحاح في نفس الوقت، لإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني وتنفيذية منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى المستوى المحلي، إلى انتخابات المؤسسات الطلابية والمهنية.

ج- جس النبض: حماس ووقف إطلاق النار المراوغ

يجد معظم أطراف النقاش تبريراً لوجهات نظرهم في المحاولات الفلسطينية الداخلية مؤخراً للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وتعتمد كيفية قراءة سجل المواقف المتضادة إلى حد بعيد على تفسير المرء للسبب الذي جعل حماس توافق، في المقام الأول، على وقف إطلاق النار، ولماذا انهار ذلك في نهاية المطاف

1- لماذا وافقت حماس على وقف إطلاق النار؟

في 29 يونيو (حزيران) 2003 أعلنت حماس في بيان مشترك مع الجهاد الإسلامي، "تعليقاً للعمليات العسكرية (هدنة) ضد العدو الصهيوني لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من اليوم"، على أن يكون ذلك مشروطاً "بوقف فوري لكل أشكال العدوان الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني" و"إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين". وحذرت من أنه "في حالة عدم تقيد العدو بهذه الشروط والالتزامات أو خرقها لأي منها، فإننا نعتبر أنفسنا غير ملزمين بهذه المبادرة ونحمل العدو مسؤولية العواقب المترتبة على ذلك"⁽¹⁷⁵⁾.

تبريراً للقرار، أشارت مقدمة البيان إلى "وحدة صف الشعب الفلسطيني في هذه المواجهة"⁽¹⁷⁶⁾. وأوضح قادة حماس حرص الحركة على تجنب "الفتنة" وهي في، هذا السياق، المواجهة مع السلطة الفلسطينية: "حماس تريد تجنب الصراع الفلسطيني الداخلي بكل الوسائل"⁽¹⁷⁷⁾. وأضاف ممثل حماس في لبنان متقدماً خطوة أخرى: "نحن في موقف أو مرحلة بالغة الخطورة. وقد تنفجر الأمور تماماً في أية لحظة. وقف إطلاق النار كان فرصة سياسية هائلة"⁽¹⁷⁸⁾.

يرى العديد من المحللين أن وقف إطلاق النار نتج عن مزيج من ضغط الرأي العام الفلسطيني والعمليات العسكرية الإسرائيلية

مقتنعون بأنهم قد اكتسبوا قوة سياسية كبيرة في الداخل، وهؤلاء، فيما يقال، يدركون الحاجة لتحول استراتيجي سيوفر لهم شرعية من منظور إقليمي ودولي، وإذا ما توفرت الظروف المناسبة، فقد يكون بوسعهم تحقيق هذه الشرعية⁽¹⁶⁸⁾. ويشير أنصار هذا الرأي بشكل خاص للأفراد الذين كانوا منتسبين لحماس وأسوا حزب الخلاص الإسلامي عام 1993 تجسيدا لنهج عدم العنف في العمل الإسلامي الفلسطيني وتطلعاً إلى المشاركة السياسية على الساحتين المحلية والدولية⁽¹⁶⁹⁾. ورغم أن جهودهم قد فشلت، فإن هناك ما يشير إلى استمرار هذا التوجه داخل حماس. وإذا ما تغيرت الظروف فقد يعود هذا التوجه للبروز بقوة أكبر ويعمل بالترجيح على تهميش العناصر الأكثر راديكالية في الحركة.

بعض المحللين، على مستوى جوهري أعمق، يعتقدون بأن من الأفضل كثيراً عدم استبعاد حماس من العملية السلمية، حتى لو كان ذلك ممكناً، إذا كان المطلوب هو اتفاقية راسخة تتمتع بالشرعية من قبل قطاع عريض من الفلسطينيين. ومن الملفت للانتباه أن بعض المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين يتبنون رأياً مماثلاً تقريباً ويفسرون ذلك بالقول بأنه سيتعين على إسرائيل في النهاية التعامل مع حماس إذا أرادت سلاماً مستقراً: "لا يمكن جعل حماس تختفي"⁽¹⁷⁰⁾. ويقول صحفي إسرائيلي متخصص في الشؤون الأمنية بهذا الصدد: "جيش الدفاع الإسرائيلي يدرك اليوم أن حماس هي أيضاً حركة مثل حزب الله أو حركة شاس [الإسرائيلية السفارديّة الأرثوذكسية] أي أنها أكثر من مجرد منظمة شبه عسكرية" وليس هناك أحد يعتقد فعلياً بأن من الممكن تدميرها"⁽¹⁷¹⁾. كما أن الإسرائيليين يستشهدون أيضاً بما يسمى: "النموذج الأردني"، وفي ذلك يقول مسؤول أمني رفيع سابق:

هناك مدرسة تقر بأن حماس حركة سياسية واجتماعية وترغب في إشراكها في العملية السلمية. وتنتظر هذه المدرسة إلى الأردن واحتواء لحركة الإسلامية هناك كنموذج يحتذى، ووجهة نظرها أنه لا يمكن جعل حماس تختفي. إسرائيل تدرس الآن النموذج الأردني دراسة وافية⁽¹⁷²⁾.

ليس هناك حتى الآن إجابة على سؤال أساسي وهو فيما إذا كان دمج حماس تماماً في نسيج الحياة السياسية الفلسطينية ومنحها فرصة عادلة لتحقيق دور مؤسسي متكافئ سيجعلها (أو يجعل قسماً كبيراً منها) تلتزم بقواعد اللعبة أم لا. الذين يعتقدون بإمكانية ذلك يشيرون إلى استعداد حماس لأن تصبح حركة سياسية مشروعة وأنه إذا تم إشراكها في نوع من المسؤوليات القيادية والاستعداد للانتخابات فسيكون من الأقل احتمالاً أن تديم وتستخدم ميليشيات سرية مما لو بقيت في وضع المعارضة المضطهدة. "إن تشجيع مشاركة داخلية فلسطينية لكل الفصائل لا يعني إضفاء شرعية على الإسلاميين، فالسنوات الأخيرة

⁽¹⁶⁸⁾ انظر، على سبيل المثال، ميشال وسيليا *The Palestinian Hamas*؛ وشديد، "What Kind of 'Legacy of the Prophet' Usher, Nation?" المصدر السابق.

⁽¹⁶⁹⁾ معظم قادة حزب الخلاص الإسلامي والمؤيدون لخط أكثر براغماتية داخل حماس هم ممن تدرّبوا وتعلموا خارج المناطق المحتلة ولهم علاقات بمنظمات إسلامية في بلدان أخرى.

⁽¹⁷⁰⁾ مقابلة ICG مع نائب المنسق السابق لنشاطات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة، تل أبيب 3 تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁷¹⁾ مقابلة ICG مع مراسل أمني إسرائيلي، تل أبيب، 4 تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁷²⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني إسرائيلي كبير سابق، تل أبيب، 3 تشرين ثاني 2003. المشكلة في هذا النموذج أن الحركة الإسلامية في الأردن أرغمت على التنازل عن جزء كبير من سلطتها ومكانتها بعد مشاركتها في التيار السياسي العام، وهذا ما لا يحتمل أن تقبل به حماس.

⁽¹⁷³⁾ كرك و ميلتون - إدواردز: "Legitimacy Revisited".

⁽¹⁷⁴⁾ سيمون وسينيفسون: "Confronting Hamas" ص 61.

⁽¹⁷⁵⁾ من نص البيان الصادر عن حماس والجهاد الإسلامية حول وقف إطلاق النار الصادر في 29 حزيران 2003.

⁽¹⁷⁶⁾ نفس المرجع.

⁽¹⁷⁷⁾ مقابلة ICG مع حمدان، 22 آب 2003. "اتخذنا القرار على أساس سياسة واضحة، أي تجنب اندلاع حرب أهلية داخل المجتمع الفلسطيني بكل الوسائل". مقابلة ICG مع محمود الزاهر، غزة، 5 آب 2003.

⁽¹⁷⁸⁾ مقابلة ICG مع أسامة حمدان، بيروت 22 آب 2003.

ففي حين أنهم لا يجادلون في دور العوامل المشار إليها أعلاه، فإنهم يعتقدون أنه كانت هناك حسابات استراتيجية أخرى تلعب دورها أيضاً، ويقولون بأن حماس لم تقبل وقف إطلاق النار استجابة لظروف أمنية أو تنوي وصوله إلى نهاية سريعة، وأنه يجب عدم المبالغة في تضخيم درجة تصرفها على أساس اليأس أو الحفاظ على النفس. ففي يوليو (تموز) وأغسطس (آب) 2003 كانت تستجيب باستمرار للاغتيالات الإسرائيلية بهجمات كانت تعلم أنها ستؤدي إلى مزيد من التصعيد. وفي أعقاب اغتيال إسماعيل أبو شنب في 21 أغسطس (آب) قامت بإلغاء (هدنتها) في غير موعدها وتحت ظروف كانت تعلم أنها ستدفع إسرائيل إلى تصعيد إجراءاتها العسكرية.

الهدنة، كما ينظرون إليها، كانت الإشارة الأولى إلى حدوث تطور داخل حماس يستحق الرعاية - قرار بمحاولة تحويل ميزان القوى في النظام السياسي الفلسطيني، بالتنسيق مع عناصر معينة من قادة فتح الأصغر سناً، وذلك عن طريق استبدال عناصر في القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، من خلال ديمقراطية الحياة العامة⁽¹⁸⁴⁾. وأعطى ناشطون محليون في فتح بعض المصادقية لذلك موضحين بأن كلا المنظمين كانت تحتاج كل منهما الأخرى لإزاحة القادة القديمين من السلطة⁽¹⁸⁵⁾. ويقال بأن عناصر رئيسية في حماس، مثل قيادة السجن، التي كانت حريصة على تقوية عناصر فتح التي نشأت في المناطق المحتلة بقيادة الأمين العام في الضفة الغربية المعتقل مروان البرغوثي، قد ساعدت في تعديل التوازن لصالح وقف إطلاق النار⁽¹⁸⁶⁾. كانت احتمالات تحقيق اعتراف معزز على المستويين الإقليمي والدولي عن طريق المشاركة في وقف إطلاق النار (خصوصاً عند مقارنة ذلك بثمن العزلة المتزايدة)، وجهود الوسطاء المصريين والأوروبيين للتشاور مع أعضاء قيادة حماس المحليين وفي المنفى، وربما أكثر من ذلك كله الفرصة لإظهار مركزية حماس في المعادلة الإسرائيلية - الفلسطينية، كانت هذه النواحي كلها، طبقاً لهذا التفسير، اعتبارات أساسية. وطبقاً لمسؤولين أوروبيين فقد بعثت حماس بشكل متكرر رسائل إلى جهات تتعامل معها في أوروبا تفيد بأنها تريد المحافظة على وقف إطلاق النار والتحول أكثر لاستراتيجية سياسية⁽¹⁸⁷⁾.

2- لماذا انهار وقف إطلاق النار؟

في أعقاب انهيار وقف إطلاق النار، وخصوصاً عند وقوع الهجوم الانتحاري المدمر يوم 19 أغسطس (آب) 2003،

والإدانة الدولية المتزايدة. حماس استجابت لإحساس الشعب الفلسطيني بالإنهك نتيجة للنزاع، ورغبتها في إعطاء حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن فرصة للنجاح، في الوقت الذي توفر فيه خارطة الطريق أملاً في بعض الحراك السياسي على الأقل، وتحسناً في الظروف على الأرض. وفي حين أن الاستفتاءات أعطت نتائج غامضة ومتذبذبة، فقد بدا أن العديد من الفلسطينيين كانوا أيضاً يستنتجون تدريجياً بأن الانتفاضة المسلحة، وبشكل خاص الهجمات الانتحارية، لم تحقق تقدماً لقضيتهم: ففي حين أن تلك الهجمات ربما قوضت إحساس إسرائيل بالأمن وأشبعت الرغبة في الانتقام، فإنها لم تجعل الفلسطينيين أكثر قرباً لتحقيق تطعاتهم. "أفراد ميليشيات حماس مستعدون للموت ولكن ليس في حالة عدم اقتناعهم بأن ذلك لن يثني إسرائيل عن سياستها أو يؤدي إلى تدخل دولي نيابة عنهم"⁽¹⁷⁹⁾. ينبغي عدم فهم ذلك باعتباره معارضة للهجمات المسلحة ضد إسرائيل، فالإذلال اليومي والقتل الذي يعانيه الفلسطينيون يضمن ألا يحدث ذلك، ولكنه يعني أن مزيداً من الفلسطينيين، مهما كانوا متشككين قد يكونون مستعدين لإعطاء فرصة لمبادرة دبلوماسية.

كما قد يكون هناك دور للضغط، فسياسة إسرائيل حول القتل الاستهدافي، الذي أشرنا إليه سابقاً، والغارات المتكررة على المناطق الفلسطينية، زادت من تكلفة تكتيكات حماس. من جهة أخرى، فلا يبدو أنه كان هناك تخوف يذكر من إجراءات السلطة الفلسطينية⁽¹⁸⁰⁾. في يوليو (تموز) 2003 أجاب عرفات على سؤال للمجموعة الدولية للأزمات حول ما إذا كان رئيس الأمن في حكومة أبو مازن يخطط لمهاجمة حماس، أجاب على هذا السؤال بسؤال من عنده: "وهل تعتقد أنه يستطيع ذلك"⁽¹⁸¹⁾.

بعض المراقبين يشيرون أيضاً إلى أن من الاعتبارات المهمة لدى حماس هو قناعتها بأن النجاح لن يتحقق لا لخارطة الطريق ولا للحكومة الفلسطينية الجديدة، وأن وقف إطلاق النار سينهار عاجلاً أم آجلاً. وقد عبر إسماعيل أبو شنب عن ذلك بقوله بأن وفقاً لإطلاق النار "سيزيل القناع عن خارطة الطريق ويثبت أنها مجرد ترتيبات أمنية وليست خطة سلام"⁽¹⁸²⁾. لم يكن هناك سبب يذكر لدى حماس لمعاداة السلطة الفلسطينية، وفتح، والمجتمع الدولي، وجماهير مؤيديها هي نفسها، لمقاومة ترتيبات كانت مقتنعة أنها ستنتهي من تلقاء نفسها. ولكن حماس لم تكن ترغب في أن ينظر إليها باعتبارها الوحيدة المسؤولة عن فشل هذه الترتيبات وطابت لها فرصة إظهار أنها كانت لابعاً أساسياً في أي مبادرة سياسية.

العنصر المشترك في هذه الآراء هو الإدراك بأن حماس وافقت على وقف إطلاق النار بصورة رئيسية لأسباب تكتيكية⁽¹⁸³⁾. ولكن كروك و عدة محللين فلسطينيين يعرضون تفسيراً مختلفاً،

⁽¹⁷⁹⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني في الاتحاد الأوروبي، القدس، أيلول 2003.

⁽¹⁸⁰⁾ مقابلة ICG مع محمود الزهار، 5 آب 2003: "أنا متأكد أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تحقق شيئاً"، وقد عبر حمدان عن وجهة نظر مماثلة في مقابلة مع ICG 22 آب 2003.

⁽¹⁸¹⁾ مقابلة ICG مع ياسر عرفات، رام الله، 7 تموز 2003.

⁽¹⁸²⁾ مقابلة ICG مع إسماعيل أبو شنب، حزيران 2003.

⁽¹⁸³⁾ "جميع الاتفاقيات العشرة المعلنة من قبل حماس لوقف إطلاق النار بين عامي 1993 و 2002 جاءت عندما كانت بحاجة لفرصة لالتقاط أنفاسها أو إعادة التجمع بعد تعرضها للضغط من جهة أقوى - إسرائيل أو السلطة الفلسطينية، ولم تدم أي منها لأكثر من بضعة أسابيع". سيمون وستيفنسون: "مواجهة حماس"، ص 61.

⁽¹⁸⁴⁾ مقابلة ICG، عمارة، 16 كانون أول 2003.

⁽¹⁸⁵⁾ مقابلة مع ICG، رام الله، 6 كانون أول 2003. وقد أبلغ ناشط في فتح ICG بأن "ما حصل وهو أن حماس أثبتت وجودها بقوة حقيقية في الساحة السياسية الفلسطينية، وأنه كان هناك قرار استراتيجي في فتح للاعتراف بهذا الواقع بدلاً من تجاهله، كما كان الحال غالباً في السابق".

مقابلة ICG، رام الله، 8 كانون ثاني 2004.

⁽¹⁸⁶⁾ في مقابلة ICG مع أبو شنب، تشرين أول 2001، استشهد بالبرغوثي باعتباره قائداً من فتح سعى لإقامة وحدة مع حماس. "لا يبلغ قادة فتح هذا الحد ولكنهم يشيرون إلى أن البرغوثي قد قام فعلاً بمد يده إلى حماس بحكم الضرورة تعزيزاً للوحدة الوطنية في فترة حرجة". مقابلة ICG، رام الله، 8 كانون ثاني 2004. وأضاف: "هناك تعاون هام في الميدان بين المنظمين، خصوصاً على المستويات الصغرى، وهو تعاون ذو طبيعة تكتيكية وليست استراتيجية ويقوم على أساس مصالح مشتركة مؤقتة مثل الدفاع عن مخيمات جنين للاجئين ضد الغزو الإسرائيلي.

⁽¹⁸⁷⁾ مقابلة ICG، القدس، أيلول 2003

بصر رئيس بعثة تمثيل حماس في لبنان، أسامة حمدان، على جدية الحركة في مسألة الهدنة:

كانت الهدنة فرصة سياسية عظيمة، ولكنها أدت فقط إلى مزيد من الضغط على الفلسطينيين رغم أنه يتعين على إسرائيل أن تساهم أيضاً في بلورة حل سلمي. لقد وافقت حماس والفصائل الأخرى على الهدنة لوضع حد للعنف، ولكن إسرائيل رفضت، ولم تعط فرصة لذلك. وفي حين التزم الفلسطينيون بوقف إطلاق النار فقد قامت إسرائيل بهجمات يومية دون اعتراض من أحد، لذلك لم يبق للفلسطينيين سوى وقف العنف الإسرائيلي. لن نصل أبداً إلى حل سلمي على أساس القوة والعنف والسيطرة، ولكن القوي يبقى قوياً، ولم يتبق للفلسطينيين شيئاً سوى المقاومة⁽¹⁹³⁾.

يؤكد مؤيدو وجهة النظر هذه بأن الهجوم الانتحاري الذي وضع حداً لوقف إطلاق النار كان عملية خارجة نفذها فرع لحماس في الخليل (وطبقاً للآخرين، فقد ارتكبها عضو منشق سابق عن الجهاد الإسلامي انضم حديثاً إلى حماس) دون تفويض مركزي، انتقاماً لاغتياً إسرائيل لزملاء مقربين لهم، وهي عملية كانت "وبالاً على حماس"⁽¹⁹⁴⁾. وقد أكد عدة مسؤولين إسرائيليين وأميركيين في مقابلات مع المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات هذه الرواية موضحين بأن الهجوم لم تأمر به لا القيادة الداخلية ولا القيادة الخارجية لـ حماس، وأنه كان هناك بعض التردد مبدئياً في الإعلان عن تحمل مسؤولية الهجوم، ولكن يقال بأن حماس أدركت في النهاية أنه ليس لها خيار آخر، خصوصاً وأن أحد أفرادها قتل في العملية⁽¹⁹⁵⁾.

3- ما هي فرص التوصل إلى وقف جديد لإطلاق النار؟

هناك تقديرات متناقضة أيضاً لما آلت إليه الجهود المصرية الحالية التي يتولاها مدير المخابرات اللواء عمر سليمان. تتوحي هذه الجهود البناء على المشاورات بين السلطة الفلسطينية وحماس وفصائل فلسطينية أخرى للتوصل إلى وقف كامل ورسمي ومتبادل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وجميع القوى الفلسطينية لفترة مبدئية مدتها 12 شهراً. وتتطوي هذه الترتيبات على تعهدات من جانب حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى تجاه السلطة الفلسطينية، وبعد ذلك اتفاقية منفصلة وموازية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مع ضمان التزام الأخيرة من جانب الولايات المتحدة⁽¹⁹⁶⁾. في ذات الوقت تقوم لجنة مراقبة عليا تضم فصائل السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية إضافة للفصائل الإسلامية بالإشراف على المفاوضات السياسية مع إسرائيل. ويجري بموازية ذلك السعي للتوصل إلى اتفاقية لضم حماس في النهاية إلى منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁹⁷⁾.

⁽¹⁹³⁾ مقابلة ICG مع أسامة حمدان، 22 آب 2003. جرت المقابلة بعد مباشرة.

⁽¹⁹⁴⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني في الاتحاد الأوروبي، القدس، أيلول 2003. أكد نائب منسق سابق لنشاطات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة بأن العديد من المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والفلسطينيين يعتقدون بأن الهجوم كان عملية خارجة فوجئت بها قيادة حماس. مقابلة ICG، تل أبيب، تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁹⁵⁾ مقابلات ICG، واشنطن وتل أبيب، تشرين أول 2003. إذا صحت هذه الرواية فإنها توحي بأنه حتى حماس، المنضبطة تقليدياً، أخذت تفقد بعض سيطرتها المركزية. 18 تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁹⁷⁾ أوضح الرئيسي بأن حماس ستكون مستعدة للدخول تحت مظلة منظمة 16 كانون أول 2003.

اعتبرت معظم الجهات الدولية أنه لا جدوى من مواصلة التعامل مع حماس أو تبرير هذا التعامل⁽¹⁸⁸⁾. وقام الاتحاد الأوروبي بزيادة الضغط على حماس بوسائل قسرية متنوعة⁽¹⁸⁹⁾. وقد تم استدعاء كروك في الوقت الذي أخذ فيه المسؤولون في الاتحاد الأوروبي بالتشكيك في جدوى منهجه. وفي حين يسلم المسؤولون الأمريكيون بأنه قد توفرت له سبل فريدة وقيمة للتواصل مع حماس، فهم يعتقدون أن حماس قد استخدمته ببساطة لإحراز مزيد من الشرعية وتقادي المزيد من الهجمات الإسرائيلية التدميرية عن طريق مواصلة الإيحاء باحتمالات حدوث تحول استراتيجي لديها بينما تكسب الوقت لإعادة بناء قواتها⁽¹⁹⁰⁾. "حماس كانت تبحث عن أول فرصة مناسبة لخرق وقف إطلاق النار دون تحمل المسؤولية التامة بسبب ذلك، وفي نفس الوقت تحتفظ بتأييد الشارع. إسرائيل أعطتها هذه الفرصة ولكن حماس كانت قادرة على إيجاد فرصة مماثلة على أي حال"⁽¹⁹¹⁾.

هناك آخرون، وبعضهم في الاتحاد الأوروبي، لا يتفقون مع هذا الرأي، ويقولون بأن الفرصة لم تتح للمجهود لكي يتطور بشكل كامل: فقد واصلت إسرائيل العمل ضد حماس ولم تكن على استعداد للتعهد بالتزامات متماثلة، بينما، وكما أشرنا سابقاً، بعثت الولايات المتحدة رسائل متناقضة حول ما إذا كانت ستوافق على منظمة إسلامية منزوعة السلاح. طبقاً لهذا التفسير، فإن الفشل قد نتج بصورة رئيسية عن:

عمليات الاغتياً والقتل المتواصل من قبل إسرائيل والتي قوضت تماماً جميع المحاولات الصادقة لوقف التصعيد. لقد خلق رد الفعل الإسرائيلي نبوءة تم تحقيقها، فقد توقعوا الفشل وأمكن لهم ضمان تحققه فعلاً. كان هناك استنزافات مستمرة، ومواقف استعلائية، وتصريحات محبطة، ولم تكن هناك إجراءات لبناء الثقة. كان من المألوف أن يصرح وزير الدفاع الإسرائيلي علناً بأن حماس تعيد تجميع قواتها وأن على جيش الدفاع الإسرائيلي الإعداد لهجوم واسع، فتبدأ حماس بالإعداد لوقوع هجوم كهذا. بالنسبة لإسرائيل، هذا برهان على فرضيتها الأصلية، أو سبب القتال: هي تهجم، فتزد حماس، فيشعر الجيش الإسرائيلي بأن له الحق في الدفاع، وتصبح (الهدنة) جزءاً من التاريخ⁽¹⁹²⁾.

⁽¹⁸⁸⁾ مقابلات ICG مع دبلوماسيين بريطانيين القدس 11 أيلول 2003، ومع دبلوماسي فرنسي، القدس 12 أيلول 2003.

⁽¹⁸⁹⁾ أبلغ دبلوماسيون فرنسيون ICG بأنهم بذلوا جهوداً لإبقاء على فقرة تعرض على حماس احتمال شطبها من قائمة الإرهاب الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إذا ما غيرت أساليبها. ولكنهم سرعان ما أقروا بأنه عندما تصبح منظمة ما على القائمة فمن الصعب جداً شطبها. مقابلات ICG، باريس، تشرين أول 2003. تم التعبير عن قلق فرنسا في مقال في 20 أيلول 2003: "فرنسا لا تساهم مع الإرهاب، وقد وافقت على وضع حماس على القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية بعد أن أعلنت الحركة مسئوليتها عن الهجوم الذي قتل فيه 19 إسرائيلياً يوم 19 آب في القدس. مع ذلك فقد أشرنا في الوقت نفسه بأن من الممكن إلغاء هذا القرار طبعاً إذا وافقت حماس على نبذ العنف والإرهاب لصالح العمل السياسي. ليس بوسع فرنسا عدم التصرف إزاء عمل فظيع كهذا، حتى مع علمها بأن مسؤولية قتل الهدنة مسؤولية مشتركة".

⁽¹⁹⁰⁾ مقابلات ICG، واشنطن، تشرين أول، تشرين ثاني 2003.

⁽¹⁹¹⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمريكي، أيلول 2003.

⁽¹⁹²⁾ مقابلة ICG مع مسؤول أمني أوروبي كبير سابق، 15 أيلول 2003. كذلك مقابلة للمجموعة مع مسؤولين مصريين في القاهرة، تشرين أول 2003.

النتيجة النهائية لمحادثات وقف إطلاق النار غير واضحة، وربما كان لها علاقة أكبر، في نهاية المطاف، بالسياسات الفلسطينية الداخلية، منها بالتقلبات التي تشهدها العملية السلمية. وبينما تزداد القناعة بأن الولايات المتحدة لن تعود للمشاركة خلال سنة انتخابية وأن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تبعاً لذلك ستبقى جامدة، في أحسن الأحوال، فإن المحادثات قد أخذت، وعلى نحو متزايد، تظهر من منظور منافسة حماس مع فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. حماس، طبقاً لهذا التفسير، ستكون مستعدة لوقف أطول لإطلاق النار – ولكن فقط في سياق عملية تمنح الحركة مزيداً من السلطة والشرعية على الساحة المحلية من حيث المبدأ، ولكن أيضاً على الساحتين الإقليمية والدولية⁽²⁰³⁾.

ولكن ربما كان هذا هو بالضبط ما لن تقبل به فتح: فتح ليست على استعداد للتوصل إلى اتفاق مع حماس على حسابها أو على حساب شرعية المؤسسات السياسية الفلسطينية القائمة حالياً. الفرق أو الفروق الموجودة اليوم هي أعمق مما تبدو عليه ولا تتعلق فقط بمسائل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل أيضاً بخواص صناعة القرار الفلسطيني. المطلب الجوهري لفتح هو ألا تكون هناك سوى شرعية فلسطينية واحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة واحدة فقط. حماس، على العكس من ذلك، تؤكد على الحاجة إلى برنامج سياسي استراتيجي جديد وأساليب جديدة لصياغة وتنفيذ برنامج كهذا⁽²⁰⁴⁾.

وإيضاحاً لذلك يقول أحد المشاركين في محادثات القاهرة: كان واضحاً لي أن حماس كانت تريد، تحت السطح، أن تتولى زمام المبادرة دون توفير التزام واضح لأي جهة في غياب الضمانات التي ستوفرها إما الولايات المتحدة أو الدول العربية، ولكنها تنكر على السلطة الفلسطينية دوراً كهذا. بدا لي ذلك شيئاً جديداً: شعرت بأن هناك منافسة واضحة تجري لتولي القيادة الفلسطينية. ما تقوله حماس فعلياً، هو أنكم إذا كنتم تريدون شيئاً منا، فعليكم التعامل معنا مباشرة، وليس من خلال السلطة الفلسطينية. ليست القضية هي مدى استعداد حماس لقبول وقف لإطلاق النار، بل القضية هي الثمن الذي سيطلب من الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل دفعه⁽²⁰⁵⁾.

في الوقت الذي يجري فيه إعداد هذا التقرير للنشر، وفي ضوء الهجوم الانتحاري الذي قامت به حماس في 14 يناير (كانون ثاني)، والتهديدات بالتصعيد، واستمرار عجز حماس والسلطة الفلسطينية عن تحقيق تقدم في محادثاتها، فهناك بالتأكيد كل الأسباب التي تدعو للتشاؤم وتوقع استمرار أو حتى تفاقم الوضع الحالي. وستبقى مسألة ما إذا كانت ستتاح للمجتمع الدولي فرصة أخرى لاختبار استعداد حماس لتغيير أجندتها، ستبقى سؤالاً مفتوحاً.

ووضع جدول لإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية وإجراءات إضافية أخرى لدمج حماس في المؤسسات السياسية الفلسطينية.

تفاوتت وجهات النظر حول سبب عدم نجاح المفاوضات، فالبعض يرى أن حماس تطالب بالترام الإسرائيلي رسمي بوقف عمليات القتل الاستهدافي والاعتقالات والغارات. ورغم أن إسرائيل كانت مستعدة بصورة غير رسمية لوقف النشاطات الهجومية مقابل الوقف التام لعمليات حماس ("سناقل الهدوء بالهدوء")⁽¹⁹⁸⁾، فإنها رفضت التعهد بذلك. وهناك تقارير أخرى تؤكد على عدم موافقة حماس على اقتراح مصري يدعو الفصائل الفلسطينية إلى أن تفوض بالإجماع رئيس الوزراء الفلسطيني للتفاوض مع إسرائيل نيابة عنها. ويقال بأن حماس أصرت على تفاهات سابقة حول تأسيس لجنة مراقبة عليا⁽¹⁹⁹⁾.

على نطاق أوسع، يعتقد بعض المحللين أن حماس ذهبت إلى القاهرة لكي تتحدى "الأول مرة.. وبتقة وبصورة علنية وجهة النظر الفلسطينية الأساسية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والحصري للشعب الفلسطيني. حماس طالبت، دون حرج، بوضع الشراكة في تبني جميع القرارات"⁽²⁰⁰⁾. ويعتقد بأن الأزمة في السلطة الفلسطينية، والانحدار التدريجي في مستوى قيادة فتح القديمة، والصراع المتوقع على الخلافة، قد لعبت جميعها دوراً في حسابات حماس.

هناك وجهة نظر أخرى تتصل بذلك وهي أنه، ومع أن توقف حماس عن القيام بهجمات انتحارية لمدة أربعة أشهر كان نتيجة لقرار مدروس من قبل الحركة (وهو تقييم يشارك فيه بعض، وليس كل، المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين) فإنها لا هي ولا مسانديها الإقليميين يرون ضرورة أو منفعة من تفاقم رسمي يمنح تفويضاً للسلطة الفلسطينية ومصر، أو يعرض شيئاً على شارون⁽²⁰¹⁾، أو يبعث الحياة من جديد في خريطة الطريق التي لا توافق عليها أصلاً⁽²⁰²⁾. عوضاً عن ذلك فهي تعتقد أن بوسعها أن تجني، تدريجياً، منافع شعبيتها المتزايدة في الأوساط الفلسطينية، مستخدمة مستوى العنف الذي يناسب احتياجاتها.

ويبدو أن الهجوم الانتحاري في 14 يناير (كانون ثاني) 2004 – والذي شعرت حماس، طبقاً لبعض المراقبين، أنه كان مبرراً ويحظى بتأييد الرأي العام الفلسطيني، في ضوء العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة، وبناء الجدار العازل، وبالنظر لوقوع الهجوم داخل قطاع غزة وليس في إسرائيل - يبدو أنه يدعم هذا الرأي.

(198) "شارون يجتمع مع وزير الخارجية المصري للتحادث حول العملية السلمية، الأسوشيتدبرس، 22 كانون أول 2003.

(199) مقابلة ICG مع عمارة، 16 كانون أول 2003. يلاحظ كروك وملتون – إدواردز أن حماس لم تطالب بسلطات متساوية مع فتح ولكن بحصة تعكس بصورة أكبر التأييد الشعبي لها: "طيلة المحادثات كانت حماس تطالب بوزن أقل من الوزن الذي تتمتع به فتح". "Legitimacy Revisited" المصدر السابق.

(200) ج. هاليفي، "Is Hamas Preparing" المصدر السابق.

(201) كما يقول أحد المشاركين في محادثات القاهرة: "نحن نرى أننا لا نحقق نصراً (في الكفاح ضد إسرائيل). لسنا مهزومين ولكننا لسنا منتصرين أيضاً، والأزمة الرئيسية التي تحتاج إلى حل هي الأزمة الفلسطينية. حماس تشعر بأن إسرائيل تخسر والأزمة الرئيسية هي أزمة إسرائيلية. لماذا، إذن، نرمي لها حبل النجاة؟" مقابلة ICG مع بسام الصالحي، زعم حزب الشعب الفلسطيني، رامي الله، 7 كانون ثاني 2004.

(202) مقابلة ICG مع مسؤولين حاليين وسابقين في السلطة الفلسطينية، كانون أول 2003.

(203) قال عضو محبط في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتطرفة: "حماس ستتهج البراغمة وسنقبل قبلاً، وتعود لتصبح جماعة الإخوان المسلمين مرة أخرى. لقد قبلوا وفقاً منفرداً لإطلاق النار بينما لم نقبل نحن". مقابلة ICG مع ناشط في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رام الله، 4 كانون أول 2003.

(204) مقابلة ICG مع دلال سلامة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو اللجنة العليا لفتح في الضفة الغربية، رام الله، 7 كانون ثاني 2004.

(205) مقابلة ICG مع بسام الصالحي زعيم حزب الشعب الفلسطيني، رام الله 7 كانون ثاني 2004.

4- نظرة مستقبلية

برامجها الاجتماعية والسياسية المحلية⁽²⁰⁹⁾. لسوء الحظ، لا يبدو أن واشنطن مستعدة الآن للسعي لتحقيق حل شامل من هذا النوع. نتيجة لذلك، فأقصى ما يمكن توقع تحققه في هذه المرحلة هو وقف العنف والبدء بخطوات لإعادة بناء نظام سياسي فلسطيني متماسك قادر على اتخاذ قرارات حاسمة. وفي الموقف الحالي، فإن ذلك لا يترك خياراً يذكر سوى التعامل مع حماس. حماس ستكون لاعباً سياسياً كريهاً ولا يمكن قبوله أبداً إذا لم تقم بإدانة الإرهاب وإدانة واضحة دون لبس، وإذا لم تقدم إجابة على الأسئلة المتعلقة بأهدافها السياسية ودوافعها وميكانيكية قراراتها. بيد أنه في الظروف الحالية، وفي ضوء عدم توفر بديل واقعي ومقنع، فإن هناك تبريراً قوياً لفحص وجهة النظر التي توحى بأن من الممكن، باستخدام مزيج من الضغوط والحوافز، دمج حماس تدريجياً في التيار العام للحياة السياسية الفلسطينية، ومن ثم، ومن خلال ذلك، في العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية. ستكون هناك حاجة لسلسلة من الخطوات بدءاً من وبناءً على وقف لإطلاق النار مع ملاحظة أن التجارب قد أثبتت سهولة انهيار أي وقف لإطلاق النار إذا تم في غياب احتمالات قوية لتحقيق تقدم سياسي جوهري في وقت مبكر. إلا أنه، وفي ضوء الدروس المستخلصة من حالات فشل سابقة، فمن الضروري التأكيد على نقطتين:

أولاً: ينبغي أن يكون وقف إطلاق النار متبادلاً: "لا يمكن لهدنة أن تتجح إلا إذا كانت إسرائيل طرفاً فيها وتلعب فيها دوراً نشطاً"⁽²¹⁰⁾. ثانياً، يتعين على حماس أن تقوم بأكثر من مجرد وقف عملياتها العسكرية، إذ يجب عليها اتخاذ خطوات تشير إلى نواياها الجادة في التحول الحاسم من الاستراتيجية القائمة على العنف. في كلا الحالتين سيتطلب الوقف الناجح لإطلاق النار ترتيبات أمنية يمكن التثبت منها وعملية سياسية أكثر استدامة.

وقف جديد لإطلاق النار

ما لم تتم إزالة التهديد بالعنف بالنسبة لكلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، فلن يكون هناك تقدم على أية جبهة أخرى. يتعين على حماس، ومنظمات فلسطينية أخرى مثل الجهاد الإسلامي الفلسطيني، أن توافق على وقف الهجمات المسلحة فوراً في جميع أنحاء إسرائيل والمناطق المحتلة، ويتعين على إسرائيل أن تتعهد بوقف عملياتها العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً عمليات مثل الاغتيالات، والاعتقالات الجماعية واقتحام المناطق الفلسطينية الأهلة بالسكان⁽²¹¹⁾. الاستثناء المحدد لوقف كهذا سيكون في حالة ضرورة منع "قنبلة موقوتة" أي هجوم وشيك ضد إسرائيل أو الإسرائيليين، على أن تتم مراقبة تطبيق هذا الاستثناء مراقبة صارمة من قبل اللجنة الرباعية. كما يتعين على إسرائيل أيضاً اتخاذ خطوات منسقة مع المتطلبات الأمنية المشروعة لإلغاء الإجراءات الاقتصادية، وخصوصاً القيود المفروضة على حرية الحركة.

في ضوء تناقص نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية ومقدرتها على القبض على زمام الأمور فإن هناك شكاً كبيراً في مدى قدرتها واستعدادها لمواجهة حاسمة مع مجموعة مسلحة. فتح مشوشة ومنقسمة على نفسها وبتزايد تشتتها تنظيمياً وجغرافياً، وأصبحت غير قادرة على توجيه الحركة الوطنية وتعبئة الفلسطينيين للوقوف خلف أي برنامج سياسي⁽²⁰⁶⁾. ثمة تقسح في النسيج الاجتماعي الفلسطيني يضعف من قدرة أي منظمة أو أي كيان على تأكيد سيطرة مركزية. ربما كانت محاولات إسرائيل للقضاء على حماس قد أوهنت قدرتها العسكرية ولكن شعبيتها ونفوذها في ازدياد، في حين لا يزال لديها مخزون كبير من المفجرين الانتحاريين⁽²⁰⁷⁾. في الوقت نفسه فليس من المحتمل أن تغير سياستها فيما يتعلق بجدار الفصل أو الغارات العسكرية أو القتل الاستهدافي طالما استمر خطر الإرهاب. قد تتغير المعادلة في ضوء تهديد رئيس الوزراء شارون بخطوات إسرائيلية أحادية ولكن لا يمكن التنبؤ بشكلها النهائي وتأثيرها السياسي، كما أنها لن توضع موضع التنفيذ قبل عدة أشهر، إذا ما كانت ستمت على الإطلاق. أما الولايات المتحدة، التي تعاني من إعاقة انتخابات وشيكة، وتساورها الشكوك حول استعداد إسرائيل أو السلطة الفلسطينية للقيام بخطوات جدية، فقد بعثت برسالة واضحة للفلسطينيين: وهي أنها لن تعود للمشاركة في غياب إجراءات لكبح حماس والمجموعات المسلحة الأخرى. باختصار، هناك أمل ضئيل في حدوث اختراق سريع في عملية السلام.

لقد حاجبت المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بصورة متكررة "بأن تبني المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لتسوية إسرائيلية فلسطينية شاملة- سيساعد في تعبئة قطاعات فلسطينية هامة، ويعزل الراضين قبل أن يصبحوا أكثر قوة، ويمكن السلطة الفلسطينية من التصرف ضد المجموعات المسلحة المعارضة التي تواصل استخدام العنف"⁽²⁰⁸⁾. طبقاً لاستراتيجية كهذه، تشكل بديلاً عن خارطة الطريق المتعددة المراحل، والمشروطة، والأكثر غموضاً، فسيكون هناك ضغط على الحركة الإسلامية للانضمام إلى التيار العام أو المخاطرة بنوع من التهميش سيجعلها أكثر هشاشة أمام أي مواجهة. والواقع أنه إذا اقتنع الفلسطينيون مرة أخرى باحتمال قيام دولة قابلة للبقاء على أساس خطوط 1967، فإنهم، على الأغلب، سيعارضون استمرار العمليات المسلحة. حماس - بدورها - والتي سعت دائماً للانسجام مع الرأي العام، ستجد نفسها مدفوعة للتركيز على

⁽²⁰⁶⁾ أقر ناشط من فتح بأن: "صعود حماس الذي لا زال متواصلاً قد أخذ يؤثر بصورة دراماتيكية داخل فتح.. لقد جعل نجاحهم الباهر موضوع التجديد الهيكلي داخل فتح يكتسب إحساساً أشد إلحاحاً". مقابلة ICG، رام الله، كانون ثاني 2004.

⁽²⁰⁷⁾ طبقاً لاستفتاء أجري مؤخراً، وصل مستوى التأييد الشعبي لحماس لنسبة 20%، وتأتي بعد فتح التي وصلت نسبتها إلى 25% في المناطق المحتلة، رغم أن أقل من نصف من أجابوا عن الأسئلة يؤيدون شن هجمات ضد المدنيين داخل إسرائيل. مما بلغت النظر بهذا الخصوص توفر دلائل على نمو جوهري في "أسلمة" فلسطينية - من حيث بناء المساجد ومظاهر تدبير خارجيه - خصوصاً في غزة. مقابلات ICG، كانون ثاني 2004.

⁽²⁰⁸⁾ راجع تقارير ICG: "Middle East Endgame I, and Middle East Endgame II" المتاحة على الموقع الإلكتروني www.crisisweb.org.

⁽²⁰⁹⁾ المنظمات التي ليس لديها أجندة محلية من هذا النوع، مثل منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، قد تبقى غالباً ملتزمة بالقتال ضد إسرائيل، ولكنها ستقوم بذلك من وضع ضعيف ومعزول مما يجعلها هدفاً سهلاً لقوات الأمن الفلسطينية.

⁽²¹⁰⁾ مقابلة ICG مع نائب المنسق السابق لنشاطات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة، تل أبيب، 3 تشرين ثاني 2003.

⁽²¹¹⁾ مقابلة ICG مع الخطيب، 4 كانون الأول 2003.

أنه في حالة خروج حماس على الاتفاق أو انشقاق عناصر متطرفة في الحركة عنها احتجاجاً، فسيكون من الأسهل بكثير احتواء هذه الحالات أو القضاء عليها بعد أن تكون عملية تخفيف التصعيد هذه قد وضعت موضع التنفيذ خلافاً لما هو عليه الحال الآن. بدلاً من أن يتعين على السلطة الفلسطينية مواجهة مأزق 2000-2003 سيكون على حماس أن تواجه مرة أخرى حقائق عام 1996.

نحو دمج سياسي

ثمة شرطان لكي تصبح حماس لاعباً سياسياً شرعياً: يتعين عليها أولاً التصريح علناً عن قرارها بالامتناع عن أي إجراءات قد تعيق تقدم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية أو تنفيذ ما تتوصل إليه هذه المفاوضات. يتعين على حماس تحديداً، إعلان استعدادها للالتزام بأي اتفاقية يتوصل إليها المفاوضات الفلسطينيون وتصادق عليها رسمياً المؤسسات الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ثانياً، سيتعين عليها الموافقة على تفكيك بنيتها العسكرية التحتية ونزع سلاحها تماماً بإشراف هيئة الرقابة العسكرية في إطار تنفيذ تلك الاتفاقية. ينبغي إعلان هذه البيانات خلال التسعين يوماً الأولى من وقف إطلاق النار لكي تتوفر لذلك الوقف لإطلاق النار فرصة أكثر للثبات وللمساعدة في إثبات قناعة مفادها أنه يمكن الثقة بحماس للقيام بدور سياسي. يتعين على السلطة الفلسطينية، بدورها، تنفيذ إجراءات تشمل برنامجاً محدداً للانتخابات وتقويض مزيد من السلطات للمؤسسات المحلية والتشريعية، والمؤسسات السياسية الأخرى مما يشجع ويسهل اندماج الحركة الإسلامية في التيار السياسي العام.

لن يكون من السهل إجراء عملية دمج تدريجي لا تززع استقرار المجتمع الفلسطيني، وتوفر ضمانات كافية لإسرائيل بأن النتيجة النهائية لن تكون حماساً أكثر قوة ولا تقل قيادتها تطوراً. وقد اقترح بعض المحللين صيغة أكثر إمكانية للسيطرة عليها لمعادلة اقتسام السلطة – تأجيل الانتخابات (وهي الاحتمالات التي يزيدها تعقيداً إعادة احتلال إسرائيل للمراكز السكانية الكبرى في الضفة الغربية) حتى يصبح بالإمكان إجراؤها في ظروف سياسية مستقرة، وبدلاً من ذلك عقد نوع من "اللويجيرا" الفلسطينية التي ستجمع معاً مختلف الفصائل والمراكز⁽²¹⁵⁾. إلا أن هناك آخرون يصرون على أنه، دون انتخابات فورية للخروج بقيادة فلسطينية معززة بتقويض شعبي واضح، فإنه لا يمكن تحقيق نجاح في المفاوضات بين حماس وفتح والسلطة الفلسطينية، بل في الواقع، بين إسرائيل والفلسطينيين⁽²¹⁶⁾. الخطوة الأولى، كحد أدنى، هي دخول السلطة الفلسطينية وحماس وفتح والفصائل الفلسطينية الأخرى في حوار استراتيجي بهدف الوصول إلى إجماع وطني حول استراتيجية سياسية تجاه إسرائيل تتسق مع السلام وقبول حل على أساس إقامة دولتين وإيجاد معادلة لمشاركة المعارضة في الحياة العامة.

ينبغي إبرام هذه التعهدات بشكل مستقل ومن قبل أطراف ثالثة تشمل، بشكل خاص، مصر والولايات المتحدة. وينبغي مراقبة وتسهيل وقف إطلاق النار من قبل اللجنة الرباعية، على أن يكون للولايات المتحدة الدور الرئيسي في ذلك. ومن الضروري أن تكون هذه التعهدات مصحوبة بمؤشرات قوية من الدول العربية لوقف جميع المساعدات المالية والمادية الأخرى لحماس إلا إذا تخلت عن استخدام إرهاب العنف، وبحيث تستأنف تقديم هذه المساعدات فقط طالما التزمت حماس باتفاقية وقف إطلاق النار.

خطوات يمكن التثبيت منها لمنع حماس من استخدام قدراتها العسكرية، وفي النهاية عدم إمكانية استخدامها

ليس من الواقعي، في هذه المرحلة، السعي لتنفيذ فكرة "التفكيك" الفعال والفوري للبنية العسكرية الحثية لحماس أو سحب جميع الأسلحة الفردية من أعضائها⁽²¹²⁾. بيد أن إسرائيل تحتاج إلى ما يدل على أن وقف إطلاق النار هو أكثر من مجرد إجراء تكتيكي وأنه يعكس بداية عملية جادة للتوقف عن استخدام الأسلحة. يتعين على حماس الالتزام بسلسلة من الإجراءات، فينبغي أن توافق على الوقف الفوري لتدريب وصنع ونقل وعرض الأسلحة علناً، ثم، وبصورة أساسية خلال 90 يوماً، أن تضع خارج إمكانية الاستخدام أسلحة مثل الصواريخ والهاونات، وهي الأسهل في وقت الاستخدام ومع ذلك فهي تشكل التهديد الفلسطيني الأكبر على وقف إطلاق النار. ينبغي إغلاق جميع ورش صناعة صواريخ القسام ومختبرات إعداد القنابل والأنفاق المستخدمة في تهريب الأسلحة والمتفجرات. ويتعين على حماس في ذات الوقت مساعدة قوات الأمن الفلسطينية –ولو سلباً– في إعادة فرض السلطة في المناطق التي تخليها إسرائيل. ينبغي تشكيل هيئة رقابية عسكرية تعمل تحت رعاية اللجنة الرباعية للإشراف على هذه الإجراءات وتنفيذها. وكوسيلة للتقليل من احتمالات الاحتكاك بين السلطة الفلسطينية ومختلف الفصائل الفلسطينية، ينبغي تشكيل لجنة أمنية فلسطينية تضم ممثلين عن أجهزة أمن القيادة والفصائل للمساعدة في تنفيذ مختلف ترتيبات وقف إطلاق النار والتصدي لمن يحتمل انتهاكهم لها.

هناك ما يدعو إلى الشك حول مدى استعداد حماس للتقيد بترتيبات كهذه، وذلك على الرغم من أن عدداً من الخبراء الأمنيين الذين بحثوا هذه القضايا مع الحركة يعتقدون بأنها معقولة إذا كانت جزءاً من رزمة تشمل وفقاً للهجمات الإسرائيلية وتجديداً لعملية السلام، وكما ذكرنا سابقاً، منافع سياسية لحماس⁽²¹³⁾. العديد من المسؤولين والناشطين الفلسطينيين يشعرون بالمثل، بأنه إذا تمت مراقبة العناصر السياسية والأمنية في أي اتفاقية مراقبة فعالة، وإذا لم تكن العملية قائمة على تفكيك قدرات حماس العسكرية كلياً قبل الوصول إلى النتائج النهائية للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، فإن الترتيبات المشار إليها أعلاه قد تكون مقبولة لدى كل من السلطة الفلسطينية وحماس⁽²¹⁴⁾. ويشيرون إلى

(212) مقابلات أجرتها ICG مع مسؤولين أمنيين فلسطينيين، رام الله، كانون أول 2003. كما يقر مسؤولون أمريكيون أيضاً بأن نتيجة كهذه ليست متوقعة في هذه المرحلة. مقابلات ICG، واشنطن، تشرين ثاني، كانون أول 2002.

(213) مقابلة ICG – أيلول 2003.

(214) مقابلة ICG مع الخطيب، 4 كانون أول 2003.

(215) كروك وميلتون – إدواردز: "Legitimacy Revisited".
(216) مقابلة ICG مع مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، نيسان 2003.

-6- خاتمة:

الذين يشككون في مدى قابلية حماس لتغيير توجهاتها واستعدادها لنبذ العنف والقبول الصادق بالتعايش مع إسرائيل، قد يبنين أنهم على حق. هناك عناصر داخل حماس أو الحركة ككل قد تحجم مبدئياً أو تسعى فيما بعد لوقف التعاون. الواقع أنه قد لا يكون هناك مفر، في مرحلة ما، من حملة عسكرية تقوم بها السلطة الفلسطينية ضد حماس أو العناصر المنشقة عنها.

ولكن البديل لم يتم اختباره بما فيه الكفاية حتى الآن، ومخاطر مواجهة كهذه قد تكون كبيرة جداً - بافتراض إمكانية إيجاد من هم مستعدون للقيام بها. من المؤكد أن حماس سترد بقوة أكبر، بل إن احتمالات دورة أكثر دموية من العنف الذي لا يخضع لسيطرة هي احتمالات كبيرة إذا لم تكن هناك إما قوة أمن فلسطينية تستطيع إخضاع حماس أو جمهور فلسطيني يقيدها.

هناك نقطة أوسع، فعبر السنين، كلف عجز الفلسطينيين عن التوصل إلى اتفاق حول معايير الكفاح المشروع أو الأهداف السياسية الاستراتيجية، وكلفت ثمناً غالياً، خصوصاً خلال الانتفاضة الثانية، وكانت النتيجة سياسات غير متماسكة وعجزاً عن تطبيق القرارات بل حتى اتخاذها. وفي ضوء ضعف السلطة الفلسطينية وتشطي حركة فتح، فإن الوصول إلى إجماع فلسطيني يستبعد مزيداً من العنف ويقبل بوضوح المبادئ التي ينطوي عليها حل قائم على أساس دولتين ربما، لم يعد ممكناً، دون مشاركة القطاع الإسلامي المتنامي الذي أصبحت حماس ممثلة الرئيسي. بناءً على ذلك فإن إيجاد مركزية شرعية للسلطة قادرة على اتخاذ خطوات حاسمة نحو السلام، يتطلب إجراء حوار استراتيجي يسعى لإيجاد اتفاق عريض بين التيار العلماني الرئيسي، والتيار الإسلامي المنافس والفصائل الفلسطينية الأخرى⁽²¹⁷⁾. في نهاية المطاف، لن تستطيع سوى سلطة وطنية تعتبرها غالبية الفلسطينيين شرعية، من التعامل مع التحدي الذي يشكله المعارضون الفلسطينيون لإمكانات تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني، وهذا التقييم يؤيده العديد من المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين الحاليين والسابقين.

ربما كانت المقاربة التي نوحى بها هنا تتعارض مع الحكمة السائدة هذه الأيام والغرائز التي نشأت نتيجة للأحداث الدائمة في 11 سبتمبر (أيلول) 2001. ولكن إعادة بناء المؤسسات السياسية الفلسطينية وضم حماس، في حالة موافقتها على وقف لإطلاق النار ونبذ العنف في عملها، أو احتواء عناصرها الأكثر واقعية - على افتراض إمكانية تحقيق أي من هذين الهدفين - سيساعد في توفير فرصة أساسية لإعادة وضع العملية السلمية على أرضية أكثر ثباتاً ومصداقية.

مع ذلك تبقى استراتيجية كهذه، حتى لو نجحت، قصيرة الأمد.. مجرد مراوحة في المكان حتى إطلاق حملة نشيطة لتسوية شاملة. كل شيء في النهاية يعتمد على إعادة اكتساب تلك العملية لزخم جدي - والذي تعتقد المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بأنه ممكن وسيحدث إذا ما تم فقط الالتزام باستراتيجية "نهاية اللعبة" من قبل المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

لقد أظهرت التجربة مرات ومرات بأن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يدوم طويلاً في فراغ سياسي. كلما تم استئناف العملية

تشكل حماس تحدياً صعباً للغاية في وجه السلام، وهي تحوي أيديولوجية معادية لمفهوم المصالحة، وقاعدة كبيرة ومتنامية من التأييد الشعبي، وبنية تنظيمية تحتية قادرة على بث رسالتها المتطرفة إلى سائر المجتمع الفلسطيني، والقدرة، من خلال العنف، على الإحباط الفعلي لأي عملية سياسية تعارضها. ساعد في نمو هذه الحركة ونشر نظرتها بينة من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المتزايد وحالة من اليأس السياسي تعيش حماس في ظلها. وهي تبدي استعداداً مخيفاً لاستخدام قنابلها وأسلحتها ضد المدنيين. ولدى قادة حماس الآن، عملياً، القدرة على إفساد أي فرصة لمفاوضات سياسية جديدة واتفاقية سلام نهائية.

ليس السؤال هو ما إذا كانت حماس مشكلة، بل هو كيفية التعامل معها. لقد أثبتت الاستراتيجية التي تعتمد بشكل رئيسي على القوة لإزالتها من المعادلة أنها محدودة التأثير. الحملات الإسرائيلية الهادفة لتحقيق الأمن التام لمواطنيها والقضاء على الحركة، لم تقشل فقط تماماً في تحقيق الهدف الأخير بل لم تحقق سوى نجاح ضئيل بالنسبة للهدف الأول. وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع ولن تقوم مباشرة بمواجهة حماس بعد أن أنهكت القوات الإسرائيلية هذه السلطة وتدهور وضعها في أوساط الشعب الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية. حتى لو كان لدى القوات الأمنية القدرة المادية على العمل في مناطق السلطة الفلسطينية، فمن الصعب تخيل أي قائد فلسطيني - بغض النظر عن مدى قبوله لحل يقوم على أساس دولتين ومعارضته لحماس - يوجه أمراً لقواته للقيام بمواجهة حاسمة مع الإسلاميين في الوقت الذي يستمر فيه الصراع مع إسرائيل. عمل كهذا سيكون انتحاراً سياسياً.

إن الاعتراف بتجذر حماس في المجتمع الفلسطيني والمستوى الحالي للتأييد الشعبي لها لا يعني التقليل من مكانتها العسكرية أو تبرير هجماتها المدمرة ضد الأهداف المدنية. ولكنه إشارة إلى أن طبيعة الحركة والبيئة التي تعمل الآن فيها، بالاقتران مع تدني شرعية السلطة الفلسطينية وكفاءة قواتها الأمنية، تضفي شكوكاً جدياً على الفكرة القائلة بأن بوسع إسرائيل القضاء عليها كتهديد عسكري وقوة سياسية عن طريق حل عسكري فقط.

دون انسياق مع الأوهام، يجب بذل الجهد لإجراء دراسة مفصلة لخيارات بديلة، لا ينبغي لهذا أن يتم على حساب إدانة الضغط على جناح حماس العسكري. ولكن الاعتقاد بأن مزيداً من القوة قد يحقق النجاح يقترن غالباً بقناعة مفادها أن الفرصة السياسية قد فشلت فعلاً، وهذا غير صحيح. لم تثمر جهود مصر والاتحاد الأوروبي ولكنها لم تقشل بشكل قاطع أيضاً. إن حماس ترسل إشارات مفادها أنها مهتمة بعملية توفر لها شرعية سياسية ودمجاً في المشهد السياسي الفلسطيني. كما أنها أبدت حساسية فائقة للرأي العام، والذي قد يكون الآن في حالة تحول بعيداً عن تأييد عسكري الانتفاضة.

وفي حين أن هناك كل الأسباب التي تدعو للتشكيك في صدق إشارات حماس، فهناك أيضاً كل الأسباب لوضعها تحت المجهر من خلال عملية مصممة جيداً ويمكن التثبت من صحتها. وهي عملية ينبغي أن تشمل وفقاً متبادلاً لإطلاق النار، وخطوات جوهرية وخاضعة للمراقبة تقوم بها حماس لوقف استخدام السلاح، وفي حالة تنفيذ هذه الخطوات، عملية سياسية تندمج بموجبها حماس تدريجياً مقابل التزامها بتسوية توافق عليها المؤسسات الوطنية التمثيلية والشعب الفلسطيني.

⁽²¹⁷⁾ يعتبر النقاش غير المسبوق في الأوساط الفلسطينية، الذي أثاره اختتام مفاوضات وثيقة جنيف (راجع www.geneva-accord.org) خطوة أولى في هذا الاتجاه. ورغم أن معظم النقاش اتخذ شكل المعارضة لعناصر في الوثيقة (خصوصاً ما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين) فإن الجدل الذي احتدم حول الموضوع هو ضروري وكان يجب أن يحدث منذ وقت طويل.

السياسية بسرعة وكلما تمت متابعتها بنشاط أكبر كلما قلت قدرة حماس أو أي مجموعة متطرفة على إعاقة التقدم ومجابهة الإرادة الجماعية للشعب الفلسطيني. ينبغي، في نهاية المطاف، مواجهة حماس بالاختيار بين تغيير أجندتها والتخلي عن جميع الهجمات المسلحة أو أن تصبح أكثر هامشية وهشاشة وينظر إليها كعامل تهديد للقضية الفلسطينية بدل أن تكون مساهمة في حلها.

عمان/ بروكسل، 26 يناير (كانون ثاني) 2004

ملحق أ خارطة المناطق الفلسطينية المحتلة

خارطة قطاع غزة

خارطة الضفة الغربية



<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html>



<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html>